

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

حان : يوم الاحد في ٢٤ جادى الآخرة سنة ١٣٧٠ الموافق ١ نيسان سنة ١٩٥١ العدد ١٠٦١

الغفرى

صفحة

٩٠٠-٨٧٥	قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥١ قانون يقضي بتوحيد التشريعات المتعلقة بضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية
٩٠٢-٩٠٠	قانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥١ قانون ملحق بقانون للوازنة العامة رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٠-١٩٥١ المالية
٩٠٥-٩٠٢	قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٥١ قانون مراقبة اشربة السينا
٩٣١-٩٠٥	النظام المالي
٩٣٢	نظام اشربة السينا رقم ٣ لسنة ١٩٥١
٩٤٠-٩٣٢	قانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٥١ قانون ترخيص للهون

المطبعة الوطنية * حان

٨٧٤

تصحيح أخطاء مطبعية

- ١- نشر خطأ في الصفحة ٥١٦ من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٠٣٥ وصفات وعناوين الشركاء لشركة صالح وسعيد ابو صوان . (اسم سبيو عبد الحظيف ابو صوان والصواب سعيد عبد الحظيف ابو صوان) .
- ٢- نشر خطأ في الصفحة ٥١٩ من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٠٣٥ لشركة باصات دورا المحدودة (تاريخ اعادة التسجيل والصواب تاريخ التسجيل) .
- ٣- نشر خطأ في الصفحة (٥٢١) من عدد الجريدة الرسمية رقم (١٠٣٥) لشركة فريجات المحدودة (تاريخ اعادة التسجيل والصواب تاريخ التسجيل) .
- ٤- يعتبر تاريخ نقل السيد سالم المرشد الحسن من المصرف الزراعي الى وظيفة مأمور احصاء في دائرة الجمارك من تاريخ ٢٢-٢-١٩٥١ بدلا من ١-١-١٩٥١ الذي نشر خطأ في الصفحة ٨١٩ من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٠٥٨ .

هكذا من المأهول

١١٢٧

قانون الميراث (المادة ٥٠) لسنة ١٩٥١

بمقتضى المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور،

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٦ - ٣ - ١٩٥١،

نصدر اراءنا الملكية بتصديق القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة.

قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥١

قانون يقضي بتوحيد التشريعات الضريبية الدخلى في المملكة الاردنية الهاشمية

اسم القانون المادة (١)
يسمى هذا القانون الموقت (قانون ضريبة الدخل في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٥١).
تفسير
اصطلاحات المادة (٢)
تعني لفظة (المالك) (المالكة) المملكة الاردنية الهاشمية.
وتعني لفظة (المكلف) كل شخص ملزم بدفع ضريبة الدخل بمقتضى احكام هذا القانون.
وتعني عبارة (مدير ضريبة الدخل) رئيس دائرة ضريبة الدخل.
وتعني عبارة (امور التقدير) اي موظف معين لاجراء اي تقدير بمقتضى احكام هذا القانون.
وتعني عبارة (هيئة من الاشخاص) اية هيئة سياسية او معنوية او مدرسية او اية شركة او اخوة او رابطة او جمعية من الاشخاص سواء اكانت لها صفة معنوية ام لم تكن.
وتعني عبارة (الدخل الخاضع للضريبة) ما يتبقى من مجموع مبلغ الدخل الذي يجنيه أي شخص من الموارد المشار اليها في المادة الخامسة بعد اجراء ما ينطبق عليه من التزويلات والاعفاءات بمقتضى هذا القانون.
وتعني لفظة (شركة) اية شركة مؤلفة او مسجلة بمقتضى اي تشريع ساري المفعول في المملكة الاردنية الهاشمية او خارجها وتشمل هذه اللفظة جميعيات التعاون.
وتعني عبارة (فائدة سند الدين) الفائدة المستحقة الدفع من اية شركة بموجب سند او صك دين من صنف الائتمان سواء اكان ذلك السند او الصك على صورة عقد وهن او اي صك او مستند آخر يتضمن اعترافاً بدين.

وتشمل لفظة (البناء) كل بناء او انشاء مهما كان نوعه استعمال او استغل كله او بعضه.
وتعني لفظة (الارض) الارض على اختلاف اصنافها او انواعها والاشجار والاشياء الاخرى المثبتة في الارض وادي قسم من البحر او الشاطئ او النهر او اي حق او منفعة او اتفاق في اية ارض او مياه او عليها استعملت او استغلت كلها او بعضها.

وتعني عبارة (فائد الاهلية) القاصر او المعتوه او المجنون او فاقد الاهلية القانونية.
وتعني عبارة (السلطة المحلية) اي مجلس بلدية او مجلس محلي او سلطة اخرى مائة مؤلفة بمقتضى اي قانون معمول به في المملكة الاردنية الهاشمية يقضي باشاء السلطات الحكومية المحلية.
وتعني عبارة (مقيم في المملكة) لدى تطبيقها على اي فرد من الناس، فرداً يقيم في المملكة الاردنية الهاشمية ولا يقيم في اية دولة اخرى او يقيم في اية دولة اخرى ولا يتناقص مبلغ اذاعة

ذلك الفرد بانه مقيم في المملكة، وتعني هذه العبارة لدى تطبيقها على هيئة من الاشخاص هيئة (بفتح الراء) الرقابة والادارة على عملها في المملكة.

وتشمل لفظة (شخص) اية شركة او جمعية او هيئة من الاشخاص معنوية كانت او غير معنوية.

وتعني لفظة (مقرر او معين) ما هو مقرر او معين بنظام صادر بمقتضى هذا القانون.

وتعني لفظة (الضريبة) ضريبة الدخل المفروضة بمقتضى هذا القانون.

وتعني عبارة (سنة التقدير) مدة الاثني عشر شهراً التي تبدأ في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٥١ وكل مدة ثلثها مؤلفة من اثني عشر شهراً.

الفصل الثاني الادارة

تعيين سلطة المادة (٣)
ادارية
يعهد بتطبيق هذا القانون وتنفيذ مقتضياته الى وزير المالية وتكون دائرة ضريبة الدخل مرتبطة به، وتؤلف من مدير دائرة وامور تقدير ومن تدعو اليهم الضرورة من الموظفين والاشخاص لتطبيق القانون وتنفيذ احكامه.

المحافظة على الامرار المادة (٤)
الرجعية
أ - يتوجب على كل من يضطلع بواجب رسمي فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون او يكون مستخدماً في تنفيذ احكامه، ان يعتبر كافة المستندات والمعلومات والكشوفات وقوائم التقدير ونسخها المتعاقبة بدخلى او مفردات دخل اي شخص، انها سرية ومكتومة، وان يتداول بها على هذا الاساس.

ب - لا يكلف الشخص المعين بمقتضى احكام هذا القانون او المضطلع بتنفيذ احكامه بان يبرز أي كشف او مستند او قائمة تقدير في اية محكمة، او بان يفشي امام اية محكمة او ان يبلغيها اي امر او شيء مما يكون قد اطلع عليه في سياق اضطراره بواجباته بمقتضى هذا القانون الا ما كان ضرورياً لتنفيذ احكامه او من اجل تعقيب اي جرم يتعلق بضريبة الدخل او في سياق تعقبه ذلك الجرم.

ج - كل من وجدت في حيازته او تحت رقابته مستندات او معلومات او كشوف او قوائم تقدير او نسخ قوائم تقدير تتعلق بدخلى او مفردات دخل شخص من الاشخاص وبلغ او حاول تبليغ تلك المعلومات او اي شيء ورد في تلك المستندات او الكشوف او القوائم او النسخ في اي وقت لاي شخص خلاف الشخص الذي يجوز له القانون تبليغها اليه او لاية غايه خلاف غايات هذا القانون يعتبر انه ارتكب جرماً خلافاً لاحكام هذا القانون ويعاقب، لدى ادانته، بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر او بغرامة لا تزيد على مائة دينار او بكليتا هاتين العقوبتين.

الفصل الثالث فرض الضريبة

فرض ضريبة المادة (٥)
الدخلى
١ - مع مراعاة احكام هذا القانون تدفع ضريبة الدخل على اساس الفئة او الفئات المعينة فيما يلي لسنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٥١ ولكل سنة تقدير ثلثها من الدخل الذي يتأني لاي شخص في المملكة او يجنيه منها او يتسلمه فيها من :-

أ - ارباح او مكاسب اية حرفة او تجارة او مهنة او صناعة مهما كانت المدة التي جرت فيها ممارسة تلك

الحرقة أو التجارة أو المهنة أو الصنعة ومن أمة معاملة أو مجازفة تجارية .
ب- أرباح أو مكاسب أمة وظيفة بما في ذلك القيمة السنوية للسكن أو المأكل الذين يقدمها المستخدم حسب تقديرها مأمور التقدير . ويشترط في ذلك أن لا تدفع ضريبة الدخل بمقتضى أحكام هذا البند عن علاوة الاعاشة أو السفر أو الضيافة في الأحوال التالية : -

١ - فيما يتعلق بعلاوة الاعاشة أو السفر، إذا ثبت لمأمور التقدير بصورة تقتضيه أن العلاوة لم تصرف في الوجوه التي لا يسمح بتزويل عنها بموجب المادة (١٠) من هذا القانون .
٢ - وفيما يتعلق بعلاوة الضيافة ، لا يزيد مقدارها على ١٠ ٪ (عشرة بالمائة) من الراتب السنوي (باستثناء الرسوم أو المنح أو المكاسب الأخرى المتأتية من الوظيفة) أو على مائة وخمسين ديناراً ويؤخذ في ذلك أصغر المبلغين إذا ثبت لمأمور التقدير بصورة تقتضيه أن العلاوة لم تصرف في الوجوه التي لا يسمح بتزويل عنها بموجب المادة (١٠) من هذا القانون .

ج - صافي قيمة الأرباح السنوي لأية بناية أو أرض مستعملة من - لكنها أو بالنسبة عه أو مستعملة من مشغلاً دون بدل إيجار من أجل السكن أو الارتفاق لا بقصد الربح أو الكسب .
ويشترط في ذلك أنه إذا قدر الأرباح السنوي للعقار أو الأرض من أجل غايات قانون الأراضي والمسقطات أو قانون ضريبة الأملاك في المدن المعمول بها يعتبر الأرباح السنوي المذكور أنه صافي قيمة الأرباح السنوي بمقتضى هذا القانون إلا إذا لم يكن بدل الأرباح مقدراً فلأمور التقدير تعيينه .

د - أرباح الأسهم أو الفائدة أو المحصونات .
هـ - أي راتب تقاعد أو التزام أو مساندة .
و - بدلات إيجار أمة بناية (صناعية أو غير صناعية) أو أرض والدوائد والافاسط ومسائر الأرباح الناشئة عنها .

ز - أرباح أو مكاسب تتأتى عن أي ملك خلاف المباتي (الصناعية أو غير صناعية) أو الأراضي .
٢ - أن كل مبلغ يتحقق بموجب بوليصة تأمين مقابل أمة خسارة في الأرباح يؤخذ بعين الاعتبار عند التحقق من المكاسب أو الدخل .

مادة (٦) أساس التقدير

١ - مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة تفرض الضريبة ونجبي لكل سنة من سني التقدير على الدخل الخاضع للضريبة الذي جناه الشخص في السنة السابقة مباشرة لسنة التقدير وإن كان مصدر الدخل قد انقطع قبل سنة التقدير أو خلالها .

٢ - تعتبر ضريبة الدخل المستوفاة أو المستحق استيفؤها من أي مكلف بمقتضى أحكام ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ المدرج في العدد (٣٨٤) من الجريدة الرسمية الأردنية المؤرخ ١ - ٤ - ١٩٣٣ من السنة المالية المنتهية في ٣١ - ٣ - ١٩٥١ ضريبة نهائية مستوفاة بمقتضى أحكام هذا القانون لسنة التقدير ٥١ / ٥٢ .

مادة (٧) حدد خاصة

تقدير
إذا اقتنع مأمور التقدير بأن شخصاً ما اعتاد أن يقلل حساباته في يوم غير (اليوم السابق لسنة التقدير مباشرة) يجوز له أن يسمح لذلك الشخص بأن تحسب أرباحه من أجل الغايات المقصودة من هذا القانون على أساس دخل السنة التي تنتهي في اليوم الذي جرت العادة أن تقفل فيه حساباته على أنه يجب في كل حالة من هذه الأحوال أن تقدر الضريبة ونجبي لكل سنة مالية على أساسها بحال إلا إذا وافق مأمور التقدير على خلاف ذلك .

الفصل الرابع الاعفاءات

المادة (٨) الاعفاءات

يعفى من الضريبة : -

أ - الخصصات أو الرواتب التي تدفع لأعضاء البيت المالك .

ب - دخل أمة سلطة محلية بالقدر الذي لا يكون فيه ذلك الدخل مستمداً من حرقة تعاطفاً أو عمل تقوم به تلك السلطة المحلية .

ويشترط في ذلك أنه يجوز لرئيس المالية أن يصدر أمراً يقضي بإعفاء الدخل الذي تجنيه أمة سلطة محلية من أمة حرقة تعاطفاً أو عمل تقوم به إذا اقتنع أن هذا الإعفاء يتفق والمصلحة العامة على أن يكون ذلك خاضعاً للشروط التي يفرضها وزير المالية في ذلك الأمر وعصروا في المسدة المعنية فيه .

ج - دخل أي صندوق ادخار ألفتة سلطة محلية .

د - دخل أي صندوق تقاعد أو صندوق ادخار أو أي صندوق آخر يوافق عليه وزير المالية .

هـ - دخل المؤسسات الخيرية والدينية والتعليمية والأوقاف ذات الصيغة العامة إلا إذا كان ذلك الدخل ناتجاً عن حرقة تعاطفاً أو عمل تقوم به تلك المؤسسة خارج عن أغراضها وغاياتها .

و - المحصصات أو الرواتب التي تدفع لأعضاء السلك السياسي أو القضائي الدائمين للبلاد الأجنبية لقاء اضطلاعهم بمناصبهم أو لقاء الخدمات التي يؤدونها بصفتهم الرسمية شريطة المعاملة بالمثل .

ز - رواتب التقاعد التي يتقاضاها الجرحى وذوو العاهات لقاء ما أصابهم من جروح أو عاهات من جراء الحرب .

ح - أي جزء من الدخل الناتج من امتياز منحه الحكومة وأعفي صراحة من الضرائب بمقتضى أحكام الامتياز المذكور .

ط - أي مبلغ مقطوع يقبض كمكافأة لدى اعتزال الخدمة أو الوفاة أو كتعويض مقطوع مقابل الإصابة بأذى أو الوفاة .

ي - دخل أمة جمعية تعاون بالقدر الذي يكون فيه ذلك الدخل مستمداً من التعامل مع الأعضاء .

ك - أي مبلغ أدى كجهة أو تبرع لمقاصد خيرية أو إنسانية ضمن الملكية الأردنية المشايمة إذا أقر مجلس الوزراء هذه الصفة الخيرية أو الإنسانية .

ويجوز للوزير المالية أن يعفى من الضريبة الدخل الذي تجنيه أمة جمعية من جمعيات التعاون من التعامل مع أشخاص ليسوا من أعضائها إذا رأى أن ذلك الإعفاء يتفق والمصلحة العامة .

ويشترط في ذلك أن لا يفسر أي حكم من أحكام هذه المادة بأنه يعفى من الضريبة أمة فوائد أو علاوات أو رواتب أو أجور دفعت كلها أو دفع بعضها من الدخل المعفى من الضريبة على الوجه المذكور آنفاً ، بعد أن تصبح تلك المبالغ في أيدي مستلميها .

كل من ادخل

الفصل الخامس
التزيلات

التزيلات
المسوح بها

المادة (١)

١ - لتوصل الى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لشخص ما تنزل النفقات والمصاريف التي تكبدها ذلك الشخص كلياً وحسراً في سبيل انتاج الدخل المذكور خلال السنة السابقة لسنة التقدير بما في ذلك :-
١ - المبالغ الواجب دفعها من قبل ذلك الشخص كفاائدة عن مال اقترضه اذا اقتنع بامور التقدير بان تلك الفائدة هي مستحقة عن رأس مال استثمر في انتاج الدخل .

٢ - بدل الايجار الذي دفعه المستأجر عن ارض او ابنية اشغلها من اجل انتاج الدخل .

٣ - اذا استبدلت الآلات او الماكينات التي يملكها المكلف والمستعنة من اجل انتاج الدخل ، يجري تنزيل مبلغ يساوي غن الآلات والماكينات المستبدلة بعد ان يحسم من هذا المبلغ مبلغ يعادل مجموع قيمة الاستهلاك والتلف الذي حصل في قيمة الآلات والماكينات المستبدلة من جراء البلى والاستهلاك ، واي مبلغ نتج من بيع هذه الآلات ، او الماكينات المستبدلة او غن الماكينات الجديدة ايها كان المبلغ الأقل .

٤ - الديون المألفة التي يثبت لأموال التقدير انها هلكت خلال السنة السابقة لسنة التقدير مباشرة ، والديون المشكوك فيها التي يثبت لأموال التقدير الى حد فوائدها انها صبحت ديوناً هالكة خلال السنة المذكورة بقطع النظر عما اذا كانت تلك الديون المألفة والمشكوك فيها مستحقة الدفع قبل بداية السنة المشار اليها ، على ان كل مبلغ يستورد في السنة المذكورة من مبالغ سبق ان كانت قد شطبت او سمح بتنزيلها باعتبارها ديوناً هالكة او مشكوكاً فيها يعتبر - من اجل الغايات المقصودة من هذا القانون - دخلاً في تلك السنة .

٥ - كل مبلغ يدفعه اي مستخدم (بكسر الدال) بمثابة مساهمة سنوية اعتيادية الى صندوق تقاعد ، او صندوق ادخار ، او الى اية جمعية او صندوق آخر قد يوافق وزير المالية عليه جميع او بعض المبلغ الذي يدفعه المستخدم (بكسر الدال) خلاف المساهمة السنوية الاعتيادية بموافقة وزير المالية لصندوق تقاعد او صندوق ادخار او الى اية جمعية او صندوق آخر .

٦ - ينزل عن استهلاك او تلف اية بناية تحتوي على ماكينات شغالة وتستهلك كلياً او بصورة رئيسية من اجل تشغيل تلك الماكينات وعن استهلاك وتلف الماكينات والآلات والمفروشات التي يملكها المكلف ويستعملها في الحرفة او العمل او المهنة او الصنعة التي يتعاطاها ، مبلغ يساوي نسبة مئوية معينة من كلفتها الاصلية التي دفعها المكلف وفقاً لما قد يقرر لاية حالة او صنف من الحالات باستثناء قيمة الارض التي تقوم عليها البناية اذا كان موضوع البحث يتناول بنائية ، ويشترط في ذلك ما يلي :-

أ - ان تكون التفاصيل المقررة قدمت حسب الاصول .

ب - اذا لم يمكن اجراء هذا التزويل بكامله في اية سنة من جراء عدم وجود مزايع او مكاسب خاضعة للضريبة في تلك السنة من مصدر الدخل الذي يطلب اجراء التزويل بشأنه ، او من جراء كون المزايع او المكاسب الخاضعة للضريبة في تلك السنة او الناجمة عن مصدر الدخل المذكور اقل مقداراً من مبلغ التزويل المشار اليه ، فان المبلغ المذكور بكامله او القسم الذي لم يمكن تنزيله منه كما ذكر آنفاً ، يضاف الى مبلغ التزويل المستحق عن الاستهلاك او التلف في السنة المقبلة ويعتبر قسماً منه ، واذا لم يكن في تلك السنة المبلغ مستحق التزويل مقابل الاستهلاك والتلف يعتبر هذا المبلغ انه المبلغ المستحق التزويل عن الاستهلاك والتلف في السنة المذكورة وهكذا دواليك في السنوات التي تليها .

ج - لا يجوز في اي حال من الاحوال ان يزيد مجموع تنزيلات الاستهلاك والتلف المشار اليها والمسوح بها بموجب هذا القانون مضافاً الى مجموع الاستهلاك والتلف الذي حصل كنتيجة للاستعمال او البلى قبل تاريخ بدء العمل بهذا القانون محسوباً على اساس الفئات المقررة على الكلفة الاصلية التي دفعها المكلف عن الابنية او الماكينات او الآلات او المفروشات حسبما تكون الحال باستثناء قيمة الارض التي تقوم عليها البناية اذا كان موضوع البحث يتناول بناية .

٧ - الضرائب والرسوم على اختلاف انواعها .

٨ - اذا كان الدخل المتأتي من المباني او الارض قد قرر بمقتضى البند (ج) من الفقرة (١) من المادة الخامسة يكون التزويل الوحيد الذي يسمح به مبلغاً يساوي مجموع الفائدة المدفوعة عن اي رهن متروك على المباني او الارض بالإضافة الى اي مبلغ دفع كضريبة املاك في المدن او القرى عن المباني او الارض اذا كان ذلك المبلغ لا يتجاوز في مجموعه بدل الايجار السنوي الصافي للمباني او الارض او مبلغاً يساوي بدل الايجار السنوي الصافي للمباني ، او الارض ، اذا كان مجموع الفائدة المشار اليها مع ضريبة الاملاك في المدن او القرى يتجاوز بدل الايجار السنوي الصافي المذكور .

٩ - اية تنزيلات قد تقرر بمقتضى نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

١٠ - اي مبلغ صرف على ترميم العقارات واصلاح الآلات والماكينات المستعنة في انتاج الدخل اوعلى تجديد او تصليح او تغيير اية ادوات او آنية او مواد استعملت على ذلك الوجه .

ب - مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك اصدار انظمة يبين فيها كيفية حساب او تخفيض التزيلات المسوح بها بموجب هذه المادة .

المادة (١٠)

للتوصل الى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لاي شخص لا يسمح باجراء تنزيل عن :-
أ - النفقات المنزلية الخاصة

ب - اية مصروفات او نفقات لم تنفق لاجل انتاج او زيادة الدخل بصورة مطلقة .

ج - أي رأس مال سحب او اي مبلغ استعمل او ينوي استعماله كراس مال .

د - بدل الايجار او تكاليف الاصلاح عن اي محل او قسم منه ، ما لم يدفع او يصرف في سبيل انتاج الدخل .

هـ - اية خسارة او نفقات يمكن استردادها بموجب بوليصة تأمين او تعويض

و - تكاليف التجهيزات

ز - اية مبالغ دفعت او يجب دفعها كضريبة دخل في المملكة

المادة (١١)

١ - يجري تقاض مبالغ الخسارة التي لحقت بأي شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير في اية حرفة او تجارة او مهنة او صنعة بما يكون خاضعاً للتقدير بمقتضى هذا القانون فيما لو كان ربحاً من الدخل الذي جناه ذلك الشخص من مصادر اخرى في السنة نفسها .

٢ - اذا بلغت الخسارة التي وقعت في السنة السابقة لسنة التقدير مقدراً لا يمكن تقاضه بكامله من دخل المكلف في تلك السنة يجري تقاض الخسارة او ما تبقى منها في السنوات الاربع المتتالية على التعاقب . على ان لا يسمح بالتقاضي اكثر من نصف الدخل في كل سنة من السنين الاربع ويشترط في ذلك ان مبلغ الخسارة هذا المسوح بتقاضه لدى اجراء حساب الدخل الخاضع للضريبة

هكذا من الأصول

عن اية سنة من السنين لا يجوز تقاضه لدى اجراء حساب الدخل الخاضع للضريبة عن اية سنة اخرى .
٣- ليس في هذه المادة ما يفسر بأنه يسمح بتقاص اية خسارة وقعت خارج المملكة .

التنزيلات العائلية

المادة (١٢)

عند التحقق من مقدار الدخل الخاضع للضريبة لفرد مقيم في المملكة خلال السنة السابقة لسنة التقدير يسمح بتنزيل المبالغ التالية : -

- ١- مبلغ مائة وخمسين ديناراً للفرد المقيم في البلاد .
- ٢- مبلغ ستين ديناراً عن زوجته التي تعيش معه والمسؤول عن ائالتها وحده .
- ٣- خمسة وعشرين ديناراً عن الولد الاول

عشرين ديناراً عن الولد الثاني
خمس عشرة ديناراً عن الولد الثالث
عشرة دنانير عن الولد الرابع

ويشترط في ذلك ان يكون الاولاد دون العشرين من العمر ويعيشون مع والدهم او انه مسؤول عن اعاشتهم ، والا يكون اي منهم مستحقاً كمبلغاً يتجاوز خمسين ديناراً في السنة السابقة لسنة التقدير مباشرة ، باستثناء اي دخل متأت من المنح والهبات المدوية وما شابه ذلك من المنح التي تقدمها معاهد الدراسة .

٤- في الحالات التي لا يستحق اي فرد اي تنزيل وفقاً للفقرتين ٢ و ٣ من هذه المادة واقتنع مأمور التقدير ان المكاف اتفق خلال السنة السابقة لسنة التقدير مبلغاً من المال على اعادة اي شخص لا يستطيع اعادة نفسه يسمح له بتنزيل المبلغ الذي اتفق على ذلك الوجه بشرط ان لا يتجاوز حداً يزيد على خمسين ديناراً

المادة (١٣)

تنزيل أقساط التأمين السنوية عن الدخل

للتحقق من مقدار الدخل الخاضع للضريبة لاي فرد : -
أ - أمن على حياته او حياة زوجته لدى شركة تأمين ، او

ب - دفع مبلغاً سنوياً الى صندوق تقاعد او صندوق معاش او صندوق ادخار او الى اية جمعية اخرى او اي صندوق آخر يوافق عليه وزير المالية .

يسمح بتنزيل مقدار القسط السنوي الذي دفعه لشركة التأمين او للصندوق الآنف الذكر خلال السنة السابقة لسنة التقدير .

ويشترط في ذلك ان لا يسمح باجراء اي تنزيل سنوي من مجموع الدخل الخاضع للضريبة مقابل قسط التأمين او المبلغ المدفوع لاي صندوق من الصناديق الآتية الذكر يتجاوز مقداره خمس دخل ذلك الشخص الخاضع للضريبة المقدور وفقاً لاحكام هذا القانون قبل اجراء التنزيلات المنصوص عليها في هذه المادة وفي المادة (١٢) على ان لا يزيد مجموع التنزيلات المسموح بها بمقتضى هذا البند على مائة وخمسين ديناراً .

المادة (١٤)

عدم اجراء التنزيلات الا

ان التنزيلات المنصوص عليها في المادة التاسعة والخميسات المنصوص عليها في المادة (١١) لا يسمح بها اذا قدمت الا اذا ابرزت حسابات دقيقة لمأمور التقدير على وجه تقعه مع حساب بيان الارباح الخاضعة للتقدير من حسابات دقيقة تعاطي الحرفة او التجارة او المهنة او الصناعة

تنزيل ضريبة الاملاك

المادة (١٤) مكررة
يجوز لاي شخص يثبت لأموال التقدير بصورة تقعه ان دخله الخاضع للضريبة في اية سنة من السنين من ضريبة الاملاك على دخل خاضع للضريبة بمقتضى البندين (ج) و (و) من الفقرة (١) من المادة (٥) وانه دفع ضريبة املاك عن تلك السنة عن هذه الاملاك ، ويكون من حقه تنزيل اصغر المبالغين التاليين من مقدار ضريبة الدخل الذي يكون مستحقاً على دخله الخاضع للضريبة لولا احكام هذه المادة : -

- أ - المبلغ الذي دفعه كضريبة املاك .
- ب - مبلغ الضريبة المستحق على مجموع دخله الخاضع للضريبة مطروحاً منه مبلغ الضريبة المستحق على مفردات الدخل الناجم عن اي دخل خلاف الدخل الخاضع للضريبة بمقتضى البند (ج) او (و) من الفقرة (١) من المادة الخامسة .

الفصل السادس احكام خاصة

المادة (١٥)

شركات التأمين

على الرغم مما ورد بخلاف ذلك في هذا القانون يقدر دخل شركات التأمين كما يلي : -

أ - اذا كانت شركة من الشركات التي تتعاطى اشغال التأمين بصورة عامة تجني ارباحها أو مكاسبها في المملكة أو تجني قسماً من تلك الأرباح والكسب في المملكة والقسم الآخر خارجها ، فان أرباح تلك الشركة ومكاسبها الخاضعة للضريبة بحسب ما يلي : -

تؤخذ الأقساط والفوائد غير الصافية وغير ذلك من الدخل غير الصافي الذي تأتى للشركة أو المستحق الدفع لها في المملكة (محصومة منه أقساط التأمين التي ردت الى المؤمنين (بفتح الميم) والأقساط المدفوعة عند اعادة التأمين) ثم يطرح من ذلك مبلغ احتياطي للاخطار المؤمن ضدها التي لم ينته أجلها بعد وفقاً للنسبة الثبوتية التي اعتمدها الشركة في جميع معاملاتها بشأن تلك الأخطار في آخر السنة السابقة لسنة التقدير ، ثم يضاف الى الحاصل مبلغ احتياطي بحسب على نفس هذا النوال عن الأخطار التي لا يزال أجلها غير منته في ابتداء السنة السابقة لسنة التقدير ثم يطرح من صافي المبلغ الحاصل القدر الحقيقي للخسائر (محصوماً منه المبلغ الذي استرد لقاء تلك الخسائر بموجب اعادة التأمين) . وثقات الادارة والوكالة في المملكة ونسبة عادلة مقابل ثقات مكتب الشركة الرئيسي اذا كان واقعاً خارج المملكة .

ب - أما الشركات التي تتعاطى اشغال التأمين على الحياة ، إما بصورة مطلقة أو بالإضافة الى اشغال التأمين العامة ، فان ارباحها ومكاسبها الحاصلة من اشغال التأمين على الحياة تتكون عبارة عن دخل أموالها المستثمرة مطروحاً منه ثقات الادارة بما فيها العمولة .

وشترط في ذلك انه اذا كانت أية شركة كعهذه تقبض أقساط تأمين خارج المملكة فان مقدار ارباحها ومكاسبها بحسب على أساس النسبة التالية : -

تكون نسبة تلك الأرباح أو للكسب الى مجموع دخل الشركة الناجم عن استثمار أموالها متطابقة لنسبة الأقساط المقبوضة في المملكة الى مجموع الأقساط أو الى دخل الشركة من أموالها المستثمرة في المملكة ، ويؤخذ في ذلك أكبر المبلغين ، وتخضع من مقدار الأرباح والكسب المحسوبة على هذا الوجه ثقات الوكالة في المملكة ونسبة عادلة مقابل ثقات مكتب الشركة الرئيسي .

المادة (١٦)

أصحاب السفن غير المقيمين

١ - اذا تعاطى شخص غير مقيم في المملكة العمل كصاحب سفن أو مستأجر سفن وكانت أية سفينة من السفن

هكذا من الأشغال

في الملكة التي يملكها أو للتجارة من قبله تردد على أحد موافق الملكة فإن كافة أرباحه الناجمة عن نقل المسافرين أو البريد أو الحيوانات أو البضائع المشحونة في الملكة تعتبر أنها تكونت في الملكة.

ويشترط في ذلك أن لا تنطبق أحكام هذه المادة على البضائع التي تجلب إلى الملكة لنقلها من سفينة إلى أخرى (ترانسيت) وأن لا تكون البلاد التي ينتمي إليها صاحب السفينة غير المقيم قد أعفت أصحاب السفن غير المقيمين في تلك البلاد والقيمين في الملكة.

٢ - إذا أبرز أي شخص كهذا الشهادة المذكورة في الفقرة (٣) من هذه المادة عن أية مدة حماية ، فإن الأرباح الناشئة في الملكة من أعمال الملاحة التي تباطأها خلال تلك المدة ، قبل خصم أية مبالغ منها مقابل الاستهلاك والتلف ، تؤلف مبالغاً تكون نسبتها إلى المبالغ المستحقة عن نقل الركاب والبريد والحيوانات والبضائع المشحونة في الملكة مطابقة للنسبة المئوية في تلك الشهادة بين مجموع الأرباح ومجموع المبالغ المستحقة له عن نقل الركاب والبريد والحيوانات والبضائع خلال تلك المدة .

٣ - يجب أن تكون الشهادة شهادة صادرة من أو بالنيابة عن إحدى سلطات ضريبة الدخل التي يقتنع مأمور التقدير بأنها تحسب وتقدر كامل أرباح الشخص غير المقيم في الملكة الناجمة عن أعمال الملاحة التي تباطأها وفقاً لقاعدة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن القاعدة المقررة في هذا القانون وينبغي أن تتضمن شهادة بما يلي عن أية مدة حماية بشأن تلك الأعمال : -

أ - نسبة الأرباح أو الخسائر ، أن لم تكن هنالك أرباح ، وفقاً للحساب الذي أجرته تلك السلطة من أجل ضريبة الدخل دون خصم أي مبالغ مقابل الاستهلاك والتلف ، إلى مجموع المبالغ المدفوعة عن نقل الركاب أو البريد أو الحيوانات أو البضائع .

ب - ونسبة المبالغ المسموح بتزيله مقابل الاستهلاك والتلف ، وفقاً للحساب الذي أجرته تلك السلطة ، إلى مجموع المبالغ المذكورة للمستحقة الدفع عن نقل الركاب والبريد والحيوانات والبضائع .

٤ - إذا تدر عند التقدير تطبيق أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة بصورة مرضية لأي سبب من الأسباب ، فإن الأرباح الناشئة في الملكة يمكن حسابها على أساس نسبة مئوية عادلة من مجموع المبالغ المستحقة الدفع عن نقل المسافرين والبريد والحيوانات والبضائع المشحونة في الملكة .

ويشترط في ذلك أنه إذا قدرت الضريبة على أي شخص وفقاً لتلك النسبة المئوية بشأن أية سنة من سني التقدير ، بحق ذلك الشخص أن يطالب في أي وقت من الأوقات ، خلال ست سنوات ، بعد نهاية سنة التقدير للشار إليها بإعادة حساب الضريبة للمستحقة عليه عن تلك السنة وفقاً للقاعدة المقررة في الفقرة (٢) من هذه المادة .

٥ - إذا قرر مأمور التقدير أن سفينة تخص صاحب سفن أو مستأجر سفن غير مقيم في الملكة قد جاءت عرضاً على مرفأ في الملكة ، وأنه ليس من المحتمل أن تقوم تلك السفينة أو غيرها من سفن ذلك الشخص بزيارات أخرى ، فإن أحكام هذه المادة لا تنطبق على أرباح تلك السفينة ولا تكون تلك الأرباح خاضعة للضريبة .

أعمال النقل الجوي المادة (١٧)

أو إرسال البرقيات إذا كان شخص غير مقيم في الملكة يتعامل مع النقل الجوي أو إرسال البرقيات السلكية أو اللاسلكية ، فإنه يكون خاضعاً للضريبة كما لو كان صاحب سفينة غير مقيم في الملكة وتنطبق أحكام المادة (١٦) على حساب الأرباح أو مكاسب النقل الذي يتباطأ بعد إجراء التصفيات والتغييرات التي تقتضيها الحال .

التي يقوم بها شخص غير مقيم في الملكة

المادة (١٨)

يخضع دخل المرأة للزوجة التي تعيش مع زوجها دخلاً للزوج إغناء بنات هذا القانون ، ويكون خاضعاً للضريبة باسمه لا باسمها ولا باسم وكيلها المؤمن منها .

على أنه يجوز أن يحصل من الزوجة ، إذا اقتضت الضرورة ، قسم من مجموع مبالغ الضريبة المفروضة على الزوج تكون نسبتها إلى ذلك المجموع كنسبة دخل الزوج إلى مجموع دخل الزوجين معاً على الرغم من عدم إجراء تقدير خاص بالزوجة .

تقدير قيمة المادة (١٩)

١ - عند حساب أرباح أو مكاسب أية تجارة أو حرفة توقفت أو نقلت إلى شخص آخر تحقيقاً لأية غاية من غايات الخزونة عند هذا القانون تقدر قيمة البضائع التجارية الخزونة والمائدة لتلك التجارة أو الحرفة عند توقفها أو نقلها على الوجه التالي : -

أ - إذا كانت البضائع الخزونة المذكورة : -
١ - قد بيعت أو نقلت مقابل عوض ذي قيمة إلى شخص يتعامل بتجارة أو حرفة في الملكة أو يرى أن يتعامل فيها .

٢ - وكان من الجائز المشتري أن ينزل ثمنها بمثابة مصاريف عند حساب الأرباح أو المكاسب الناتجة من التجارة أو الحرفة المذكورة من أجل تلك الغاية تعتبر قيمتها أنها المبلغ المتحقق من بيعها أو قيمة العوض الذي أعطي في مقابل نقلها .

ب - في حالة أية بضائع تجارية مخزونة أخرى ، تعتبر قيمة تلك البضائع أنها المبلغ المتحقق من بيعها أو بيعت في السوق العمومية عند توقف التجارة أو الحرفة أو نقلها .

٢ - عند حساب أرباح أو مكاسب مشتري البضائع التجارية الخزونة المائدة لأية تجارة أو حرفة توقفت أو نقلت ، تحقيقاً لأية غاية من غايات هذا القانون تقدر قيمة البضائع التجارية الخزونة المذكورة وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة (١) .

٣ - يفصل مدير دائرة ضريبة الدخل في أية مسألة تنشأ عن أحكام الفقرة (١) فيما يتعلق بقيمة البضائع التجارية الخزونة المائدة لأية تجارة أو حرفة توقفت أو نقلت .

٤ - إغناء بالغايات المقصودة من هذه المادة تعني عبارة (البضائع التجارية الخزونة) فيما يتعلق بأية تجارة أو حرفة ، الأموال على اختلاف أنواعها منقولة كانت أو غير منقولة وهي اما : -

أ - أموال تباع بالطريق الاعتيادي في أية تجارة أو حرفة أو يمكن بيعها لو تم نفيها أو لو كان صنعها أو إعدادها أو انشاقها قد تم ، أو

ب - مواد تستخدم في صنع أو أعداد أو إنشاء الأموال المشار إليها في البند (٢) من هذه الفقرة .

٥ - ليس في أحكام هذه المادة ما يمنع الاعتراض على القرار الذي يتخذه مدير دائرة ضريبة الدخل لدى ممارسته للصلاحيات المخولة له في الفقرة (٣) من هذه المادة عن طريق رفع استئناف ضد ذلك القرار وفقاً لأحكام المادة (٥١) .

للمعاملات المادة (٢٠)

١ - إذا رأى مأمور التقدير أن معاملات من المعاملات تنزل أو ترجح إلى تنزيل مقدار الضريبة المستحقة على شخص من الأشخاص هي مصطنعة أو وهمية أو رأى أن معاملة تصرف لم تنفذ في الواقع ، يجوز له أن يهمل تلك المعاملة ، ومن ثم تقدر الضريبة المستحقة على الأشخاص المتضمنين بناء على ذلك الأساس .

٢ - تشمل عبارة (معاملة التصرف) الواردة في هذه المادة ، وقف الموجودات أو هبتها أو التمسك عليها أو إجراء أي شيء أو ترتيب بشأنها أو إتقانها .

٣ - ليس في أحكام هذه المادة ما يمنع استئناف القرار الذي يتخذه مأمور التقدير لدى ممارسته صلاحية الخيار المخولة له في الفقرة (١) من هذه المادة عن طريق رفع استئناف ضد ذلك القرار وفقاً لأحكام المادة (٥١) .

هذا من المأمور

المختار للمكاسب (٢٠) مكررة : -
 ١ - إذا ظهر المدير دائرة ضريبة الدخل : -
 غير الموزعة لها أ - أن شركة تسرى عليها أحكام هذه المادة (كما هو موضح أدناه) لم توزع قبل نهاية أية سنة من سني
 ارباح ومكاسب التقدير على مساهميها الأرباح أو قبل من الأرباح التي جنتها الخاضعة للضريبة عن سنة التقدير تلك .
 موزعة ب - وأن الشركة كان باستطاعتها توزيع أرباحها (أو جزء من أرباحها حسب مقتضى الحال ، دون أن يؤثر
 ذلك في ميانة أو إطاره) فهو يحملها التجاري ..
 ج - وأن عدم توزيع الأرباح يرتب عليه تجنب دفع الضريبة أو تخفيضها بجوزله خلال سنتين من نهاية
 سنة التقدير تلك ، وبعد إعطاء فرصة معقولة للشركة لتقديم دفاعها ، أن يصدر إلى مأمور التقدير
 التعليمات بأن يعتبر الأرباح غير الموزعة المذكورة أو أي قسم منها كلها وزعت كحصص أرباح . وعندئذ
 يقرر دخل المساهمين المخصصين في الشركة ، أو يعاد تقديره ، كأنهم قبضوا بالمبلغ التي اعتبرت موزعة
 عليهم كحصص أرباح في التاريخ أو في التواريخ التي يتصورها المدير بعد النظر بين الاعتبار إلى التاريخ
 أو التواريخ التي قامت فيها الشركة بتوزيع حصص الأرباح (أن كانت وزعت حصص أرباح) .
 ويشترط في ذلك : -

أ - أن لا جدر للمدير تعليمات على النحو للشار إليه أعلاه إذا كانت الشركة قد وزعت كحصص أرباح قبل
 نهاية سنة التقدير تلك ، مبالغاً لا يقل عن خمسة وسبعين في المائة من دخلها الخاضع للضريبة عن تلك السنة
 ب - إذا كان من التقضي ، أولاً أحكام هذه الفقرة الشرطية ، اعتبار أي مبلغ كان وزعت كحصص أرباح على
 أي مساهم من مساهمي الشركة (ويشار إليها في هذه الفقرة الشرطية باسم « الشركة الأولى ») وفقاً
 لتعليمات المدير ، وفي التاريخ الذي يقرره بمقتضى الأحكام السابقة من هذه المادة ، وكان للسام للبحوث عنه
 شركة أيضاً (ويشار إليها في هذه الفقرة الشرطية باسم « الشركة الثانية ») تنطبق عليها أحكام هذه
 المادة ، فلا يعتبر ذلك المبلغ أنه خاضع للضريبة الدخل باعتباره دخلاً للشركة الثانية ، بل يعتبر دخلاً
 وزعت الشركة الثانية كحصص أرباح في التاريخ الذي يقرره المدير على النحو للشار إليه أعلاه ، ويقدر
 دخل المساهمين في الشركة الثانية أو يعاد تقديره ، وفقاً لذلك وإذا كان أي مساهم من مساهمي الشركة
 الثانية شركة تنطبق عليها أحكام هذه المادة ، تنطبق عندئذ الأحكام السابقة من هذه الفقرة الشرطية مع
 اجراء التغيرات الضرورية فيما يتعلق بالمبلغ الذي اعتبره وزعاً على ذلك السام كما لو كانت الإشارة
 إلى الشركة الأولى إشارة إلى الشركة الثانية ، والأخيرة إلى الشركة الثانية إشارة إلى ذلك السام وهم
 جراً ، تطبيقاً للبدأ الذي تنطوي عليه أحكام هذه الفقرة الشرطية ، إلى أن لا يبقى شيء من الأرباح
 غير الموزعة التي تناولتها تعليمات المدير وتقع ضمن الأرباح التي ينبغي أن تعتبر موزعة على شركة تنطبق
 عليها أحكام هذه المادة .

٢ - إذا تخلف شخص قدرت عليه ضريبة أو أعيد النظر في مقدار الضريبة المقدرة عليه وفقاً لأحكام الفقرة
 (١) من هذه المادة عن أن يدفع في ميعاد الاستحقاق الضريبة أو أي قسم من الضريبة المستحقة عن حصته من
 أرباح الشركة غير الموزعة التي اعتبرت كأنها موزعة ، تصبح الضريبة أو القسم من الضريبة المذكورة ديناً
 مستحقاً لحكومة المملكة على الشركة التي بسبب تخلفها عن توزيع الأرباح أصدر المدير تعليمات بمقتضى الفقرة
 (١) من هذه المادة وتحصل من الشركة بتلك الصفة .

٣ - إذا وزعت الشركة ما يند ، الأرباح غير الموزعة والخاضعة للضريبة بمقتضى أحكام الفقرة (١) من هذه
 المادة ، فلا تعتبر تلك الأرباح دخلاً خاضعاً للضريبة وهي في حيزها الذي قبضوها .
 ٤ - تنطبق أحكام هذه المادة على أية شركة يسيطر عليها مالا يزيد على خمسة أشخاص ولا تكون من الشركات
 الفرعية أو الثانوية أو من الشركات التي يمس مصالح الجمهور بصورة جوهرية .

إيفاء بالتأيات المقصودة من هذه الفقرة : -
 أ - تعتبر الشركة أنها تحت سيطرة مالا يزيد على خمسة أشخاص : -

١ - إذا كان عدد من الأشخاص لا يزيد عن خمسة يملكون أو يمارسون جميعاً السيطرة على شؤونات
 الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أو يستطيعون امتلاك أو ممارسة تلك السيطرة أو يحق لهم
 أن يمارسوها بصفة خاصة (ولكن دون إجحاف بالصفة العامة التي تصطبغ بها العبارة السابقة) إذا كان
 عدم من الأشخاص لا يتجاوز خمسة يحوزون جميعاً أو يحق لهم أن يملكونها القسم الأكبر من رأس
 المال الاسهمي للشركة أو من أصوات المساهمين أو .

٢ - إذا كان عدد من الأشخاص لا يزيد على خمسة يحوزون جميعاً أو يحق لهم أن يملكونها ، إما القسم
 الأكبر من رأس المال الاسهمي للشركة الذي جرى إصداره أو قبل من رأس المال المذكور فلو لم
 الحق في القسم الأكبر من المبلغ الموزع على الأعضاء فيما لو وزع بالفعل دخل الشركة جميعه عليهم .

ب - تعتبر الشركة شركة ثانوية أو فرعية إذا كانت شركة أو شركات أخرى لا تسرى عليها أحكام هذه
 المادة تملك أو تسيطر على مالا يقل عن ثمانين في المائة من مجموع رأس مالها الاسهمي .

٥ - لدى الفصل فيما إذا كانت شركة من الشركات يسيطر عليها أكثر من خمسة أشخاص إيفاء بالتأيات المقصودة
 من أحكام الفقرة (٤) من هذه المادة يعتبر الأشخاص الذين هم أقرباء بعضهم البعض ، والأشخاص المسمون
 من شخص آخر مع ذلك الشخص الآخر ، والأشخاص الذين هم شركاء في شركة عادية بمثابة شخص واحد .
 وإيفاء بالتأيات المقصودة من هذه الفقرة ، تصرف لفظة (القريب) إلى الزوج أو الزوجة أو الأصول
 أو الفروع أو الأخ أو الأخت .

٦ - ليس في أحكام هذه المادة ما يمنع استئناف القرار الذي يتخذه المدير لدى ممارسته للصلاحيات المخولة له
 في الفقرة (١) من هذه المادة عن طريق رفع استئناف ضد ذلك القرار وفقاً لأحكام المادة (١٥) .

الفصل السابع قائمة الضريبة

المادة (٢١) : -

تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص من الأشخاص خلاف الشركات حسب
 الفئات التالية : -

المستوفاة عن الأشخاص	خلاف الشركات
عن كل دينار من ال ٣٠٠ دينار الأولى ٥٠ فلساً	
عن كل دينار من ال ٤٠٠ دينار التالية ٧٥ فلساً	
عن كل دينار من ال ٤٠٠ دينار التالية ١٢٥ فلساً	
عن كل دينار من ال ٤٠٠ دينار التالية ١٧٥ فلساً	
عن كل دينار من ال ٤٠٠ دينار التالية ٢٥٠ فلساً	
عن كل دينار من ال ٤٠٠ دينار التالية ٣٢٥ فلساً	
عن كل دينار من الباقي ٤٠٠ فلساً	

المادة (٢٢) : -

تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لأية شركة من الشركات بمعدل ما يتبين وتحسب فلساً عن
 كل دينار من دخل الشركة الخاضع للضريبة .

كل هذا من الدخل

الفصل الثاني
المسكفون

المادة (٢٣)

تخصيص الضريبة

١ - يحق لكل شركة مقبلة في المملكة ان تحسم من حصص الارباح التي تدفعها الى حاملي الاسهم ضريبة دخل حسب الفئة التي دفعتها او المترتب عليها دفعها عن الدخل الخاضع للضريبة . ويشترط في ذلك انه اذا لم تكن الشركة قد دفعت ضريبة عن كامل الدخل الذي دفعت منه حصص الارباح المشار اليها ، فان الحسم المشار اليه اعلاه يقتصر على ذلك القسم من حصص الارباح المدفوعة من الدخل الذي دفعت عنه .

٢ - اذا زيدت فئة الضريبة المستوفاة بمقتضى المادة (٢٢) من دخل الشركة الخاضع للضريبة عن اية سنة من سني التقدير وحدث ان خصمت اية شركة مقبلة في المملكة قبل وضع التشريع الذي يقضي بزيادة فئة الضريبة موضع التنفيذ ، ضريبة من حصص الارباح التي دفعتها الى اية حامل اسهم (ويشار الى هذه الحصص فيما يلي من هذه الفقرة بعبارة " حصص الارباح الاصلية ") وكانت فئة الضريبة التي خصمتها تقل عن الفئة التي دفعتها او التي يتوجب عليها دفعها عن تلك السنة بشأن الدخل الذي دفعت منه حصص الارباح المشار اليها ، يحق للشركة : -

أ - لدى دفعها حصص الارباح في المرة التالية (ويشار الى هذه الحصص فيما يلي من هذه الفقرة بعبارة " حصص الارباح التالية ") ان تسترد من حصص الارباح التي اعتزمت دفعها مبلغ التخصيص في الضريبة المحسومة في الاصل بالإضافة الى ما يحق لها اجراؤه من التزيلات الاخرى في تلك الارباح بقطع النظر عما اذا كان الشخص الذي يحق له ان يستوفي حصص الارباح التالية هو نفس الشخص الذي كان من حقه استيفاء حصص الارباح الاصلية او لم يكن ، او

ب - ان تسترد ، بعد الحصول على اذن خطي من مأمور التقدير ، من الشخص الذي دفعت اليه حصص الارباح الاصلية ، مبلغ النص في الضريبة المحسومة في الاصل (ويذكر هذا المبلغ بالاذن الخطي) كما لو كان ذلك المبلغ ديناً مستحقاً للشركة ويعتبر هذا الاذن الخطي ، بينه بذلك الدين ، في اية اجراءات قد تقام لتحصيله ، ولا حاجة لاثبات توقيع مأمور التقدير على الاذن ، الا اذا اوعزت المحكمة بخلاف ذلك بناء على سبب خاص .

٣ - اذا حدث ان خصمت شركة مقبلة في المملكة عن اية سنة من سني التقدير ضريبة من حصص الارباح التي دفعتها الى اية شخص من حاملي اسهمها (ويشار الى هذه الحصص فيما يلي من هذه الفقرة بعبارة " حصص الارباح الاصلية ") وكانت فئة الضريبة التي خصمتها تزيد على الفئة التي دفعتها او التي يتوجب عليها دفعها عن تلك السنة بشأن دخلها الذي دفعت منه حصص الارباح المشار اليها ، ففي هذه الحالة يجوز للشركة اذا لم تكن قد دفعت المبلغ الزائد وفقاً لاحكام الفقرة (١) ان يمسد المبلغ الزائد المشار اليه عند اجراء الدفعة التالية من حصص الارباح (ويشار الى هذه الحصص فيما يلي من هذه الفقرة بعبارة " حصص الارباح التالية ") وذلك بتحويل المبلغ الزائد في الضريبة المدفوعة في الاصل من الضريبة المستعقة على حصص الارباح ، بقطع النظر عما اذا كان الشخص الذي يحق له ان يستوفي حصص الارباح التالية هو نفس الشخص الذي كان من حقه استيفاء حصص الارباح الاصلية ام لم يكن .

٤ - اذا قامت اية شركة كبدية لدى دفعها حصص الارباح لاي شخص من حاملي اسهمها بمبلغ يتجاوز ما هو مذكور في الفقرة (٣) يترتب عليها خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ تبليغها اشعاراً بتقدير الدخل الذي وزعت منه تلك الارباح ان تعد مأمور التقدير حسب المبلغ الذي اخطأ الحسم الزائد ويجوز لمأمور

التقدير في اية وقت بعد اعداد ذلك الحساب كما ذكر اعلاه ، ولكن قبل اعادة مبلغ الحسم الزائد ذلك وفقاً لاحكام الفقرة (٣) ، ان يكلف الشركة بأشعار كتابي ياتفها اياه ، دفع ذلك المبلغ الى وزارة المالية ومن ثم يصبح ذلك المبلغ ديناً مستحقاً لحكومة المملكة يقرب دفعه خلال شهر واحد من تاريخ تبليغ ذلك الاشعار ويحصل بهذه الصفة .

اعطاء شهادة المادة (٢٤)

١ - يترتب على كل شركة مقبلة حين تدفع حصص الارباح ات تزود الشخص الذي تدفع اليه الارباح لشهادة تتضمن بياناً بمقدار الارباح التي دفعتها اليه وبمبلغ الضريبة الذي خصمته منها واترسل صورة عن هذه الشهادة الى مأمور التقدير .

٢ - يقدم الحسابات والشهادات التي تقتضيها هذه المادة مدير الشركة المنتدب او اية موظف آخر من كبار موظفيها .

٣ - اذا تخلف موظف من موظفي الشركة عن تقديم حسابات او شهادات يترتب عليه تقديمه بمقتضى هذه المادة او اعمل ذلك يعتبر انه ارتكب جريمة خلافاً لهذا القانون .

تقاص الضريبة المادة (٢٥)

ان كل ضريبة خصمتها اية شركة او يحق لها خصمها بمقتضى المادة (٢٣) من حصص الارباح المدفوعة الى مستحقيها المقيمين ، وكل ضريبة تطبق على الحصة المستعقة لشخص مقيم من دخل هيئة من الاشخاص مكافئة بدفع الضريبة بمقتضى هذا القانون ، يجري تقاصها من الضريبة المستعقة على دخل ذلك الشخص المقيم في المملكة اذا كانت حصص الارباح قد خصمت الى دخله الخاضع للضريبة .

ويشترط في ذلك ، انه بالرغم مما ورد في هذه المادة ، اذا خصمت شركة ضريبة ، وجب ان يجري تقاص مقدار الضريبة الذي خصمته الشركة بالفعل من حصص الارباح التي دفعها الى اية من حاملي الاسهم من الضريبة المستعقة على الشخص الذي قبض حصص الارباح ، بغض النظر عما اذا كانت الشركة قد اجرت لدى دفعها حصة الارباح خصماً زائداً او خصماً ناقصاً او اجرت تسوية لحسم زائد او خصم ناقص سابق .

خضوع المقيمين المادة (٢٦)

كل مصف او قيم على طابق افلاس عينته المحكمة او عين بموجب اي تشريع نافذ المفعول في المملكة للضريبة وكل متول او وصي او حارس يتولى او لجنة تتولى تسيير او رقابة او ادارة اية ملك او مشروع بالنيابة عن شخص فاقد الاهلية يكون خاضعاً للضريبة على نفس الوجه ونفس المقدار الذي يكون فيه ذلك الشخص خاضعاً للضريبة لو لم يكن فاقد الاهلية .

خضوع وكلاء المادة (٢٧)

١ - كل شخص غير مقيم في المملكة (ويشار اليه في هذه المادة بالشخص غير المقيم) سواء اكلت اوردني المقيمين الجنسية ام لم يكن ، يكون خاضعاً للتقدير والضريبة باسم القيم او الوصي على ملكه او اللجنة المشرفة خارج المملكة عليه او باسم وكيله القانوني او عميله التجاري او وكيله او القيم على املاكه او فرع الشركة التي ينتمي اليها او المدير المتولي سواء اكان ذلك الوكيل القانوني او العميل التجاري او الوكيل او القيم او الفرع او المدير يقبض الدخل ام لا ، وذلك على نفس الوجه ونفس المقدار الذي يكون فيه ذلك الشخص غير المقيم خاضعاً للتقدير والضريبة فيما لو كان مقيماً ويقبض ذلك الدخل في الواقع .

هنا من الأصول

ويشترط في ذلك ان لا يسمح بتزويل اي شيء من الدخل بمقتضى احكام المادتين (١٢) و (١٣) في الحالة التي يكون فيها الشخص غير مقيم في المملكة ، على انه يجوز لأمور التقدير ، اذا اقتنع ان الشخص غير المقيم كان له خلال السنة السابقة لسنة التقدير مباشرة زوجة مقيمة كانت يتولى اعامتها وحده او اولاد دون سن العشرين من العمر مقيمون يتولى اعامتهم وحده ولم تكن تلك الزوجة او اي من الاولاد مستحقاً كحق مبلغاً يتجاوز (٥٠) ديناراً في السنة السابقة لسنة التقدير مباشرة ، يسمح بتزويل المبالغ المنصوص عليها في المادتين (١٢) و (١٣) من هذا القانون حسب مقتضى في الحالة التي يكون فيها الشخص غير مقيم في المملكة .

يخضع الشخص غير المقيم للتقدير والضريبة عن اى دخل يجنيه مباشرة او بالواسطة بسبب او من اية وكالة قانونية او عمولة تجارية او وكالة او حراسة او فرع او ادارة ويكون خاضعاً للضريبة وتقدر الضريبة على هذا الوجه باسم الوكيل القانوني او العبد التجاري او الوكيل او القيم او الفرع او المدير .

٢ - اذا كان شخص غير مقيم يتعامل عملاً مع شخص مقيم ، وظهر لأمور التقدير بناء على الصلة الوثيقة القائمة بين الشخص المقيم والشخص غير المقيم والاشراف المادي الذي يارسه الشخص غير المقيم على الشخص المقيم ، ان يجري العمل بين هذين الشخصين يمكن ترتيبه ، او مرتب بينها في الواقع بحيث ان العمل الذي يقوم به الشخص المقيم بناء على صلته مع الشخص غير المقيم ، اما لا يعود على الشخص المقيم باي ربح او يعود عليه بربح دون الارباح العادية التي ينتظر ان ينتجها ذلك العمل ، فان الشخص غير المقيم يكون خاضعاً للتقدير والضريبة باسم الشخص المقيم كما لو كان الشخص المقيم وكيلاً للشخص غير المقيم .

٣ - اذا ظهر لأمور التقدير ان المقدار الحقيقي لارباح او مكاسب اى شخص غير مقيم خاضع للضريبة باسم شخص مقيم لا يمكن التأكد منه بسهولة ، فيجوز لأمور التقدير ان يقدر الضريبة المستحقة على الشخص غير المقيم على اساس نسبة مئوية معقولة من مكاسب العمل الذي يتعامله الشخص غير المقيم بواسطة او بالاشتراك مع الشخص المقيم الذي يكون الشخص الاول خاضعاً باسمه كما ذكر آنفاً .

وفي هذه الحالة يند نطاق احكام هذا القانون المتعلقة بتقدير الكشف او التفاصيل من الاشخاص الذين يعملون بالوكالة عن آخرين بحيث يصبح مترتباً على الشخص المقيم ان يقدم الكشف والتفاصيل المطلوبة عن العمل الذي يتعامله الشخص غير المقيم بواسطة او بالاشتراك معه بنفس الصورة التي يتوجب فيها تقديم الكشف او التفاصيل عن الدخل الخاضع للضريبة من قبل الاشخاص الذين يعملون بالوكالة عن فائدي الاهلية .

المادة (٢٨)

يحمل الشخص الذي يكون خاضعاً للتقدير والضريبة بالنسبة عن شخص فائد الاهلية ، او الذي يكون خاضعاً للضريبة باسم شخص غير مقيم ، قيمة جميع الامور التي يتطلب هذا القانون القيام بها فيما يتعلق بدخل الشخص الموكل عنه ويدفع الضريبة المستحقة عن ذلك الدخل .

المادة (٢٩)

يحمل مدير او كبير موظفي كل هيئة معنوية قيمة القيام بجميع الافعال واجراءه جميع الامور والمسائل التي يقتضيها القانون بالقيام بها واجراءاتها فيما يتعلق بتقدير الضريبة المستحقة على تلك الهيئة ودفع الضريبة

المادة (٣٠)

ان كل شخص يتسلم مالاً او شيئاً ذا قيمة بأية حرفة من الصفات كدخول متحصل من اى مورد من الموارد المذكورة في هذا القانون بما يعود لاي شخص خاضع للضريبة او لغيره او لاي شخص يكون

الوكلاء خاضعاً للضريبة من ذلك المال او الشيء فيما لو كان مقيماً في المملكة وغير فائد الاهلية ، يقتضي عليه ان يعد قائمة كل ما كلفه بذلك مأمور التقدير بأشعار وان يسلم تلك القائمة خلال المدة المبينة في الاشعار موقعة بأصاته ومتضمنة :

أ - بياناً صحيحاً وحقيقاً بجميع ذلك الدخل .

ب - اسم وعنوان كل شخص من الاشخاص الذين يعود اليهم ذلك الدخل .

وتجري على اية قائمة كذبه احكام هذا القانون فيما يتعلق بالتخلف عن تقديم القوائم او التفاصيل التي يطلبها مأمور التقدير بأشعار .

المادة (٣١)

تعويض الممثل ان كل شخص يكون مسؤولاً بمقتضى هذا القانون عن دفع ضريبة بالنسبة عن شخص آخر يجوز له ان يستعني من الاموال التي تصل الى يده بالنسبة عن ذلك الشخص مبلغاً يكفي لدفع تلك الضريبة ويؤا من كل مسؤولية تجاه اى شخص كان بالنسبة لجميع الدفعات التي يجري استناداً الى هذا القانون وعملاً باحكامه

المادة (٣٢)

الاشخاص المتوفون اذا توفي شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير وكان خاضعاً للضريبة عن سنة التقدير لو لم يتوف ، او اذا توفي شخص خلال سنة التقدير نفسها او خلال سنتين من انتهائها ولم يكن قد اجري تقدير للضريبة المستحقة عليه عن تلك السنة فان الممثل الشخصي القانوني للمتوفي يكون ملزماً بدفع الضريبة المترتبة عليه وتحمل قيمة القيام بجميع الاعمال واجراءه جميع الامور والمسائل التي كان يتوجب على المتوفي ان يقوم بها او يجريها بمقتضى هذا القانون لو بقي حياً على انه اذا توفي شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير وورق مثله الشخصي تركه قبل بدء سنة التقدير وجب على ذلك الممثل ان يدفع الضريبة حسب المعدل المعمول به في تاريخ توزيع التركة اذا لم يكن معدل الضريبة لسنة التقدير قد عين في التاريخ المذكور .

المادة (٣٣)

القيومون الشريكون اذا كان ثمة شخصان او اكثر مشتركين معا في ادارة مال مسلم لعينهم بصفتهم قايماً ، فيجوز فرض الضريبة المستحقة عليهم بصفتهم بذلك بالتزامن او الانفراد ، ويكونون مسؤولين متضامين ومتفردين عن دفع تلك الضريبة .

المادة (٣٤)

تزويل الضريبة ١ - اذا حدث ان وقع شخص الى شخص غير مقيم في المملكة او الى شخص مقيم فيها بالنسبة عن ذلك الضريبة المستحقة على الشخص غير المقيم فائدة رهن او دخلاً آخر خاضعاً للضريبة بمقتضى احكام هذا القانون ، خلافاً للدخل الذي تولت منه الضريبة بمقتضى احكام المادة (٢٣) او المادة (٤٠) من هذا القانون فيتوجب عليه لدى دفعه تلك الفائدة او ذلك الدخل ان يخضع منها او منه ضريبة بمعدل مائتين وخمسين فيلداً من كل دينار الا اذا كان هو بنفسه ملزماً بدفع الضريبة المستحقة على الفائدة المذكورة او الدخل المشار اليه بمقتضى المادة (٢٧) وعليه ان يقدم فوراً الى مأمور التقدير حساباً عن الضريبة المحصورة على هذا الوجه وان يعله عن اسم وعنوان الشخص الذي ستدفع اليه تلك الفائدة او ذلك الدخل ، ومن ثم يصبح المبلغ المحصور ديناً لحكومة المملكة مستحقاً على الشخص المذكور اولا واجب الدفع خلال مدة شهر واحد من تاريخ الحسم ويستوفى منه بهذه الصفة .

٢ - كل من تخلف عن تقديم حساب مكلف بتقديمه بمقتضى احكام هذه المادة او اهل تقديره ، يعتبر انه ارتكب جيراً ما خلافاً لاجكام هذا القانون .

هكذا من الأشغال

الفصل التاسع الكشوف

إعلان المكلفين المادة (٣٥)

- موضوعهم ١ - يجوز لمأمور التقدير أن يكلف أي شخص ، بإشعار خطي يرسله إليه أن يزوده بكشف عن دخله للضريبة والتفاصيل الأخرى التي تتطلبها غايات هذا القانون فيما يتعلق بدخله الخاضع للضريبة خلال مدة معقولة وتقديم لا تقل عن ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه ذلك الإشعار .
- الكشوف ٢ - إذا لم يتسلم شخص خاضع للضريبة للإشعار المذكور في الفقرة الأولى من هذه المادة قبل اليوم الأول من شهر تموز من أية سنة ، يكون من واجبه أن يقدم إشعاراً لمأمور التقدير قبل اليوم الأول من شهر آب من تلك السنة بأنه خاضع للضريبة ، وكل من يتخلف عن تقديم هذا الإشعار أو يجهل ذلك يعتبر أنه ارتكب جرماً مخالفاً لهذا القانون .

صلاحية مأمور المادة (٣٦)

- التقدير في طلب يجوز لمأمور التقدير كما رأى ذلك ضرورياً ، أن يرسل إشعاراً خطياً إلى شخص يكلفه فيه أن يقدم كشوف أخرى إليه ، خلال مدة معقولة يحددها في الإشعار المذكور كشوفاً إضافية أو تفاصيل أخرى بشأن أية مسألة من المسائل التي يقضي هذا القانون أو يتطلب تقديم كشف بها .

صلاحية طلب المادة (٣٧)

- تقديم الكشوف يجوز لمأمور التقدير رغبة في الحصول على المعلومات التامة فيما يتعلق بدخل أي شخص ، أن يرسل إلى والشاتر الخ . ذلك الشخص إشعاراً يكلفه فيه أن يقدم إليه خلال مدة معقولة أي كشف يبيحه في الإشعار أو أن يحضر بنفسه أو بواسطة وكيل عنه أمام التقدير ويبرز للنقص الشاتر أو المستندات والحسابات والكشوف التي يرى مأمور التقدير لزوماً فحصها .

اعتبار الكشوف المادة (٣٨)

- مقدمة حسب أن كل كشف أو بيان أو نموذج يستدل منه على أنه قد تم بموجب هذا القانون من قبل أي شخص أو الأصول بالنيابة عنه ، يعتبر من كافة الوجوه أنه قد تم من قبل ذلك الشخص أو بتفويض منه ، حسب مقتضى الحال ، يتفويض من إلا إذا أقيم الدليل على عكس ذلك وكل من وقع كشفاً أو بياناً أو نموذجاً كهذا يعتبر أنه ملزم بجميع الأمور الشخص المختص المدرجة فيه .

المعلومات الرسمية المادة (٣٩)

- ١ - يجوز لمأمور التقدير أن يكلف أي موظف من موظفي الحكومة أو من موظفي أية سلطة محلية أو هيئة عمومية أخرى أن يزوده بما قد يكون عيادته من التفاصيل اللازمة لتايات هذا القانون . ويشترط في ذلك أن لا يكره للموظف المذكور ، بحكم هذه المادة على إفشاء أية تفاصيل يكون مازماً بحكم القانون بالحفاظ على كتمانها ، وكل مسألة تنشأ عن مقتضيات هذه المادة تقرر من قبل وزير المالية ويكون قراره بصدده نهائياً .

- ٢ - يترتب على كل مستخدم (بكسر الدال) لدى تكليفه بذلك بإشعار من مأمور التقدير أن يقدم خلال المدة المحددة في الإشعار كشفاً عن أية سنة يتضمن : -

- أ - أسماء كافة الأشخاص المستخدمين لديه وعمل أقاتهم .
ب - الدفاتر والملاوات التي تدفع لأولئك الأشخاص مقابل استخدامهم ذلك باستثناء الأشخاص غير المستخدمين في عمل آخر والذين لا تزيد الأجور أو الووائد التي يتقاضونها كل منهم عن عمله في تلك السنة عن مائة وعشرين ديناراً .

- وتسري على مثل هذا الكشف أحكام هذا القانون المتعلقة بالتخلف عن تقديم الكشوف أو التفاصيل

التي يطلبها مأمور التقدير بإشعار ولا يقع المستخدم (بكسر الدال) تحت طائلة العقوبة لانه لم يدرج في الكشف اسم ومحل إقامة أي شخص مستخدم لديه وغير مستخدم في أي عمل آخر ، إذا ظهر لمأمور التقدير بعد اجراء التحقيق أن ليس لذلك الشخص دخل خاضع للضريبة .

- ٣ - إذا كان المستخدم (بكسر الدال) هيئة من الأشخاص ، فيعتبر مدير تلك الهيئة أو كبير موظفيها أنه هو للمستخدم (بكسر الدال) إيفاء بالتايات المقصودة من هذه المادة ، ويعتبر كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو كل شخص يعمل في إدارتها كشخص مستخدم (بفتح الدال)

إقتطاع الضريبة المادة (٤٠)

- ١ - يترتب على كل شخص مسؤول عن دفع أي مبلغ خضع للضريبة بمقتضى أحكام البندين (ب) و (هـ) من الفقرة الأولى من المادة الخامسة أن يحضم عند الدفع ضريبة دخل من المبلغ الواجب دفعه وفقاً للطريقة المقررة وعلى حين دفعها

- ٢ - أن كل مبلغ يحضم على هذا الوجه يجري تقاضاه إيفاء بتايات الجباية من الضريبة المقررة على دخل الشخص الخاضع للضريبة عن سنة التقدير التي تلي سنة التقدير التي جرى فيها الحضم باستثناء ما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة السادسة من هذا القانون .

- ٣ - يترتب على الشخص الذي يجري هذا الحضم أن يقدم إلى مأمور التقدير في كل شهر ، حساباً بالمقادير التي خصمها ومن ثم تكون تلك اللبائغ المخصومة ديناً للحكومة مستحقاً على الشخص الذي خصمها ، وتستوفي منه بهذه الصفة .

- ٤ - إذا كان شخص ملزم بدفع أي دخل خاضع للضريبة بمقتضى البند (ب) أو البند (هـ) من الفقرة (١) من المادة الخامسة ، ولم يحضم الضريبة أو إذا كان ذلك الشخص بعد خصم الضريبة قد تخلف عن دفع الضريبة وفقاً لما تتطلبه هذه المادة فيعتبر ذلك الشخص أنه مكلف متخلف عن دفع الضريبة أو تعتبر الشركة إذا كان ذلك الشخص يدفع الدخل كما ذكر أعلاه بالنيابة عن الشركة أنها مكلفة متخلفة عن دفع الضريبة وتسري على ذلك الشخص أو تلك الشركة أحكام المادة (٥٥) وذلك دون إجحاف بأية تسامح أخرى قد تترتب على ذلك الشخص أو تلك الشركة .

- ٥ - يجوز لمأمور التقدير ، دون إجحاف بالصيغة العامة التي تنطوي عليها الصلاحيات المخولة له بهذا القانون ، أو لأي موظف مفوض منه بذلك الشأن كتابة أن يدخل مكان أي مستخدم (بكسر الدال) ويطلع على دفتاره أو قيوده أو أية مستندات أخرى تتعلق بالخصميات الجارية بمقتضى هذه المادة ويجوز له إذا رأى ذلك ضرورياً من أجل التأكد من العمل بأحكام هذه المادة أو أي نظام يتعلق بالخصميات المذكورة أو من أجل المحاولة دون التماس من أحكام هذه المادة أو أي نظام يتعلق بالخصميات المذكورة أن يستجوب للمستخدم (بكسر الدال) وأنى مستخدم (بفتح الدال) .

- ٦ - يترتب على كل شخص يستجوب بمقتضى أحكام الفقرة (٥) من هذه المادة وكل مستخدم (بكسر الدال) أن يقدم كافة التسهيلات التي في وسعه تقديمها للشخص الذي يجري الاستجواب أو التحري بمقتضى الأحكام المذكورة حسب مقتضى الحال ، وأن يجيب على كل سؤال يوجه إليه إجابة تامة صادقة .

تقديم كشف المادة (٤١)

- بالدخل الذي إذا حدث أن قام شخص من الأشخاص بأية صفة كانت : -

- أ - يقبض ربح أو دخل ينطبق عليه هذا القانون ، وكان ذلك الربح أو الدخل يخص شخصاً آخر ، أو .
ب - يدفع أي ربح أو دخل كهذا إلى شخص آخر أو لأمرة :
أو يدفع

- يجوز لمأمور التقدير أن يرسل إلى الشخص المذكور أولاً إشعاراً يكلفه فيه أن يقدم خلال مدة محددة في الإشعار ، كشفاً يتضمن : -

هذه من الاشعار

١ - يانا صحيحاً بمقدار الربح أو الدخل المذكور بكامله .

٢ - اسم وعنوان كل شخص يخصه ذلك الربح أو الدخل .

المادة (٤٢)

تكاليف مشغلي الاراضي يجوز لمأمور التقدير أن يرسل اشعاراً خطياً الى أي شخص يشغل بناء أو أرضاً أو بناء صناعياً ، يكلفه والمستغلات بتقديم فيه بتزويده خلال مدة معقولة بكشف يتضمن : -

كشف يبدل

أ - اسم وعنوان مالك البناية أو الارض الصناعي .

إيجارها

ب - يانا صحيحاً بمقدار بدل الإيجار المستحق الدفع وأي عوض آخر يكون بمثابة بدل إيجار

المادة (٤٣)

تقديم كشف بالسكان والزلاء يجوز لمأمور التقدير أن يرسل الى أي شخص اشعاراً خطياً يكلفه فيه أن يقدم خلال مدة معقولة مبعدها في الاشعار ، كشفاً يتضمن أسماء المستأجرين والزلاء الذين يقيمون في بيته أو فندقه أو مؤسسته في تاريخ الاشعار والذين كانوا مقيمين على هذه الصورة طيلة الأشهر الثلاثة السابقة لتاريخ الاشعار بقطع النظر عن أية غيبة موقفة .

المادة (٤٤)

الشركات

المادية

١ - إذا اقتضت مأمور التقدير أن ثمة شخصين أو أكثر يتعاطون معاً حرفة أو تجارة أو مهنة أو صناعة : - أ - يعتبر دخل أي شريك من الشركات في الشركة أنه الدخل الذي من حقه الحصول عليه خلال السنة السابقة لسنة التقدير من دخل الشركة (ويتحقق من مقدار ذلك الدخل وفقاً لاحكام هذا القانون) ويتضمن ان يدرج في كشف الدخل الذي يقدمه ذلك الشريك بمقتضى احكام هذا القانون .

ب - ١ - ان الشريك التقدم (بفتح الدال الشددة) أي الشريك الذي بسبب كونه مقياً في المملكة . أ - ورد اسمه أولاً في اتفاق الشركة المادية أو .

ب - يكون الشريك التقدم العامل ، اذا كان الشريك التقدم بالنسبة شريكاً غير عامل .

يترتب عليه ، حيناً يكلفه مأمور التقدير ان يقدم كشفاً بدخل الشركة المادية عن اية سنة ، ويجري التحقيق من مقدار ذلك الدخل وفقاً لاحكام هذا القانون ، وأن يضمحه أسماء وعناوين الشركاء الآخرين في الشركة مع مقدار الحصة التي استحقها كل منهم من دخل تلك السنة .

٢ - اذا لم يكن أحد من الشركاء مقياً في المملكة يقوم باعقدا وتقديم الكشف عامي الشركة ، او وكيلها او مديرها او عميلها للقيم في المملكة .

٣ - تسري على أي كشف يقتضي هذه المادة باعقاده وتقديمه احكام هذا القانون للسلطة بالتخلف عن تقديم الكشوف أو التنازل بموجب اشعار من مأمور التقدير .

٢ - أ - اذا لم يقتض مأمور التقدير أن ثمة شخصين أو أكثر يتعاطون معاً حرفة أو تجارة أو مهنة أو صناعة ، يعتبر أرباح او مكاسب تلك الحرفة أو التجارة أو المهنة أو الصناعة أنها تأتت الى الشخص الذي يختاره مأمور التقدير من الأشخاص الذين تألوا حصة من تلك الأرباح او المكاسب ، وتقديم الضريبة وفقاً لذلك .

ب - اذا جرى التقدير وفقاً لاحكام البند (أ) من هذه الفقرة لا تعتبر الشركة أنها هيئة من الأشخاص إغناء بالنايات المقصودة من المادة الخامسة والعشرين .

ج - لا تلتزم على الحكم هذه المادة كما يقع استئناف القرار الذي يصدره مأمور التقدير في أي ممارسة صلاحية إختصاص الحولة له ، عن طريق رفع استئناف ضد ذلك القرار وفقاً لاحكام المادة (٤٨) .

المادة (٤٥)

توقيع

الاشعارات

كل اشعار يصدره مأمور التقدير بمقتضى هذا القانون يجب ان يكون موقفاً بتوقيع مأمور التقدير او بتوقيع أشخاص معينين من قبله لهذا الغرض ، ويعتبر كل اشعار كهذا قانونياً اذا كان توقيع مأمور التقدير او توقيع أولئك الأشخاص مطبوعة او مكتوبة عليه حسب الأصول على انه بالنسبة لأي اشعار خطي يصدر لشخص بمقتضى هذا القانون ليكلف فيه أي شخص او شاهد بالحضور امام مأمور التقدير يجب ان يكون موقفاً بتوقيع مأمور التقدير نفسه او بتوقيع الأشخاص المفوضين من قبله أنفسهم ، وكل توقيع مثبت على اشعار يستدل منه على انه توقيع أي شخص معين على الوجه المذكور آنفاً ، يعتبر انه توقيع ذلك الشخص الى ان يقام الدليل على عكس ذلك .

المادة (٤٦)

تبليغ

الاشعارات

والاعفاء من

البريد

١ - يجوز تبليغ الكشوف او الاخطارات او أي اشعار آخر صادر عن دائرة ضريبة الدخل لأي شخص اما بتسليمه ايده بالثبات او بارساله في البريد المسجل الى آخر عنوان معروف لحل عمله او الى آخر عنوان خاص معروف له ، واذا جرى التبليغ على الوجه الاخير يعتبر الاشعار انه بلغ بعد مدة لا تزيد على عشرة أيام من يوم ارساله في البريد اذا كان الشخص المذكور مقياً في المملكة او في اليوم التالي لليوم الذي يصل فيه عادة الى جهة الارسل في سياق البريد الاعتيادي اذا لم يكن مقياً في المملكة ، وبكفي لاثبات وقوع التبليغ على هذا الوجه ان يقام الدليل على ان الرسالة المحتوية على الكشوف او الاخطار او الاشعار قد عنوتت وارسلت في البريد على الوجه الصحيح .

٢ - يجوز ارسال كافة الكشوفات والمعلومات والكتابات الناجمة عنها ودفع الضريبة وفقاً لاحكام هذا القانون بواسطة البريد معفاة من الأجرة في غلافات مكتوب عليها عبارة (ضريبة الدخل) وكذلك تمنى من الطوابع كافة الاستثناءات والاعتراضات التي تقدم لمأمور التقدير او لمدير ضريبة الدخل فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون .

الفصل العاشر

التقديرات

المادة (٤٧)

اجراء التقدير

من قبل ١ - يباشر مأمور التقدير بتقدير الضريبة المستحقة على كل مكاتب خالفاً يمكنه بعد انتهاء المهلة المخصصة للمكلف مأمور التقدير لتقديم الكشف المختص به .

٢ - في الاحوال التي يقدم فيها شخص من الأشخاص ، أي كشف يجوز لمأمور التقدير : -

أ - ان يقبل الكشف كما هو ويجري التقدير على اساسه ، او

ب - ان يقرر مبلغ دخل ذلك الشخص الخاضع للضريبة وان يقدر عليه مقدار الضريبة تبعا لذلك ، اذا كانت لديه اسباب تدعو الى الاعتقاد بان الكشف ليس بصحيح ، بحسب حكمه .

٣ - في الاحوال التي لا يقدم فيها شخص من الأشخاص أي كشف ويرى مأمور التقدير ان ذلك الشخص مكلف بدفع الضريبة يجوز له ان يحدد دخل ذلك الشخص ، مستعملاً في ذلك فطنته ودرايته ، وارتقديره عندئذ الضريبة المستحقة على ذلك الشخص تبعا لذلك ، على ان هذا التقدير لا يؤثر في التبعة التي تقع على ذلك الشخص من جراء تخلفه عن تقديم الكشف .

المادة (٤٨)

صلاحية وزير

الضريبة ١ - يجوز لوزير المالية أو من ينوب عنه خلال سنة التقدير او خلال سنتين بعد انتهائها ان يطلب الشطب أو الغاء أو تعديل أو إجراءات أخرى من شأنها مأمور التقدير بموجب هذا القانون ، ويجوز له حين استلامه ذلك الشطب ان يقرر ان يرضى باجراء التحقيقات التي يستوجب اجراءها كما يجوز له ان يصدر الأوامر التي يستوجبها مأمور التقدير .

هذا من الدخل

بشأن تلك الاجراءات على ان تراعى في ذلك احكام هذا القانون . ويشترط في ذلك ان لا يصدر وزير المالية امرا من شأنه ان يعصف بمكاف دون ان يسمع اقوال ذلك المكاف او يتيح له فرصة معقولة لبسط قضيته ويشترط ايضا ان لا ينقص ذلك من حق المكاف في رفع استئناف ضد التقدير الذي يجري بموجب هذه المادة .

قائمة الاشخاص المادة (٤٩)

الذين قدرت ١ - على مأمور التقدير ان يعد جداول بالاشخاص الذين قدرت الضريبة عليهم حالما يمكنه ذلك .
الضريبة عليهم ب - تدرج في هذه الجداول (التي يشار اليها فيما يلي بجداول التقدير) اسماء وعناوين الاشخاص الذين
واشعارات قدرت عليهم الضريبة ومقدار الدخل الخاضع للضريبة العائد لكل منهم ومقدار الضريبة المستحقة عليهم واية بيانات اخرى قديمتين درجها .

ج - عندما تكتل في مكتب مأمور التقدير نسخ تامة عن جميع اشعارات التقدير وعن جميع اشعارات التقدير المعدلة تؤلف هذه النسخ جداول التقدير للغايات المقصودة من هذا القانون .

صلاحية مأمور المادة (٥٠)

التقدير في تنقيح ١ - على مأمور التقدير ان يتخذ التدابير لتبليغ كل شخص من الاشخاص المدرجة اجازهم في جدول
التقدير اذا قدم التقدير اشعاراً يبلغه اياه ، اما بالذات او برسالة بالبريد المسجل الى محل اقامته الاعتيادي متضمناً
اعتراض عليه مقدار دخله الخاضع للضريبة ومقدار الضريبة المستحقة عليه وان يجزوه عن الحقوق الممنوحة له في الفقرة التالية :

ب - اذا رغب شخص ما في ان يعترض على التقدير فيجوز له ان يبلغ مأمور التقدير اعتراضاً خطياً يطلب اليه فيه ان يعد النظر في الضريبة المقدرة عليه وينقحها ويجب ان يتضمن الاعتراض المذكور جوهر الاسباب التي يستند اليها الشخص في اعتراضه على التقدير ، وان يقدم هذا الاعتراض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه اشعار التقدير على انه اذا اقتنع مأمور التقدير بان الشخص المعترض على التقدير لم يتسكن من تقديم اعتراضه خلال المدة المذكورة بسبب غيابه عن المملكة او مرضه او لاي سبب آخر معقول جاز له عندئذ ان يمدد تلك المدة الى الامد الذي يراه معقولا بالنسبة لظروف القضية .

ج - يجوز لمأمور التقدير لدى تسلمه الاعتراض المشار اليه في الفقرة (ب) من هذه المادة ان يكتف بمقدم الاعتراض بتزويده بالبيانات التي يراها ضرورية عن دخله وبإبواز جميع الدفاتر والمستندات الاخرى الموجودة في عهده بما له علاقة بدخله ، كما يجوز له ان يكلف اي شخص يعتقد ان في وسعه الادلاء ببينة حول التقدير الواقع ان يحضر امامه ، ويجوز له ان يستجوب ذلك الشخص بالقسم او بدونه على انه يجب ان لا يستجوب الكاتب المستخدم لدى المكاف او وكيله او خادمه او اي شخص اخر يكون مؤتمنا على انراعه الا يطلب من المكاف نفسه .

د - اذا كان شخص ما من قدرت عليه الضريبة واعتراض عليها عاد فاتفق مع مأمور التقدير على المبلغ الذي ينبغي تقديره عليه فيجب تعديل التقدير تنما لذلك الاتفاق ويبلغ ذلك الشخص اشعاراً بمبلغ الضريبة المستحقة عليه .

هـ - اذا لم يتم الاتفاق قبل مأمور التقدير عندئذ ان يعين مقدار الضريبة بأمر خطي وان يجري ما ينبغي لتبليغ الاثر المذكور الى الشخص الذي وقع التقدير عليه وفقا لطريقة المبينة في الفقرة (ا) من هذه المادة .

الفصل الحادي عشر الاستئناف

المادة (٥١)

١ - يجوز لكل من لحقه اجحاف من تقدير وقع عليه ولم يتسكن من الاتفاق مع مأمور التقدير بالعودة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (٥٠) من هذا القانون ان يستأنف ذلك التقدير الى محكمة الاستئناف وفقا لاصول المحاكمات الصادرة بمقتضى هذا القانون ، ويكون حكمها برما ويعتبر مأمور التقدير مستأنفا عليه في هذا الاستئناف . وعندما يكون امر التقدير صادرا عن وزير المالية بمقتضى المادة (٤٨) فيكون الوزير او من ينسبه هو المستأنف عليه .
ب - للمحكمة اما ان تقرر مقدار التقدير او ان تخفضه او ان تزيد او ان تعيد القضية لمأمور التقدير لاعادة اجراء التقدير .

ج - ان تبة اقامة الدليل على ان التقدير المشككى منه هو تقدير باهظ تقع على المستأنف .

المادة (٥٢)

لا يجوز ابطال اية مذكرة تقدير او اي اجراء آخر يستدل منه على انه متخذ بمقتضى احكام هذا القانون ، ولا يجوز اعتباره باطلا او قابلا للبطلان بمجرد وجود نقص شكلي فيه كما لا يجوز ان يؤثر مفعول وجود خطأ أو نقص أو سر فيه اذا كانت تلك المذكرة او ذلك الاجراء بوجهة ومفعوله متفقا ومطابقا لمقصد ومعنى هذا القانون او اي تعديل يطرأ عليه .

الفصل الثاني عشر

التعصيل

المادة (٥٣)

الاحوال حين يكون في الاحوال التي يقع فيها الاعتراض على التقدير او الاستئناف يؤجل تحصيل الضريبة الى ان يفصل في الاستئناف او ذلك الاعتراض او الاستئناف على انه يجوز لمأمور التقدير في اية حالة من هذه الاحوال ان يتفقد دفع الجزء غير المختلف عليه من الضريبة ان كان هنالك جزء كهذا .

المادة (٥٤)

المدة التي تدفع الضريبة خلالها تدفع الضريبة خلال ثلاثين يوما من تبليغ اشعار التقدير بمقتضى المادة (٤٨) من هذا القانون . ويشترط في ذلك انه يجوز دفع الضريبة في الاحوال التي يتجاوز مقدارها خمسين دينارا على قسطين متساويين يدفع القسط الثاني منها بعد ثلاثة شهور من تاريخ التبليغ ، ويجوز لمأمور التقدير ان يمدد اجل تاريخ الدفع اذا استصوب ذلك .

المادة (٥٥)

عقوبة عدم دفع الضريبة اذا لم تدفع اية ضريبة خلال المدة المبينة في المادة (٥٤) من هذا القانون :
١ - يضاف الى مقدار الضريبة المستحقة الدفع مبلغ يعادل عشرين في المئة منه ، على انه يجوز لمأمور التقدير ان يعفى المكلف من دفع هذه الغرامة كلها او اي جزء منها اذا تأكد لديه ان التأخير كان لسبب مشروع وتطبق على تحصيل هذا المبلغ احكام هذا القانون المتعلقة بتعصيل الضريبة .
ب - على مأمور التقدير ان يبلغ مذكرة تكليف الى الشخص الذي قدرت عليه الضريبة فاذا لم يتم الدفع خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ تلك المذكرة يجوز له ان يباشر في تنفيذ التعصيل بمقتضى قانون جباية الضرائب المعمول به .

المادة (٥٦)

تعصيل الضريبة اذا كان قد ارجى استيفاء الضريبة كلها او بعضها ريثما تظهر نتيجة الاعتراض او الاستئناف فان بعد صدور



القرار في
الاعتراض أو
الاستئناف
دفع الضريبة
من الأشخاص
الذين هم على
وشك مغادرة
الملكية

مقدار الضريبة غير المدفوع المعين على أساس التقدير الذي تقرر في الاعتراض أو الاستئناف حسب
تكون الحالة ، يصبح مستحق الدفع خلال ثلاثين يوماً من التاريخ الذي يتسلم فيه المكلف اشعاراً
بالضريبة المستحقة عليه وإذا لم تدفع هذه الضريبة خلال هذه المدة تطبق عليه أحكام المادة السابقة .
المادة (٥٧)

١ - إذا كان لدى مأمور التقدير في أية حالة معينة ما يحمله على الاعتقاد بأن شخصاً قد دبرت الضريبة عليه
يحتل أن يفادر الملكية قبل أن تصبح هذه الضريبة مستحقة الدفع بمقتضى أحكام المادتين (٥٤)
و (٥٦) من هذا القانون دون أن يدفع الضريبة يجوز أن يرسل إلى ذلك الشخص اشعاراً
كتابياً يكلفه فيه بدفع الضريبة خلال مدة محددة في الاشعار وحينئذ تصبح الضريبة مستحقة الدفع
عند انتهاء أجل المدة المحددة على هذه الصورة وإذا لم تدفع تحصل فوراً بالصورة المنصوص عليها في
المادة (٥٥) من هذا القانون ما لم يؤمن دفعها بضمانة يقتنع بها مأمور التقدير .

١ - إذا كان لدى مأمور التقدير في أية حالة معينة ما يحمله على الاعتقاد بأن الضريبة المستحقة على أي
دخل خاضع للضريبة قد يتمدد تحصيلها في النهاية يجوز له أن يقوم فيما يلي في أي وقت من الاوقات
وفقاً لما تقتضيه الحالة .

أ - أن يكلف فوراً أي شخص باشعار كتابي يرسله إليه أن يقدم كشفاً بذلك الدخل مع بيان
تفاصيله خلال مدة يبينها في الاشعار .

ب - أن يقرر دخل ذلك الشخص بالمبلغ المذكور في الكشف وإذا لم يقدم الكشف أو إذا كان
مأمور التقدير غير مقتنع به فبالمبلغ الذي يعتبره معقولاً . ويشترط في ذلك أنه إذا جرى
تقدير كذا قبل بدء سنة التقدير تكون الضريبة مستحقة الدفع على أساس الفقرة أو الفقرات
المعمول بها في تاريخ التقدير إذا لم تكن قد عينت فئة الضريبة عن سنة التقدير المذكورة
حتى ذلك التاريخ .

ج - أن يكلف باشعار كتابي الشخص المقدرة عليه الضريبة بأن يقدم في الحال ضماناً على دفع
الضريبة يرضى بها مأمور التقدير .

د - ويجوز لمأمور التقدير أن يطلب إلى السلطات المختصة عدم السماح لثل هذا المكلف بمغادرة
الملكية إلى أن تسوي قضيته .

٢ - يبلغ اشعار التقدير بمقتضى أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة إلى الشخص الذي دبرت الضريبة
عليه وتكون كل ضريبة مقدرة على هذه الصورة بمقتضى أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة مستحقة
الدفع لدى إعطاء تكليف كتابي بدفعها بتوقيع مأمور التقدير وإذا لم تدفع تحصل فوراً بالصورة
المقررة في المادة (٥٥) من هذا القانون ما لم يؤمن دفعها بضمانة يقتنع بها مأمور التقدير .

٤ - كل من دفع الضريبة بمقتضى تكليف أصدره إليه مأمور التقدير أو قدم ضماناً على دفعها بمقتضى
الفترة (٢) من هذه المادة يكون له حق الاعتراض والاستئناف وفقاً لأحكام هذا القانون ،
ويسوي المبلغ الذي دفعه طبقاً لنتيجة ذلك الاعتراض أو الاستئناف .

الفصل الثالث عشر

الزديات

رد الضريبة المادة (٥٨)

١ - إذا ثبت لمأمور التقدير بصورة تقتنع أن شخصاً من الأشخاص قد دفع عن أية سنة من سنتي التقدير
المقدّر بطريقة أخرى مقداراً من الضريبة يزيد على المقدار الصحيح المستحق عليه ، فيحق
لذلك الشخص أن يسترد المبلغ الزائد الذي دفعه وكل ادعاء باسترداد الضريبة بمقتضى هذه المادة يقتضي
المستحق دفعه

أن يقدم خلال سنتين من نهاية سنة التقدير التي دفعت فيها الضريبة ويصدر مأمور التقدير شهادة بالمبلغ
الواجب رده وتقوم وزارة المالية عند تسلمها هذه الشهادة برده المبلغ المذكور فيها .

٢ - فيما عدا المبالغ الجائز ردها بنتيجة الفصل في أي اعتراض أو استئناف لا ترد الضريبة عن أية سنة تقدير
إلى أي شخص تخلف عن تقديم كشف بشأنها أو أهمل تقديمه أو قدرت الضريبة المستحقة عليه بما يزيد
على المبلغ المبين في الكشف بشرط أن يكون ذلك الشخص قد تبلغ اشعاراً بالضريبة المقدرة عليه عن
تلك السنة ، إلا إذا أقيم الدليل على وجه يقنع به مأمور التقدير أن أهمل ذلك الشخص أو تخلفه عن
تقديم كشف صحيح مضبوط لم يكن مبعثه احتيالا أو فعلاً أو إغفالاً مقصوداً .

٣ - كل من لحق به إجحاف من جراء قرار أصدره مأمور التقدير بشأن المبلغ الواجب رده بمقتضى أحكام هذه
المادة يحق له استئناف ذلك القرار كما لو كان قد لحق به إجحاف من جراء تقدير الضريبة المستحقة عليه .

الفصل الرابع عشر

الجرائم والعقوبات

عقوبة المخالفات المادة (٥٩)

كل من يخالف أحكام هذا القانون أو يتخلف عن مراعاة أي حكم من أحكامه أو أحكام أي نظام صادر
بمقتضاه ، ولم يكن قد نص على عقوبة خاصة بذلك يعاقب لدى إدانته بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً ، وإذا
تخلف عن دفع الغرامة يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على الثلاثة أشهر .

عقوبة التخلف المادة (٦٠)

كل من أتى أي أمر من الأمور التالية دون سبب كاف : -
عن العمل
بمقتضى الاشعار أ - تخلف عن العمل بمقتضيات اشعار صدر إليه بمقتضى هذا القانون أو ،
ب - تخلف عن الحضور اجابة لاشعار صدر إليه بمقتضى هذا القانون أو حضره ولكنه تخلف عن الاجابة
على أي سؤال وجه إليه بصورة مشروعة يعتبر أنه ارتكب جرماً ، ويعاقب ، لدى إدانته ،
بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً ، وإذا تخلف عن دفع الغرامة يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على
الثلاثة أشهر .

عقوبة تقديم المادة (٦١)

كشوف ١ - كل من أتى أي أمر من الأمور التالية دون سبب كاف : -
غير صحيحة أ - قدم كشفاً غير صحيح وذلك بإغفال أو انقاص أو حذف أي دخل أو جزء من الدخل المكلف
بتقديم كشف به بمقتضى هذا القانون أو ،
ب - أعطى معلومات غير صحيحة فيما يتعلق بأي أمر أو مسألة تؤثر في مسؤوليته أو في مسؤولية أي
شخص آخر أو شركة عادية في دفع ضريبة الدخل . يعتبر أنه ارتكب جرماً ويعاقب لدى إدانته
بغرامة لا تتجاوز مائة دينار ويضعف مبلغ الضريبة الذي خفض عنه من جراء ذلك الكشف غير
الصحيح أو المعلومات غير الصحيحة أو يضعف المبلغ الذي قد يخفّض عنه فيما لو قبل ذلك الكشف
أو تلك المعلومات على أنها صحيحة .

٢ - لا يعاقب أي شخص بمقتضى هذه المادة عن جرم ارتكبه إلا إذا قدمت الشكوى المتعلقة بذلك الجرم
في سنة التقدير التي ارتكب الجرم خلالها أو بشأنها أو في أثناء ثلاث سنوات بعد انتهائها .

عقوبة الاختيال المادة (٦٢)

كل من أتى أملاً من الأفعال التالية عن قصد بغية تجنب دفع الضريبة أو مساعدة غيره على تجنب
دفعها ، أي : -
١ - إغفال في كشف قدم بمقتضى هذا القانون ، إدراج دخل يقتضي عليه إدراجه فيه أو ،

هذا من المأمور

- ب- ادرج اي بيان كاذب او نفذه غير صحيحة في كشف قدم بمقتضى هذا القانون او ،
ج- اعد او حفظ او سمح باعداد او حفظ اية دفاتر حسابات مزيفة او قيود مزيفة اخرى ، او زور او سمح بتزوير اية دفاتر حسابات او قيود او ،
د- اعطى اي جواب كاذب شقوي او كذابي على اي سؤال او طلب وجه اليه للحصول على معلومات وفقاً لاحكام هذا القانون او ،
هـ- لجأ الى استعمال اي احتيال او حيلة او خدعة مهما كانت ، او اجاز استعمال اي احتيال او حيلة او خدعة كهذه . يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب لدى ادائه عن كل جرم من هذه الجرائم بغرامة لا تتجاوز مائة دينار وثلاثة اضعاف ضريبة الدخل المستعقة عليه بمقتضى احكام هذا القانون عن سنة التقدير التي ارتكب الجرم بشأنها او التي ارتكب ذلك الجرم خلالها او بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بكليهما هاتين العقوبتين معاً .

المادة (٦٣)

يجوز للمدير ضريبة الدخل ان يجري مصادرة عن اي جرم ارتكب خلافاً لاحكام المواد (٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢) من هذا القانون ويجوز له قبل صدور الحكم ان يوقف اية اجراءات متخذة بقتضاها ، وان يجري اية مصادرة بشأنها .

المادة (٦٤)

وجوب دفع الضريبة بالرغم من الاجراءات المتعلقة بالعقوبة او فرض العقاب او الغرامة او عقوبة الحبس بمقتضى هذا القانون لا يعني اي شخص من مسؤولية دفع ضريبة الدخل المكلف بدفعها او التي يصح مكلفاً بدفعها .

المادة (٦٥)

استثناء الاجراءات الجزائية ان احكام هذا القانون لا تؤثر في اية اجراءات جزائية يمكن اتخاذها بمقتضى اي قانون او تشريع آخر .

الفصل الخامس عشر

صلاحية اصدار الانظمة والتعليمات

المادة (٦٦)

- ١- يجوز لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يصدر من حين الى اخر انظمة لتنظيم الاصول المتبعة في الاستئنافات التي ترفع بمقتضى هذا القانون وان يضمن تلك الاصول احكاماً تتعلق بدفع الرسوم والدفع الى المحكمة وتقديم البيئات .
- ٢- لا تقتطع الضريبة ودفعها من الرواتب ومعاشات التقاعد التي تدفع من الحزينة او من اى دخل آخر خاضع للضريبة بمقتضى الفقرتين (ب) و (هـ) من البند الاول من المادة الخامسة .
- ٣- لوضع اية انظمة اخرى يراها ضرورية لاجل تنفيذ غايات هذا القانون .

المادة (٦٦) مكررة

لوزير المالية ان يصدر من حين الى اخر تعليمات لوضع فائض الكشف والإدعاءات والوائع والبيانات والاشعارات المستعقة بمقتضى هذا القانون .

الفصل السادس عشر

الغاء وبدء العمل بهذا القانون

المادة (٦٧)

- بدء العمل والقانون ١- باستثناء ما نص عليه بخلاف ذلك في هذا القانون يسري احكام هذا القانون اعتباراً من اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٥١ .

- ٢- اجتناباً للشك يصرح بان ضريبة الدخل تفرض وتحصل عن كل سنة من حني التقدير السابقة لسنة التقدير ٩٥١/٩٥٢ وفقاً لقوانين ضريبة الدخل المعمول بها في المملكة والتعديلات الطارئة عليها قبل سريان احكام هذا القانون ويصرح بان ضريبة الدخل تفرض وتحصل عن كل سنة من حني التقدير ابتداء من سنة التقدير ٩٥١/٩٥٢ وفقاً لاحكام هذا القانون .

القوانين المتعاقبة المادة (٦٨)

مع مراعاة ما نص عليه بخلاف ذلك في هذا القانون تلتزم قوانين ضريبة الدخل التالية :

- ١- قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ المنشور في العدد ٣٨٤ من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١ - ٤ - ١٩٣٣ وما ادخل عليه من تعديلات .
- ٢- ذيل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٦ المنشور في العدد ٥١٣ من الجريدة الرسمية الصادر في ٢٥ كانون ثاني سنة ١٩٣٦
- ٣- القانون الموحد لذيل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ المنشور في العدد ٨٤٢ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٢ - ١٢ - ١٩٤٥ وما ادخل عليه من تعديلات .
- ٤- قانون ضريبة الدخل رقم ١٣ لسنة ١٩٤٧ المنشور في الملحق رقم ١ من العدد ١٥٦٨ من الوقائع الفلسطينية الصادر بتاريخ ٢٩ - ٣ - ١٩٤٧ وما ادخل عليه من تعديلات وصدر بموجبه من انظمة
- ٥- قانون ضريبة ارباح الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٤٧ المدرج في العدد ١٥٦٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ ٢٩ - ٣ - ١٩٤٧ .
- ٦- كل تشريع اودفي او فلسطيني صدر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لاحكام هذا القانون .

المادة (٦٩) رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

محرره

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

وزير المالية والاقتصاد
سليمان التابلسي

محرم عبد الله السيد مدير المصلحة الادارية العامة

بمقتضى المادتين (٢٥) و (٥٣) من الدستور .

وبناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٨-٣-١٩٥١ .

صدر ارادتنا لللكية تصديق القانون للوقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافه الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته القادمة .

قانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥١

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٠-١٩٥١ المالية

- ١- يسمى هذا القانون للوقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٠) ويعمل به منذ بداية السنة المالية المذكورة .
- ٢-١- اجيز بموجب هذا القانون اجراءات اضافات التالية على الجدول رقم ١- الملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٠ حسبما هو مبين ادناه .

هذا من الأصول

١- النفقات العامة

رقم الفصل	عنوانه	البلغ دينار	الاجمال
١	البلاط للملكي الهاشمي	٤٠٠	
٤	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٦٠٠	
١/٧	المهية العلنية الاسلامية	١٤١٨	
٩	المجاري والتجارة والصناعة	٣٠٠٠	
١٠	الصحة العامة	٣٠٠٠	
١١	وزارة الخارجية	٣٠٠	
١٢	وزارة المعارف	١٠٥٠	
١٣	وزارة الزراعة	٥٠٠٠	
١/١٥	الاشتغال العامة للتكررة	٢٩٧٠	
١٧	الاراضي والساحة	٦٢٨٧	
٢٤	السفقات غير الوقتة	٣٥٠٠	

مجموع النفقات العادية

٢٧٥٢٥

٢- النفقات - فوق العادة

رقم الفصل	عنوانه	البلغ دينار	الاجمال
٢٥	وزارة المالية - فوق العادة	٥٠٠٠	
٢٧	الزراعة - فوق العادة	٣٣٠٠٠	
٢٨	الانار - فوق العادة	٢٥٥	
٢٩	الاشتغال العامة - فوق العادة	١٠٦٠٠	
٣١	الاراضي والساحة - فوق العادة	٤٠٠٠	
٣٨	الحرس الوطني	٢٦٣٣٤	
٤٣	البلاط للملكي الهاشمي - فوق العادة	٣٨٠٠٠	
٤٤	المجاري - فوق العادة	٥٦٠	

مجموع النفقات فوق العادة

١١٧٧٤٩

ب- اجز بموجب هذا القانون اجراء الاضافات التالية على الجدول رقم ١- للتحقق بقانون الموازنة رقم ٢٣ - لسنة ١٩٥٠ حسب ما هو مبين ادناه : -

١ - النفقات العادية

رقم الفصل	عنوانه	البلغ دينار	الاجمال
٣	التجارة والمجاري والعمل	١٨٦٠	
٦	البرق والبريد والمناظف	١٥٠٠	
١/٩	الطيران المدني	١١٤٠	
١١	المعارف	٥٠٠	
١٢	دار الادعاء	١٦٠٠	
١٤	الزراعة	١٠٠٥	
١٧	التسجيل والاراضي والساحة	٦٦	
٢١	النفقات العامة	٤٤١	

مجموع النفقات العادية

٨١١٣

٢- النفقات فوق العادة

رقم الفصل	عنوانه	البلغ دينار	الاجمال
٢٥	الاشتغال العامة - فوق العادة	٥٤٠٠	
٢٧	الاذاعة - فوق العادة	١٢٠٠	
٢٩	الشرطة - فوق العادة	١٥٦٢	

٧٩٦٢

١٦١٣٤٨

المجموع العام

٣- تؤمن المبالغ المذكورة في المادة الثانية من هذا القانون على الصورة التالية : -

- أ - ٢٥٥ ديناراً من الفصل ١٤ - دائرة الآثار
 ب - ٨٠٠ دينار من الفصل ٣٦ - فوق العادة - الصحة
 ج - ١٩٠٠ دينار من الفصل ٣٠ - فوق العادة - البرق والبريد
 د - ١٩٠٠ دينار من الفصل ١/٩ - الطيران المدني
 هـ - ٧٨٢٩٣ ديناراً من الزيادة الحاصلة في الفصل الاول من الواردات
 و - ٧٠٠٠٠ دينار من الزيادة الحاصلة في الفصل الثاني من الواردات
 ز - ٣٣٠٠ دينار من الزيادة الحاصلة في الفصل الرابع من الواردات
 ح - ٤٠٠٠ دينار من الزيادة الحاصلة في الفصل الخامس من الواردات
 ط - ٩٠٠ دينار من الزيادة الحاصلة في الفصل السابع من الواردات

المجموع ١٦١٣٤٨

٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد مكلفان بتنفيذ هذا القانون .

١٩ - ٣ - ١٩٥١

عبدالله

رئيس الوزراء
سمير الرفاعيوزير المالية والاقتصاد
سليمان النابلسي

قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٥١

بمقتضى المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور
 وبناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ - ٣ - ١٩٥١
 تصدر ارادتنا الملكية بتصديق القانون للوقت الآتي وأمر بإصداره ووضع التنفيذ الوقت واضافته الى قوانين
 الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٥١

قانون مراقبة أشرطة السينما

اسم القانون المادة (١)
 وبموجب العمل به يسمى هذا القانون للوقت (قانون مراقبة أشرطة السينما لسنة ١٩٥١) ويعمل به من تاريخ نشره في
 الجريدة الرسمية .

هذا من الأصول

المادة (٢) تفسير
اصطلاحات: يكون للمبارات والكالات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

تعني كلمة (جلس) مجلس للرقابة المؤلف بمقتضى هذا القانون .
وتعني عبارة (المجلس العمومي) أي ملهى يدخله الجمهور لقاء دفع رسم دخول .
وتعني عبارة (يعرض شريطاً) عرضه على أكثر من شخصين في أي ملهى عمومي .

المادة (٣)
تأليف مجلس
الرقابة

١ - يؤلف في العاصمة مجلس مراقبة من رئيس وعدد من الأعضاء لا يتجاوز عددهم أربعة بينهم وزير الداخلية ، ويحق لهذا المجلس أن يشكل لجنة فرعية أو أكثر تتألف من ثلاثة على الأقل من أعضائه للنظر في أي طلب قدم له لترخيص عرض شريط ، ويجوز لهذه اللجنة أن تكلف المستدعي بعرض ذلك الشريط أمامها .

٢ - إذا كان الشريط سيعرض لأول مرة خارج العاصمة فيجوز للمجلس أن يتسحب لجنة فرعية من غير أعضائه لمراقبته في المكان الذي سيعرض فيه .

٣ - يؤلف نصاب المجلس أو اللجنة الفرعية من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم على الأقل موظف حكومة من الصنف الأول .

٤ - على اللجنة الفرعية أن تقدم للمجلس تقريراً بالطلبات التي نظرت فيها ، وللمجلس بعد الاطلاع على هذا التقرير أن يصدر الإجازة للثابته أو أن يرفض إصدارها دون أن يكون مكلفاً ببيان الأسباب ، وقراره في كلتا الحالتين نهائي .

المادة (٤)
عرض التصريح
على الشاشة

لا يجوز أن يعرض أي شريط سينمائي ما لم يكن المجلس قد أجاز عرضه ويجب أن تعرض على الشاشة إجازة العرض الصادرة من المجلس في كل مرة يعرض فيها الشريط للذكور .

المادة (٥)
لا يعرض إعلان
على الشريط

لا يجوز لأي شخص أن يعرض أو يسمح لغيره أن يعرض أية صورة أو رسم فوتوغرافي أو أي إعلان أو مشهد أو منظر أو رسم للاعلان عن أي شريط سينمائي ما لم يكن المجلس قد أجاز عرض ذلك الشريط نفسه

المادة (٦)
تقديم الطلبات
إلى المجلس

١ - كل من رغب في الحصول على إجازة المجلس لعرض شريط سينمائي يجب عليه أن يقدم إلى المجلس طلباً خطياً يبين فيه اسم الشريط وموضوعه بالتفصيل وأن يرفق به سلسلة رسوم فوتوغرافية لكل مشهد من مشاهده ونسخة عن كل صورة أو رسم فوتوغرافي أو إعلان أو مشهد أو منظر أو رسم يراد استعماله للاعلان عن ذلك الشريط وأن يعرض الشريط أمام المجلس إذا طلب إليه ذلك .

٢ - للمجلس أن يصدر إجازة بعرض الشريط أو يعرض أي قسم منه أو يعرض أي إعلان عنه بشروط أو بدونها أو أن يرفض إصدار إجازة بذلك .

٣ - إذا رفض المجلس إجازة عرض الشريط يخطي الطالب بناء على طلبه شهادة بهذا الرفض ، وعند إبراز هذه الشهادة وإثبات تصدير الشريط إلى الخارج ، ترد الرسوم الجزئية التي دفعت عن الشريط عندما استورد إلى المملكة الأردنية الهاشمية .

المادة (٧)
إبطال العمل
بالإجازة

١ - للمجلس وبإلحاح وزير الداخلية أن يبطل العمل بأية إجازة مندرجت بمقتضى أحكام المادتين (٤ و ٥) من هذا القانون باخطار يرسله المجلس إلى الشخص الذي قدم الشريط أو الصورة أو الرسم الفوتوغرافي

أو الاعلان أو الشهد أو المنظر أو الرسم المستعمل للاعلان عن الإجازة أو إلى الشخص الذي يحرقه .
٢ - إذا تمخض تبليغ الاخطار إلى أحد الشخصين المذكورين في الفقرة الأولى من هذه المادة بنشر الاخطار في إحدى الصحف المحلية .

المادة (٨)
عقوبة مخالفات
القانون

١ - كل من عرض أو نشر أو سمح لغيره أن يعرض أو ينشر أي شريط سينمائي أو جزء من شريط أو صورة أو رسم فوتوغرافي أو مشهد أو منظر أو إعلان أو رسم للاعلان عن أي شريط : -

أ - لم يصدر المجلس إجازة بعرضه ، أو
ب - أصدر المجلس إجازة بعرضه ثم بدل للصرح له ذلك الشريط السينمائي أو عبث به بأي وجه ما عدا حذف بعض أقسامه ، أو

ج - كان قد أبطل العمل بالإجازة التي أصدرها المجلس بمقتضى أحكام المادة السابعة من هذا القانون .

يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً أو بكليهما العقوبتين .

٢ - كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا القانون ولم يكن ثمة عقوبة أخرى معينة لذلك المخالفة ، أو خالف أحكام أي نظام صادر بمقتضى هذا القانون يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

٣ - ليس في أحكام هذا القانون ما يحول دون مسؤولية أي شخص من جراء عرضه أي شريط سينمائي مما يعتبر منافياً للأداب أو غلاً بالأمن العام بشرط أن لا يعاقب ذلك الشخص عن الجرم الواحد مرتين .

المادة (٩)
الوظفون
المفوضون
بدخول الملهى

١ - يجوز لأي عضو من أعضاء المجلس أو أي ضابط شرطة مفوض من قائد المنطقة المسؤول أو أي موظف من وزارة المعارف مفوض من وزير المعارف أو أي موظف من وزارة الشؤون الاجتماعية مفوض من وزير الشؤون الاجتماعية أن يدخل في جميع الأوقات إلى أي ملهى عمومي يعرض فيه شريط سينمائي .

٢ - يجوز لأي شخص يحق له الدخول إلى الملهى العمومي بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة أن يدخل وفي صحبته من يحتاج إليه من رجال الأمن العام ، أي ملهى عمومي في أي وقت كان بدون مذكرة تحر إذا اقتنع بناء على سبب معقول بأن شريطاً سينمائياً قد عرض أو يجري عرضه في الملهى المذكور دون أن يكون المجلس قد أجاز عرضه بمقتضى هذا القانون . وله أن يقتبس الملهى وأن يضبط الشريط أو أي جزء منه يعتقد بأنه عرض بدون إجازة من المجلس وأن يتخذ الإجراءات القانونية بحق أي شخص مسؤول عن ارتكاب المخالفة .

المادة (١٠)
صلاحية مجلس
الوزراء في تعيين
الرسوم وإصدار
أنظمة

١ - لمجلس الوزراء أن يبين الرسوم الواجب استيفاؤها عن عرض الأشرطة السينمائية وله أن يعدلها من حين إلى آخر .

ب - لمجلس الوزراء أن يصدر أنظمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة (١١)
صلاحية إصدار
تعليمات

لوزير الداخلية أن يصدر التعليمات اللازمة بشأن تمنح طلبات الإجازة التي تقدم للمجلس والإجازات التي يصدرها المجلس ومكان دفع الرسوم ومكان عرض الأشرطة لمراقبتها وتكاليف عرضها .

المادة (١٢)
اللائحة

تلقى القوانين والأنظمة التالية : -

١ - قانون مراقبة أشرطة السينما لسنة ١٩٣٧ المنشور في السند ٥٩٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١ - ٣ - ١٩٣٧

٢ - قانون الأشرطة السينمائية - الباب السادس عشر - من مجموعة القوانين الفلسطينية

هذه هي الأصول

- ٣ - نظام الأشرطة السنوية للنشور في المجلد الثالث من مجموعة القوانين الفلسطينية صفحة ١٩٣٣
 ٤ - نظام الأشرطة السنوية (المعدل) لسنة ١٩٤٤ للنشور في العدد ١٣٢٤ من الوقائع الفلسطينية (العدد الثاني) الصادر بتاريخ ١٦ - ٣ - ١٩٤٤
 ٥ - كل تشريع اردني أو فلسطيني صادر قبل سن هذا القانون الى الذي تكون فيه تلك التشريعات متאיبة لاحكام هذا القانون .
 المادة (١٣)

رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير المالية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

جرحه

١٧ - ٣ - ١٩٥١

وزير المالية
 هزاع الحايي
 وزير الداخلية
 محمد عباس ميرزا
 رئيس الوزراء
 سمير الرفاعي

قانون الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٥١

بمقتضى المادة (٧٥) من الدستور ،
 وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٦ - ٢ - ١٩٥١ ،
 نصدر اراءتنا الملكية بتصديق النظام الآتي ونأمر بصداره واضافته الى انظمة الدولة :-

النظام المالي

الفصل الاول

الواجبات العامة للأموري المحاسبة

- ١ - وزير المالية هو رئيس مأموري المحاسبة ومسؤول عن حسابات الحكومة وجميع معاملاتها المالية والحسابية تحت ادارته واشرافه العامين .
 ٢ - المحاسب هو موظف منوط به قبض الاموال الاميرية وحفظها وانفاقها وما يقبضه او ينفقه يعتبر ذافعة عامة وليس منحصرآ في معاملات تتعلق بآية دائرة خاصة .
 ٣ - تعني عبارة مأمور المحاسبة رئيس الدائرة ومن اعطيت سلطة نفقات وجاني الواردات او اي موظف آخر ذي مسؤولية نقدية او مالية مرتبطة رأساً بواجباته الرسمية او ناشئة عنها وتوحيأً للاغراض المقصودة من هذا النظام تشمل العبارة المذكورة المحاسب ايضاً .
 ٤ - على وزير المالية :-
 أ - ان يتحقق من ان كل دائرة من دوائر الحكومة قد ابعت في حساباتها طريقة موافقة .
 ب - ان يشرف اشرفاً عاماً على فرض الرسوم والضرائب بموجب القوانين والانظمة المعمول بها وتحصيلها في اوقاتها .
 ج - ان يدخل على الفور في الحساب ما يدفع للخرينة او يقيد لحسابها من جميع الاموال ايراداً كان ام مقبوضات اخرى وان يقبضه تحت فصوله وموادها .
 د - ان يتحقق من ان الاجتياطات الكافية قد اتخذت للمحافظة على الاموال العامة .

- ه - ان يشرف على من انبط بهم استلام الاموال الاميرية وانفاقها وان يتخذ الحيطه لمنع وقوع تلاعب او اختلاس او اهمال .
 و - ان يشرف على نفقات الحكومة وتأديباتها الاخرى وان يتنبه كيلا يدفع اي مبلغ لم يرخص به في المستند صراحة او بالاشارة وان يلفت نظر رئيس الوزراء كتابة الى اي تبذير او نقص بسبب نفاذ الخصصات او عدم وجودها .
 ز - ان يدخل من دون تأخير في حساباته جميع نفقات الحكومة تحت فصول الميزانية وموادها وان يبي الحسابات لفحصها وينظم البيانات والجداول المالية المطلوبة بموجب هذا النظام .
 هـ - مأمورو المحاسبة مسؤولون شخصياً وماليا عن القيام بصورة مرضية بالاممال المالية المختصة بدوائهم او مكاتبهم وعن تحصيل جميع الاموال الاميرية المتوطة جبايتها بهم وعن حفظها او كيفية التصرف بها وعن اي خطأ في الحسابات التي يقدمونها بالذات او تقدم تحت مسؤوليتهم .
 ٦ - على مأموري المحاسبة بقدر ما يتصل بوظائفهم الخاصة :-
 أ - ان يراقبوا استيفاء الاموال الاميرية وان يؤمنوا بقدر الاستكان تحصيلها في اوقاتها .
 ب - ان يدخلوا في الحسابات من دون تأخير جميع الاموال التي تدفع لهم او تقيد لحسابهم ايراداً كانت ام مقبوضات اخرى وان يقيدوها تحت فصولها وموادها .
 ج - ان يتحققوا من ان الاجتياطات الكافية قد اتخذت للمحافظة على الاموال العامة والتأمينات والطوايع وقسام الايصالات والرخص وجميع المستندات ذات القنية المالية .
 د - ان يشرفوا على من انبط بهم استلام الاموال الاميرية وانفاقها وان يتخذوا الحيطه لمنع وقوع تلاعب او اختلاس او اهمال .
 هـ - ان يتنبهوا كيلا يدفع اي مبلغ لم يرخص به في المستند صراحة او بالاشارة وان يلفتوا نظر وزير المالية الى اي تبذير او نقص بسبب نفاذ الخصصات او عدم وجودها .
 و - ان يقيدوا في حساباتهم من دون تأخير جميع نفقات الحكومة تحت فصول الميزانية وموادها .
 ز - ان يعدوا من دون تأخير جميع البيانات والجداول المطلوبة بموجب هذا النظام وان يحشوها لفحص والتدقيق .
 ح - ان يجيبوا من دون تأخير عن اي استيفاح يوجه اليهم وزير المالية او مدير تدقيق وتحقيق الحسابات وان يعطوا البيانات او المعلومات المطلوبة بصورة كاملة .
 ٧ - على دائرة الشرطة ان تتحقق من ان اية منه او حرقه او صناعة او عمل يتطلب رخصة بموجب القانون لم يجز تعاطيها بدون الحصول على تلك الرخصة .

الفصل الثاني

الميزانية

- ٨ - يقدم الوزير المختص الى وزير المالية الميزانية السنوية لواردات ونفقات دائرته قبل اليوم الاول من كانون الاول من كل سنة .
 ٩ - تقدم ميزانية الدائرة وفق الانموذج الذي يعينه وزير المالية ونظم اليها مذكرة تبين السبب في اي خروج عن ميزانية السنة الحاضرة المصدقة .
 ١٠ - بعد المذاكرة في الميزانية مع الوزراء المختصين يقدم وزير المالية ميزانية الواردات والنفقات بصورة نهائية الى رئيس الوزراء لتقديدها الى السلطة التشريعية لتصديقها بعد الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء العالي .
 ١١ - يبلغ رئيس الوزراء وزير المالية الميزانية المصادق عليها بصورة نهائية ويقدم الاخير بدوره باطلاء الرؤساء الدوائر .
 ١٢ - عندما يصادق على الميزانية السنوية نهائياً تعتبر نفقات السنة معينة ومحددة .

هنا من الأشغال

الفصل الثالث الترخيص بالصرف

- ١٣ - لا يجوز صرف أية نفقات من الأموال الاميرية ما لم تجز بقانون .
- ١٤ - تنفذ القوانين الصادرة بالاستناد الى المادة (١٣) من هذا النظام من قبل رئيس الوزراء ووزير المالية ولا يجوز ان تصرف أية دفعة بالاستناد الى هذه القوانين الا اذا وخص بذلك اما بموجب امر مالي عام أو امر مالي خاص موقع عليه من قبل وزير المالية .
- ١٥ - الامر المالي العام يحول عند الاستحقاق دفع الرواتب ونفقات الخدمات الاخرى المبينة في الجدول الذي يضم اليه بالاستناد الى الموازنة العامة .
- لا يدخل في الامر المالي العام :-
- أ - مخصصات صاحب الجلالة الملك المعظم
 - ب - الهبات او الاعانات المالية للجمعيات او الافراد
 - ج - المخصصات المستورة
 - د - النفقات فوق العادة او غير المتكررة الوقوع
 - هـ - ما يقرره مجلس الوزراء بتنسيب وزير المالية
- ١٦ - الامر المالي الخاص يحول عند الاستحقاق اتفاق المبالغ التي لم يشتمل عليها الامر المالي العام او التي اجيزت بملحق لقانون الموازنة العامة :-
- أ - لا يجوز نقل مخصصات اية مادة الى اية مادة في النفقات الاخرى الا بموافقة وزير المالية وصدر امر مالي خاص
 - ب - لا يجوز نقل مخصصات الرواتب من مادة لاخرى او الى النفقات الاخرى وبالعكس الا بموافقة مجلس الوزراء وتنسيب وزير المالية
- ١٧ - ينظم الامر المالي العام في ديوان وزير المالية على ثلاث نسخ ويصدق من فخامة رئيس الوزراء تحفظ نسخ منه في ديوان كل من رئيس الوزراء ووزارة المالية ودائرة تدقيق وتحقيق الحسابات .
- ١٨ - تنظم طلبات الاوامر المالية الخاصة من قبل رؤساء الدوائر على النموذج المعين على اربع نسخ ، نسخة منها تحفظ لديهم اما النسخ الثلاث فتتفرع لوزير المالية .
- ١٩ - تنظم الاوامر المالية الخاصة في ديوان رئاسة الوزراء على اربع نسخ وتحفظ نسخ منها في دوائره وثلاثة الوزراء ووزارة المالية ودائرة تدقيق وتحقيق الحسابات ورئيس الدائرة ذات العلاقة .

الفصل الرابع مراقبة النفقات

- ٢٠ - يربط بالامر المالي العام جدول يتضمن اسماء الموظفين المسؤولين عن اتفاق المخصصات ومراقبتها كما هي مبينة في الميزانية ويرسل وزير المالية جداول بمائة الى الموظفين المذكورين تشتمل على المبالغ التي وخص بصرفها في الامر المالي العام من المخصصات التي هم مسؤولون عنها .
- ٢١ - مأمورو المحاسبة يتابعون عن دفع اية مبلغ من النفقات حتى ولو كان قد وخص به بموجب امر مالي عام او خاص ما لم يصرح لهم بذلك بأحد الطرق المبينة ادناه :-
- أ - براءة تشكيلات تتفق مع الموازنة المبدئية
 - ب - براءة زيادة مرتبات تتفق مع الموازنة المبدئية
 - ج - حوالة مالية
 - د - امر تخصيص مرتب تقاعد
- عندما تكون المواد الواردة في الميزانية تحت فصل (الرواتب) غير تابعة لاحكام براءة التشكيلات كرواتب

- الشرطة ومخاطفي السجون والحراس والاذنة وغيرهم فعلى رؤساء الدوائر ان يؤمنوا ان لا يحصل تجاوز على المخصصات سواء اكان ذلك من ناحية عدد المستخدمين ام من ناحية معدل الرواتب والاجور .
- ٢٢ - في بداية كل سنة مالية يرسل رؤساء الدوائر الى وزير المالية جداول تشكيلات منتجة ومنظمة وفق النموذج المعين من اجل الموظفين المستخدمين في دوائره .
- ٢٣ - تحضر براءات التشكيلات وزيادة المرتبات بمقتضى احكام نظام الموظفين على اربع نسخ تحفظ الاولى منها لدى الوزير المختص وترسل النسخ الثلاث الاخرى الى رئيس الوزراء ووزير المالية ودائرة تدقيق وتحقيق الحسابات .
- ٢٤ - يسلك رؤساء الدوائر دفاتر للمخصصات في دوائره وتكون هذه الدفاتر على شكل يبين بكل وضوح وفي اي وقت كان .
- المبلغ المخصص لكل مادة والحوالات المالية التي تصدر للموظفين المصرح لهم بالاتفاق والمبالغ المصروفة فعلا والمبالغ المعلقة « اي التي لم تدفع » .
- ٢٥ - على الموظفين الذين تعطى لهم حوالات مالية ان يقدموا في دفاتر المخصصات التي يسكنونها فصل وموارد النفقات ورفق وقية الحوالة المالية والمبالغ المؤداة بالفعل والتي تحقت ولم تدفع وذلك على اساس ان يخصروا لكل مادة حسابا في الدفاتر المذكورة .
- ٢٦ - تحفظ وزارة المالية دفاتر للمخصصات يقيد فيه الحوالات المالية والمبالغ التي تصرف من قبل رؤساء الدوائر بالاستناد لهذه الحوالات .
- ٢٧ - تراقب النفقات المبينة ادناه باصدار حوالات مالية من اجلها :-
- أ - جميع المواد التي تشتمل على مرتبات ليست بما يتفق بموجب براءات التشكيلات .
 - ب - جميع المواد المشتتة على النفقات الاخرى .
 - ج - مواد الاشغال والنفقات التي هي فوق العادة .
- ٢٨ - على الموظف المسؤول عن مراقبة المخصصات ان ينظم الحوالات المالية وفق النموذج المعين وان يرسل نسخها الى :-
- أ - وزير المالية
 - ب - الموظف المرخص له بالصرف على ان يكون مقيداً بالمبلغ المذكور في الحوالة المالية .
- ٢٩ - تستعمل الحوالات المالية لكل فصل من فصول الميزانية على حدة ومن اجل الترخيص . لكل موظف نيط به امر الصرف ، غير ان المواد التي يجوز ادخالها فيها من الفصل ذاته ليست محدودة وفي جميع الاحوال تنظم الحوالات المذكورة على حدة لكل من المقاصد التالية :-
- أ - لتسديد ثمن الطلبات التي ترسل الى وكلاء التاج او الى بيوت تجارية خارج المملكة الاردنية الهاشمية ويشمل ذلك اجور النقل والتأمين وغيرها .
 - ب - لتسديد نفقات الاشغال فوق العادة ويشمل ذلك قبة الوازم غير المخصصة عند صرفها .
 - ج - لتأدية النفقات من القروض ويشمل ذلك قبة الوازم غير المخصصة عند صرفها .
- ٣٠ - لا يجوز لرؤساء الدوائر ان يصدروا في غضون كل نصف سنة حوالات لاكثر من نصف المخصصات للنفقات المتكررة الوقوع (كالاغفال الطفيفة والترميمات المستمرة ونفقات النقل والسفر وغيرها) ما لم تكن هناك اسباب خاصة لتجاوز النسبة لنصف السنة مما يمكن وقوعه بالنظر الى الانارة والتدفئة خلال فصل الشتاء وصيانة الطرق في الفصل المناسب وغيرها وفي مثل هذه الحالة تؤخذ مراقبة وزير المالية على ذلك ويجب ان يحفظ قسم من المخصصات في بداية كل سنة احتياطاً للاموور غير المنتظرة عندما يكون ذلك مستطاعاً . وعلى الموظفين المسؤولين عن المخصصات ان تعطى لهم الحوالات المالية ان ينظروا صرفياتهم بصورة تعزل دون صرف قيمة المخصصات او الحوالات المالية قبل انتهاء مدتها .
- ٣١ - يشتمل الترخيص المعطى بالحوالة المالية في اليوم الاخير من السنة المالية التي تتعلق بها تلك الحوالة .

هذا من الامور

٣٢ - على الموظفين الذين تعطى لهم الحوالات المالية ان يذكروا في المستندات التي يقدمونها الى وزير المالية رقم الحوالة التي تجيز لهم الصرف وان يستندوا وصيد الحوالة المالية السابقة قبل ان يشيروا في مستند الدفع الى حوالة مالية جديدة واذا ذكرت حوالتان ماليتان في مستند ما من اجل مادة واحدة فيجب ان يعين في المستند بالضبط مقدار المبلغ المتعلق بكل من تلك الحوالتين وذلك من قبل الموظف الذي صدرت باسمه .

٣٣ - لا يجوز صرف الحصص المذكورة في الحوالة المالية قبل انقضاء المدة التي اعطيت من اجلها ، واذا وجد الموظف الذي صدرت الحوالة باسمه ان المبلغ المخصص غير كاف فعليه ان يعطي ايضاحا كافيا وخطيا الى الموظف المتوط به اتفاق الحصص ومراقبتها .

٣٤ - يجوز لرئيس الدائرة ذات العلاقة ان ينقل محتويات الحوالة المالية بكاملها او جزء من رصيدها الى موظف آخر على النموذج الخاص .

٣٥ - يجيز وزير المالية رؤساء الدوائر والموظفين المتوط بهم مراقبة الحصص بالنفقات التي انقفت بواسطة وكلاء التاج او وكلاء آخرين من الحصص التي هي تحت مراقبتهم ليقيدوا تلك النفقات بالضبط في دفتر الحصص كما يبلغهم اية تسوية اجريت في دفتريه مما له تأثير على الحصص التي هي تحت مراقبتهم .

٣٦ - على كل موظف ضبط به دفع النفقات بتتقى حوالة مالية ان يزود الموظف المتوط بانفاق الحصص ومراقبتها في نهاية كل شهر بتفصيل المبالغ التي انقفت فعلا والمبالغ التي لم تزد بعد ويجوز لرؤساء الدوائر ان يطلبوا الى الموظف ان يبين لهم ان يقدموا هذه الجداول في اي وقت كان ايضا .

٣٧ - تقيد المصروفات المستردة في دفاتر الحصص لحساب الحوالة المالية التي تعود تلك المصروفات اليها بشرط ان لا تكون من مبالغ دفتريه في السنين المالية السابقة .

٣٨ - على الموظفين المتوط بهم اتفاق الحصص مراقبتها ان يقدموا الى وزير المالية في اقرب وقت ممكن بعد ختام كل سنة حوالات مالية جديدة لتسديد طلبات الدوائر التي لم تكن قد دفعت حتى نهاية السنة .

٣٩ - مأمورو الحاسبة الذين يستندون الحصص والحوالات المالية قبل اوانها بدون ترخيص يكونون عرضة للاجراءات التأديبية ، ومأمورو الحاسبة الذين يسيبون في صرف مبالغ زيادة على الحصص او الحوالات المالية التي هي تحت مراقبتهم ، والموظفون الذين يسيبون في صرف مبالغ بدون ترخيص خطي من الموظف المكلف بمراقبة الحصص او الحوالة المالية ، يعدون مسؤولين شخصيا ويجوز للحكومة ان تضمنهم .

الفصل الخامس

المقبوضات

تقديم السندات

٤٠ - كل دفعة من المقبوضات داخلة في الحساب يجب ان تعزى بمستند ينظم وفق النموذج المعدن بقانون او نظام .

٤١ - ما لم ينص على خلاف ذلك تستعمل مستندات القبض الاعتيادية تعزى الى جميع المبالغ التي يقبضها المحاسبون اما التي يستلمونها من قابضي الاموال الاميرية فيجب ان تعزى مستنداتها بمسند ارجاء بين الارقام المتسلسلة لوصولات والرخص والشهادات التي اعطاها قابضو الاموال المذكورون وذلك مع التيم التي قبضوها من كل مادة من مواد المقبوضات الاخرى .

٤٢ - ومن اجل الرخص والشهادات وغيرها بما تحتوي على رسوم ذات معدل واحد يستعمل المحاسب جدول قبض وفق النموذج المعدن على ان يخصص لكل نوع من الرخص وغيرها جدولاً على حدة وفي نهاية كل يوم يقيد المبالغ المقبوضة في دفتر الصندوق ويوقع على الجدول ثم في نهاية كل شهر تجمع الجداول ويدقق فيها من قبل المحاسب فيتعاضد المبالغ المقيدة في دفتر الصندوق بقسائم الرخص وغيرها كما يكون قد اصدت منها .

٤٣ - على مأموري الحاسبة او الشخص المتولي امر الدفاع ان ينظم مستند القبض ويقدمه الى المحاسب وفي حالة ما اذا كان الدافعون اعيان او اشخاصاً غير تجاريين في تنظيم المستندات من قبل موظفي الحكومة فيسجلهم المحاسب على

تنظيمها ولا يجوز ان يفرض امين الصندوق بهذه المهمة ، وعلى مأموري الحاسبة ان يتحققوا من ان جميع المستندات تتضمن تفصيلات تامة وانما مكتوبة بوضوح وصراحة ومضبوطة من الناحية الحسابية ومرفقة من قبل الدافعين عندما يكون ذلك ممكناً واذا كان المبلغ المقبوض اقل مما يجب فيضمن الموظف المذكور الفرق في حالة تعذر تحصيله من الدافع .

٤٤ - في جميع الاحوال تدفع جميع المبالغ المحصة بواسطة قابضي الاموال الى الخزينة او تقيد لحسابها وما يتحقق على الوردات المحصة من النفقات يحتاج في دفعه الى ترخيص على ان يدخل في حساب المصروفات ويجوز بمستندات رسمية تصحيح المستندات .

٤٥ - اي تغيير يحدث في مستند القبض يوقع عليه الشخص الموقع على المستند .

تدقيق المستندات

٤٦ - على المحاسبين ان يستوثقوا من ان مستندات القبض قد نظمت وفق الاصول من جميع النواحي .

تصنيف المستندات

٤٧ - يعطي وزير المالية لمأموري الحاسبة جدولاً يرشدهم فيه الى كيفية تصنيف المقبوضات ويكون هذا الجدول قابلاً للتفريق بين آونة واخرى ويجب ان يعنى من ان للمستندات قد صنفت على وجه الصحة .

٤٨ - مستندات السلفات المستردة تصنف تحت عنوان سلفات مستردة على ان يلى هذا العنوان عنوان الحساب الفرعي الذي قيدت فيه السلفة عند دفعها واي عنوان آخر اذا كان هنالك شيء من ذلك .

٤٩ - أ - المسترد من المصروف بغير حق من النفقات التي تكون قد صرفت في سنة مالية سابقة تقيد في فصل الوردات المتفرقة تحت مادة مصروفات مستردة (من السنين السابقة) .

ب - المسترد من المصروف بغير حق من النفقات في ذات السنة المالية تقيد لحساب فصل ومادة النفقات السقي صرفت منها .

٥٠ - أ - تصنف المستندات المتعلقة بما يقبض بسبب التأمين بنفس الطريقة التي تصنف فيها المبالغ المستردة من المصروف بغير حق .

ب - ما لم يرخص وزير المالية بخلاف ذلك تقيد ائان اموال الحكومة المباعة في حساب الوردات ويستثنى من ذلك ائان ما يباع من اللوازم التي تحققت على حساب النفقات من القروض او حساب معلق او مادة من النفقات فوق العادة التي تكون لا تزال موجودة في الميزانية .

٥١ - ترقم مستندات القبض بالتسلسل من رقم (١) فصاعداً شهراً فشهراً حسب ترتيب القبض وتفيد في دفتر الصندوق على هذا النحو .

٥٢ - أ - على جميع الموظفين باستثناء وزير المالية والمحاسبين ان يتسلموا بصفتهم الرسمية اية رسوم او عرائب او رسوم رخص او بدلات ايجار او اية اموال اميرية اخرى سواء اكانت جزء من واردات الحكومة ام لم تكن كذلك ان يدفعوا جميع هذه الاموال يومياً او في اقرب فرصة اما الى المصرف لحساب وزارة المالية او الى وزارة المالية مباشرة او الى اقرب محاسب .

ب - يتسلم على رؤساء الدوائر او مخلصيهم المحليين ان يتحققوا من ان موظفي دوائرهم المسؤولين عن تحصيل الاموال الاميرية قد دفعوا المبالغ التي قبضوها واعطوا حساباً عنها كما هو معين في الفقرة السابقة ، وعليهم مع المحاسبين ان يجزوا وزير المالية خطياً بأي تقصير يقع من هؤلاء الموظفين في دفع تحصيلاتهم بصورة منتظمة ولتقديم حساب عنها .

ج - اما الموظفين الذين تكون مقبوضاتهم قليلة نوعاً ما فيجوز لرئيس الدائرة ، تجنيداً للصعوبات الناشئة عن تولي الدافع اليهم مقبوضات ان يوافق على دفع المقبوضات الى المصرف او الى الخزينة المالية او الى محاسب المقاطعة مرثان في الايام سبع او مرة في الايام سبع او مرة في الشهر (على ان يحمل في هذه الحالة الاخيرة

هذا من الأشغال

على موافقة وزير المالية وإن تطلب هذه الموافقة لكل موظف على حدة بدلا من دفعها يوميا على شرط أنه إذا زاد المبلغ المحصل في هذه الفترة على ما يجب أن يدفع فورا .

د - على حكام المناطق أن يتحققوا من أن الجباة قاموا بدفع تحصيلاتهم وتقديم حساب عنها في غضون المدة التي يعينها وزير المالية ، وأن يستعملوا الحسنة في الأمر تأهين الدفع واعطاء الحساب في فترات أقل مما حدد . تجنباً من ترك مبالغ كبيرة في أيدي الجباة وفي كل الأحوال على الجباة أن يقدموا حساباً عن مقبوضاتهم في يوم العمل الأخير من الشهر أو قبله .

٥٣ - يعطى المحاسبون وصولاً إلى قابضي الأموال عن كل مبلغ يدفعونه لهم ، وعلى المحاسب علاوة على الوصول المذكور أن يوقع على دفتر الصندوق الذي يخص قابض المال تأييداً لاستلام مجموع الرصيد وفي الوقت نفسه أن يقابل ذلك الدفتر بقسائم الوصولات التي اعطاها قابض المال ويقيم تاريخ الدفع على ظهر آخر وصول اعطاه ويذكر عليه أيضاً مجموع المبلغ المدفوع إليه ويجب أن لا يدفع أي جزء من مرتب قابض المال ما لم يقدم حساباً عن جميع الأموال التي حصلها .

٥٤ - عندما يستمر موظف ليس هو من قابضي الأموال الاميرية بمبالغ فيجب عليه أن يدفعها إلى وزارة المالية أو إلى أقرب محاسب بلا ابطاء ، وإن يستحصل على وصول بالقيمة التي دفعها .

٥٥ - في أي مركز يوجد فرع للمصرف الذي تتعامل الحكومة وإياه تدفع المبالغ المستحقة للخرنصة أو لاية دائرة حسابات إلى ذلك الفرع مباشرة فيما إذا كان ذلك ممكناً وعلى أن يكون الدفع لحساب الحكومة ويجب أن يجري هذا بصورة مستديرة عندما يتجاوز مقدار المبالغ مائة دينار وفي هذه الحال يجب أن يقدم وصول المصرف مع المستندات إلى المحاسب فوراً وللحكام الإداريين ورؤساء الدوائر أن يطلبوا دفع مبالغ أقل من المبلغ المحدد .

٥٦ - على قابضي الأموال الاميرية أن يتجنبوا بقدر الامكان قبض أي مبلغ يتجاوز (١٠٠) دينار وذلك بالإيعاز إلى الدافع بأن يسلم المبلغ إلى المصرف أو إلى المحاسب إذا لم يكن هناك مصرف ، ولا يطبق هذا المبدأ في الاماكن التي لا يوجد فيها مصرف أو محاسب .

٥٧ - لا يجوز لأمروري المحاسبة أن يقبضوا نقوداً عن رسوم وغيرها تستوفي بالهاتق طوابع وارادات بل يجب على الدافع أن يحصل على طوابع ويلصقها على قسيمة الوصول أو الوثيقة الأخرى حسبما يكون ذلك لازماً وعلى مأموري المحاسبة أن يطلوا هذه الطوابع فوراً .

٥٨ - جميع النقود أو التحاويل أو المستندات ذات القيمة التي يستلمها موظفو الحكومة توضع باسمهم ما يمكن في الصادق الحديدية المعدة لهذا الغرض أو تسلم إلى المصرف وكل خسارة تنتج عن أي إهمال في هذا الشأن تقع تحتها على على الموظف المسؤول .

٥٩ - لا يجوز استعمال الأموال الاميرية بآلة صورة كانت أثناء المدة الواقعة بين قبضها ودفعها إلى المصرف أو المحاسب ولا يجوز لأي موظف أن يسلف أو يقرض أو يستبدل أي مبلغ مسؤول عنه لدى الحكومة .

٦٠ - إذا صادف أي مأمور محاسبة في أي وقت صعوبة في جباية أموال مستحقة على موظفي الحكومة أو غيرهم فعليه أن يبلغ ذلك إلى مرجه في الحال بصورة رسمية .

الوصول والرخص ذات القسائم

٦١ - على مأموري المحاسبة أن يعطوا وصولات عن كل مبلغ يدفع لهم ألا إذا نص على خلاف ذلك كبيع الحمولات والاذونات البريدية والطوابع وتذاكر السكك الحديدية وغيرها . ولا تعطى وصولات عن الرخص إذا كانت الرخصة نفسها تقدم مقام الوصول .

٦٢ - على مأموري المحاسبة أن يعطوا وصولات ورخصاً من دفاتر أو أوراق ذات قسائم مطبوع عليها أرقام متسلسلة ويجوز استعمال تذاكر مطبوعة لأغراض معينة إذا خدق على ذلك ويجب كتابة مجموع المبالغ بالكمات كاهمى بالأرقام كما يجوز استعمال الرسوم مقابل طوابع وارادات في الحالات التي يوافق وزير المالية عليها .

٦٣ - يجب أن لا تقطع أو تقسم دفاتر الوصولات أو الرخص وأن تحفظ أصولها وقسائمها سلة .

٦٤ - توقع الأروم في جميع الوصولات أو الرخص من قبل الموظف الذي يعطيها وكذلك من قبل الدافع إن أمكن .

٦٥ - يجب في جميع الحالات أن يوقع الدافع على أي تغيير يحدث في الأروم أو في قسائم الوصولات والرخص وعلى الموظف المستلم أن يتأكد من حصول ذلك والا يعرض نفسه للضيان .

٦٦ - أ - يجب أن يبين كتابة سبب ابطال أي وصول أو رخصة أو شهادة على وجه جميع نسخ الوصولات أو الرخص أو الشهادات وأن تلتصق الوصولات أو الرخص أو الشهادات المبطله بصورة متينة بالأروم أو التيسية ، وإذا لم تبطل وتلتصق بالصورة المذكورة وتقدر أروانها فيكون الموظف المسؤول معرّضاً نفسه للضيان على أنه يجوز لوزير المالية في حالات معينة أن يطلب أرفاق بعض أو كل نسخ الوصولات أو الشهادات المبطله إلى معاملات الشهر العائدة لما تلك النسخ المبطله .

ب - يجب أن تقيد أرقام الوصولات أو الرخص المبطله حسب الأصول في التسلسل في الجداول أو في المستبد المنظم في شكل جدول أو في دفتر الصندوق وفي هذه الأحوال يجب أن لا يظهر قيد في عمود النقد ويجب أن تكتب كلمة (مبطل) حذاء الرقم .

٦٧ - يجب على مأموري المحاسبة أن يضعوا إعلاناً في محل ظاهر من كل مكتب لدفع النقود يلفت فيه النظر إلى وجود طلب وصول مطبوع مقابل مبلغ النقود الذي دفع بتمامه .

القصل السادس

المدفوعات

٦٨ - تؤيد جميع المدفوعات للقيمة في الحسابات مستندات من التاجح المقررة .

٦٩ - تسلم مستندات رواتب الموظفين ورواتب التقاعد والملاوات إلى وزارة المالية مصدقة من قبل رؤساء الدوائر للتدقيق ويكون ذلك في اليوم العشرين من الشهر أو قبله وترسل هذه المستندات من وزارة المالية إلى المحاسب لدفعها قبل يوم العمل الأخير من كل شهر بثلاثة أيام كاملة . وكل مستند يتأخر عن الموعد الضروب يكون عرضة لعدم دفعه قبل الشهر التالي .

٧٠ - تستعمل بقدر الامكان مستندات على حدة من أجل التأديبات العائدة لمواد مختلفة ومن أجل التأديبات العائدة لخدم مختلفة وصورة خاصة في الأحوال التي يكون قد أعطى فيها ترخيص على حدة لكل خدمة إما في حالة الرواتب والملاوات التي تدفع إلى المصارف لحساب الموظفين فيجب أن تستعمل مستندات على حدة لكل مصرف أو فرع منه .

٧١ - يجب أن تكون جميع المستندات واضحة وصرحة العبارة وأن تحتوي على تفاصيل تامة مع الترخيص المستند إليه وتدرج فيها أيضاً التفاصيل التالية بقدر ما تتطلبه ظروف اللبائع المطالب بها .

أ - اسم الطالب

ب - الوظائف والإرقام والكميات والمسافات والإمعار

ج - الإشارة إلى العقود

د - الإشارة إلى أرقام وتواريخ مستندات الأمانات في حالة ردها .

هـ - الإشارة إلى الترخيص الخاص من أجل السلفات أو المدفوعات الاعتيادية وما شاكلها .

و - الترخيص من أجل الصرف يكون كما يلي : -

١ - براءة تشكيلات (يجب أن تربط بأول مستند للراتب أو أن يشار إلى رقمها وتاريخها على المستند) .

٢ - براءة زيادة الرواتب

٣ - يذكّر رقم الجولة المالية

٤ - رقم الدائرة في سجل التأديبات التي سجل فيها المبلغ للصروف .

٧٢ - السلفات أو أية مبالغ أخرى يجب استردادها تدخل في مستند الدفع .

٧٣ - تدفع الراتب السنوي على أقساط شهرية تعادل واحداً من اثني عشر من الراتب السنوي والمرتب عن جزء من الشهر .

هذا من الأصول

بحسب نسبة عدد أيام ذلك الشهر مثال ذلك مرتب أربعة أيام من شهر آذار يعتبر أربعة من واحد وثلاثين من المرتب الشهري ومرتب ٩ أيام من شهر شباط يعتبر ٩ من ٢٨ من المرتب الشهري وفي السنة الكبيس ٩ من ٢٩ يوماً ويسار على هذا الأساس لدى تحضير الزيادات السنوية .

٧٤ - يجب أن يزود وزير المالية والمحاسبون بنسخة مصدقة عن جميع العقود التي تقدم اليهم من أجلها مطالب للدفع وأن تحفظ هذه العقود في ملف خاص كما أنه يجب أن تقدم نسخة مصدقة عن هذه العقود إلى مدير تدقيق وتحقيق الحسابات وفي حالة الأشياء التي تشتري بمقتضى أسعار أو أثمان متفق عليها بمقود تذكر هذه الأسعار والأثمان كما جاءت في المقود وترتب أسماء الأشياء كما هي مرتبة في الجدول الضموم إلى المقود أما الأشياء غير المذكورة في المقود تقدم من أجلها قائمة حساب على حدة .

٧٥ - في الأحوال التي يقدم فيها موظفو الحكومة مطالب من أجل دفعات صغيرة دفعت من قبلهم يبرزون وصولاتها كاستندات فرعية وذلك عندما يكون الحصول على هذه الوصولات ميسوراً وإذا لم تبرز الوصولات فلا تدفع للطلاب المذكورة مالم يبينوا بصورة مرضية أن الحصول عليها كان متعذراً .

٧٦ - أن توقيع رئيس الدائرة أو من يمثله يعتبر شهادة على صحة كل ما جاء في المستند ولذلك فإن الموظف الذي يصدق على المستند يعتبر مسؤولاً عن الخدمات اللينة فيه قد تمت فعلاً وأن الأمان المطلوبة هي بمقتضى العقد أو بمقتضى الترفة الشق عليها أو أنها معتدلة ومعتولة بنسبة الأسعار الحالية الرأبحة وأن الترخيص قد استحصل عليه كما هو مذكور وأن حساب البالغ للدرجة فيه وجميعاً قد روجع ووجد صحيحاً من الوجهة الحسابية وأن الشخص المذكور اسمه في للمستند هو صاحب الاستحقاق وأن المستند قد صنف بصورة صحيحة ويجب الانتباه إلى شطب الكلمات للتعاقبة حتى تصح الشهادة مطابقة للواقع .

٧٧ - تحتاج المستندات المتعلقة بالخدمات التالية علاوة على ما تقدم إلى شهادات خاصة تتناسب وماهية المطالب الواردة فيها والأحكام والشروط التي رخصت تلك الخدمات بموجبها .

أ - علاوات أو بدلات الوسائط الثقيلة .

١ - محسوبة على أساس نسبة شهرية معينة

أ - الحيوانات وبدلات اللف - تتضمن الشهادات أن الطالب قد اقتنى الحيوان بالفعل (على أن يذكر نوعه) واقف عليه في غضون اللفة التي طلب الملاوة الشهرية عنها وأنه لم يأخذ من الحكومة علفاً .

ب - السيارات والدراجات - تتضمن الشهادة أن الطالب حافظ على سيارته أو دراجته الخاصة وأنها كانت صالحة للاستعمال في غضون اللفة التي قدم الطالب من أجلها .

٢ - النقل على أساس السائفة .

أ - السيارات الخصوصية - تتضمن الشهادة أن عدد الكيلو مترات الذي يني عليه الطالب قد قطع بالفعل بسيارة الطالب الخاصة وفي أعمال رسمية وأن البالغ للطالب به صحيح من جميع الوجوه .

ب - السيارات أو وسائل النقل الأخرى العمومية (للتأجرة) - تتضمن الشهادة أنه لم يتيسر أن يركب الطالب في السكة الحديدية أو في وسائل النقل التي تخص الحكومة وأن السفر قد تمت من أجل أعمال رسمية مع بيان ماهية تلك الأعمال) وأن البالغ للطالب به موافق لتعريفه الأجور أو أنه معتدل ومعقول وأن السائفات اللينة في الطلب هي حسب اعتقاد الطالب صحيحة .

ج - السيارات أو العربات في المدن - تتضمن الشهادة أن السفر قد قام بها الطالب من أجل أعمال رسمية (ويجب بيان ماهية تلك الأعمال) وأن الأجور في الأجور الاعتيادية التي تؤخذ لقاء استئجار سيارة أو عربة من النوع المدلل للإيجار وأن السائفات اللينة في الطلب هي بحسب اعتقاد الطالب صحيحة .

د - (تستعمل من أجلها الشهادات الخاصة للطبوعة على المستندات)
٣ - أ - الأطفال التي يُقام بها القيد - التأديب على الحساب - يشهد بأن البالغ المذكور أعلاه هو صحيح وأنه صرف

بموجب الصلاحية المذكورة وأن البالغ المدفوع هو بموجب شروط العقد وأن قيمة ما سيدفع وما دفع سابقاً لا يتجاوز قيمة العمل بأكمله بما في ذلك أمان اللواد الموجودة في مكان العمل بموجب شروط العقد وأن هذه الدفعة لا تجعل للبالغ المخصص لي يزيد في أية حال من الأحوال .

ب - ١ - الدفعة النهائية - يصدق أن البالغ حقيقي وأنه صرف بموجب للواقعة وأن البالغ والثقة هما بمقتضى بنود العقد وأن العمل قد تم باتقان وأن هذه الدفعة سوف لا تتجاوز للبالغ المخصص لي .

٢ - (ويستحصل عليه من التعهد أني أصرح بأن جميع البالغ للستحة - (أذكر العمل) قد سددت جميعاً وأن البالغ للستحق بموجب للستند رقم () هو الدفعة النهائية للعمل المذكور وأنني أصرح بأنه لا يطلب لي أي مبلغ من الحكومة عن العمل للنوء عنه .

٤ - الدفعات التي لم تعزز بمستندات فرعية يذكر في شهادتها أن النفقات صرفت مرتبها في سبيل الخدمة العامة وأن الطالب بها دفعت فعلاً وكان من التعذر الحصول على وصولات من أجلها لسبب يجب ذكره .

٥ - مشتري اللوازم .

أ - يذكر في الشهادة أن اللواد استلمت وقيدت في سجل اللوازم بموجب مستند الادخالات رقم () تاريخ

ب - وأن اللوازم استلمت وأنها قابلة للاستهلاك ولم تقيد في سجل اللوازم .

٦ - أ - إذا ظهر في دعوى حقوقية أو جزائية أن رسوم المحكمة أو رسوم الكاتب العدل قد استوفيت خطأ أو شهراً أو عن إهمال أو بأي سبب آخر زيادة على تعرفه رسوم الحاكم أو رسوم الكاتب العدل المرعية الإجراء في ذلك الوقت أو إذا فسخ في الاستئناف حكم جزائي صادر من أي محكمة بدائية أو صلحية وكان يتضمن حكماً بغرامة أو بنفقات أو رسوم أو إذا نزل جزء من الغرامة أو الرسوم أو النفقات وكانت هذه الغرامة أو الرسوم أو النفقات قد دفعت إلى المحكمة قبل صدور الحكم من محكمة الاستئناف فليرئيس أو كاتب العدل أو قاضي الصلح حسبما يقتضيه الحال مع مراعاة أحكام المادة (٨٧) الصلاحية بأن يأمر بإعادة أية رسوم أو غرامة أو نفقات استوفيت بالصورة المذكورة إلى الشخص الذي دفعها .

ب - يستعمل النموذج خاص لأمر رد الرسوم ويوجه هذا الأمر من قبل رئيس المحكمة أو قاضي الصلح أو الكاتب العدل حسبما يقتضيه الحال إلى المحاسب صاحب الشأن ويجب أن يتضمن :-

١ - إشارة إلى هذه المادة

٢ - تاريخ ورقم مستند القبض وقيد الدفعة الأصلية في دفتر الصندوق

٣ - شهادة بأنه لم يسبق أن ردت المبالغ للبحوث عنها .

ج - على المحاسب بعد استلامه الأمر منظماً حسب الأصول كما جاء في الفقرة السابقة أن يدفع للبالغ المقرر إعادته إلى الشخص ذي العلاقة ويأخذ وصولاً في مقابلته .

٧٨ - على مأمور الدفع أو الموظف الذي يقوم بالتدقيق في المستندات أو المحاسبين أن يرفضوا أية مطالبة لم يصدق عليها بمقتضى للادة السابقة .

٧٩ - في حالة الرواتب الواجب دفعها إلى مصرف أو وكيل عن موظف غائب بالإجازة يقتضى تقديم شهادة تثبت أن ذلك للموظف في قيد الحياة .

٨٠ - يجب أن يدرج مجموع البالغ للينة في جميع المستندات كتابية ورقماً وقفل للمستند ببطر بعد آخر رقم .

٨١ - يجب أن توقع جميع نسخ المستندات بالحبر أو بقلم كويبا عند عدم اكتمال ذلك ولا تقبل تواريخ الختم على المستندات في أي حال من الأحوال .

٨٢ - في حالة دفع مبلغ غير مرخص بصرفه بسبب شهادة غير صحيحة على المستند يعتبر الموظف الصدق على ذلك المستند مسؤولاً وقيد البالغ عليه كسلفة تسترد من أي راتب أو علاوة يستحقها فيما بعد .

٨٣ - لا يجوز أن تتجاوز التزامات أية مادة من مواد اللوازم مخصصات تلك المادة أو اللواد في أية سنة مالية ويعتبر رئيس الدائرة مسؤولاً شخصياً عن تجديد النفقات التي تزيد على المخصصات .

كل ما من المأمور

(التغير في المستندات)

٨٤ - كل تغيير يقع في مستندات الدفع يجب ان يوقع بجانبه الموظف الذي صدق عليه او صاحب الاستحقاق حسبما يكون ذلك ضرورياً (تصنيف المستندات)

٨٥ - في حالة للصروفات الحقة اي الجارية بموجب الزاينة يجب ان يبين في المستند فصل ومادة الصريفات وتتخذ اسما لذلك للزاينة للصادق عليها وما صدر من الاوامر المالية الخاصة .

٨٦ - تصنف مستندات الأمانات حين ردها بالصورة التي اتبعت حين تنظيم للمستندات التي قبضت بموجبها ويذكر فيها بصورة خاصة عنوان الحساب الذي قيدت فيه الأمانات ويربط وصول الخزينة بمسند الدفع حينما يكون ذلك ممكناً ويجب ان يتضمن مسند الدفع في جميع الأحوال اشارة الى رقم مسند القبض وتاريخه .

٨٧ - ١ - ترد الواردات بموجب مستندات الدفع وتصنف على الوجه الآتي : -

أ - يقيد في حساب (الواردات للردود) جميع المبالغ التي تسرد من الواردات حين تكون قد استوفيت خطأ وجرت معاملة ردها في سنة مالية واحدة ويشار في مستندات الدفع الى مواد وفصول الواردات التي سترد منها تلك الاطلاع .

ب - يقيد المبالغ التي ترد من واردات استوفيت خطأ في سنين سابقة في حساب مادة خاصة من فصل النفقات العامة يطلق عليها عنوان (الردود من واردات السنين السابقة) .

ج - ينقل ما يكشف من التحصيلات اترائدة بعد انتهاء السنة المالية وقبل الفراغ من توصيد حسابها القطعي الى حساب الأمانات وترد من هذا الحساب .

٢ - لا ترد الواردات فيما خلا الأحوال التي يجزها القانون على وجه معين إلا بترخيص من وزير المالية الذي يترتب عليه اولاً ان يحصل على موافقة غامة رئيس الوزراء في جميع الأحوال التي تتضمن مبدءاً جديداً أو خروجاً على التمثل . ٨٨ - حالما تصل المستندات الى المحاسب يجب ان تختم بالخاتم ذي التاريخ وتسجل ثم ترقم بأرقام شهرية متسلسلة من واحد فصاعداً (التدقيق في المستندات)

٨٩ - كل مستند يجب ان يدقق من قبل مأمور يقوم بهذه الوظيفة على أن يوقع هذا الأمر عليه قبل تقديمه للمحاسب للدفع . ٩٠ - على وزير المالية حينما يحيل المستندات لصرفها أن يتحقق من انها نظمت وفقاً للاصول من جميع الوجوه ولكن لا حاجة لمراجعة جميع الحسابات الواردة فيها اذا يكنى بالتوقع في بعض نواحيها على سبيل الاختبار .

٩١ - قبل أن يدفع أي مستند في مركز ما يوقع عليه من اجل صرفه كما يلي : - أ - اذا كانت قيمة المستند تقل عن خمسمائة دينار يوقع من قبل المحاسب للفوض . ب - اذا كانت قيمة المستند بين (٥٠٠) وخمسمائة ولا تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار يوقع من قبل المحاسب للفوض وموظف رئيسي يمينه وزير المالية . ج - اذا زادت قيمة المستند على ذلك يوقعه وزير المالية او من ينييه بالإضافة الى التوقيعين الواردين في البند (ب) من هذه المادة .

(ترميم المستندات)

٩٢ - ترمم جميع مستندات الدفع بالسلسل من واحد فصاعداً شهراً شهراً حسب ترتيب تواريخ دفع المبالغ وتفيد ارقام هذه المستندات في دفتر الصندوق .

٩٣ - لا تدفع المبالغ إلا للأشخاص المذكورة انماؤهم في المستندات او لوكلائهم لقبولين قانوناً على ان يؤخذ في كلتا الحالتين توقيع الاستلام .

٩٤ - تلصق الطوابع بمقتضى قانون رسوم الطوابع على ان يطلبها صاحب الاستحقاق حسب الأصول . ٩٥ - تختم جميع المستندات عند دفعها بالخاتم ذي التاريخ للتحقق على كفة (مدفوع) عاصماً من دفع للمستند مرة أخرى . ٩٦ - حينما تدفع مبالغ لأشخاص غير الأشخاص المذكورة اسماؤهم بالمستندات يسجل التفويض بذلك كوكالة وشهادة حصر .

الارث وحجة الوصاية أو براءة التعيين الواقع من قبل ادارة التركة في مكتب المحاسب ويشار اليه في السند ويجب ان تكون الوكالات مسجلة قبلاً لدى كاتب العدل .

٩٧ - ان دفع الراتب او العلاوة الى مصرف ما أو الى شخص مفوض من قبل الموظف يحتاج الى تفويض يوقعه الموظف ذو العلاقة واذا وجه هذا التفويض الى المحاسب وقدم بواسطة رئيس دائرة ذلك الموظف فلا يعتبر من الوكالات التي يجب تسجيلها لدى كاتب العدل ويجوز ان يكون هذا التفويض : -

أ - خاصاً (أي يتعلق بدفعة واحدة) وفي هذه الحالة يجب أن يربط بمسند الدفع ، أو ب - عاماً (أي يتعلق بدفعات متعددة إما لمدة معينة أو الى إشعار آخر) ، وفي هذه الحالة تحفظ التفويض في الاضبارة للمراجعة .

ج - يذكر في المسند اسم وعنوان الشخص للفوض بقبض هذه المبالغ علاوة على اسم الموظف صاحب الاستحقاق . ٩٨ - لا يجوز اجراء معاملات التقديرات الدوائر في الأحوال التي يمكن اجراء تلك المعاملات فيها بتسوية بواسطة وزارة المالية وعلى رئيس الدائرة المدنية ان يقبل ويوقع مستنداً بالمبلغ المطلوب دفعه ويذكر فيه رقم الفصل وللمادة المدفوع منها هذا المبلغ ورقم الحوالة المالية ويرفق به للمستندات الفرعية المتعلقة به على ان يفصل للمطالب الوقت قبولها وان يشير للخبايرت الجارية بهذا الصدد . يعاد للمستند من الدائرة المدنية الى الدائرة الدائنة اما للمطالب الوقت قبولها وللغصلة على المستند فلا تقبل حتى تصل الدائرة الدائنة والدائرة المدنية الى اتفاق بصدها .

٩٩ - لا يجوز في حال من الأحوال دفع نقود لاجل التوزيع لاشخاص غير رسميين وتحتصر الدفاتر التي يجريها المحاسبون للتوزيع من قبل الدوائر في : -

أ - الرواتب (بما فيها الاجور والعلوات للصروفة من المخصصات المفتوحة)

ب - النفقات المتفرقة والعرضية .

١٠٠ - لا يجوز مطلقاً لمحاسب ما ان يدفع نقوداً بقصد التوزيع الا في الراكر التي لا يوجد فيها حساب الحكومة في بنك ويجوز اجراء الدفع في هذه الأحوال فقط لمتمند مدير الدائرة المحلي الذي يجب ان يعطي وصولاً للمحاسب على نموذج امر دفع النقود وان يربط به نسخة من مسند الدفع .

١٠١ - لا تصرف التحاويل للتوزيع من قبل المحاسب الا بموجب نموذج (طلب التأدية حوالة) موقع عليه من قبل رئيس الدائرة او من يقوم مقامه في المركز بامر للموظف المعين من قبله لاستلام المبلغ وعلى هذا الموظف ان يوقع (على طلب التأدية حوالة) اقراراً باستلام التحويل ويضم الى هذا النموذج نسخة من المستندات المطلوب تأدية قيمتها او الحالة للمحاسب للدفع وتنظيم امثال هذه التحاويل لامر رئيس الدائرة او من يقوم مقامه في المركز ويحفظ (طلب التأدية حوالة) كوصول موقت رتباً تعاد للمستندات موقفة وتامة حسب الأصول .

١٠٢ - لا تصرف التحاويل للتوزيع قبلما يحين وقت الدفع وعندما يراد صرف تحويل قيمته تزيد على ما يقدر دينار اردني يرسل الى البنك . وظفان لقبضه اذا كان ذلك ممكناً ويكون احد ذيك الموظفين مسؤولاً عن عد النقود التي يستلمها وعن حفظها فيما يكون الموظف الآخر كمحافظ ولا عس النقود .

١٠٣ - رؤساء الدوائر او من يقوم مقامهم في الراكر مسؤولون عن دفع الرتبات والعلوات وعن اعادة المستندات الى المحاسب بعد اخذ توابع اصحاب الاستحقاق وعلمهم ان يحفظوا الرصيد غير المدفوع في خزانة الدائرة الحديدية رتباً يدفع لأربابه او يعاد الى المحاسب .

١٠٤ - اذا وجد مدير الدائرة أو من يقوم مقامه في المركز انه يتعذر توزيع النقود التي سحبا من الخزينة في غضون ثلاثة أيام فيجب ان يعيد للمستندات الى الخزينة حالا ويرد الرصيد الباقي لقيده في حساب الأمانات .

١٠٥ - اذا قصر مدير الدائرة أو بمثلته المحلي في تطبيق أحكام المادة السابقة فيترتب على المحاسب حينئذ ان يبلغ الامر حالا الى وزير المالية .

١٠٦ - يجزى توزيع الرواتب والعلوات والاجور عند الامكان من قبل موظف رئيسي مسؤول بمشور موظف آخر يوافق .

هذا من المأمور

عليه مدير الدائرة أو ممثله المحلي وهذا الموظف الآخر يجب أن يوقع على مستندات الرواتب كشاهد على أن الدفعات جرت للأشخاص الذين يستحقونها .

١٠٧ - أ - إذا كان الدفع للأمين فيجب وسم المستندات ببيانات أو خواتم أصحاب الاستحقاق مقيّدة بتوقيع شخص غير مأمور الدفع .

ب - لا يقبل في حال من الأحوال أن يوضع على المستندات خواتم أصحاب الاستحقاق للشتملة على تقليد توقيعهم .

١٠٨ - على مأموري المحاسبة الذين يقومون بالدفع أن يتأكدوا في جميع الأحوال من أن الشخص الطالب بالدفع هو الشخص المفروض بقض اللبغ ويترب على الدائرة التي أمرت بتأدية الخدمة أن تثبت من هوية ذلك الشخص وذلك يكون إما بشهادة أحد أعضاء الدائرة المسؤولة أو بأن تكون الدائرة ذات العلاقة قد قامت بالتأدية من سلفة مؤداة لها .

١٠٩ - على رؤساء الدوائر والموظفين المسؤولين عن مراقبة اتفاق المخصصات والموظفين الذين تغطي لهم حوالات مالية أن يتأكدوا أن جميع الطلبات قد قدمت خلال الشهر الذي يتلو شهر ابتلاع اللواد ومن أن قيمتها قد أدت من دون تأخير إما الرواتب فيجب استيفائها شهرياً ويجوز دفعها في غضون الثلاثة أيام الأخيرة من الشهر الذي تطلق به .

١١٠ - يجب أن تقدم جميع قوائم حساب النفقات التي تخففت إلى اليوم الرابع والعشرين من شهر آذار للدفع قبل نهاية هذا الشهر ويكون رؤساء الدوائر والموظفون المسؤولون عن مراقبة اتفاق المخصصات والموظفون الذين أعطوا لهم حوالات مالية مكلفين أن يقدموا قبل نهاية السنة المالية جميع المستندات المتعلقة بالخدمات التي تمت حتى التاريخ المذكور وذلك من أجل صرفها عند الصروفات التي لا يمكن تقديم حسابها قبل نهاية الشهر كنفقات الكهرباء والمياه وعلاوات السفر .

الفصل السابع

دفتر الصندوق

١١١ - على كل مأمور من مأموري المحاسبة أن يمسك دفتر الصندوق يقد فيه جميع المبالغ التي يستلمها أو يدفعها بصفتها الرسمية عن أية خدمة سواء أكانت هذه المبالغ جزءاً من الواردات أو لم تكن .

١١٢ - تقيد في دفتر الصندوق جميع معاملات التقد حسب تسلسل وقوعها وترقم هذه المعاملات بالتسلسل في كل من صفيحتي المقبوضات والدفعات من الدفاتر المذكور وتوضع أرقام المعاملات المذكورة على مستنداتها .

١١٣ - أ - تقيد في دفتر الصندوق أرقام الرصولات والرخص التي تصدر .

ب - يجب أن يقيد في دفتر الصندوق رقم وتاريخ كل تحويل استلم بتقضى المواد (١٢١) - (١٢٩) من هذا النظام وكذلك اسم المصرف الذي سحب عليه كما يجب أن يقيد أيضاً رقم وتاريخ كل إذن أو حوالة بريدية واسم المكتب الذي صدر عنه الإذن أو الحوالة .

١١٤ - أ - تدرج تفاصيل كافية في دفتر الصندوق لإيضاح ماهية المعاملة لئلا لا زوم لأن تكون هذه التفاصيل مشتملة على جميع المعلومات المدرجة في متن المستند .

ب - على مأموري المحاسبة أن يتأكدوا من أن جميع التحويلات والإذونات والحوالات قد قيدت في دفتر الصندوق يوم استلامها .

١١٥ - على جميع مأموري المحاسبة أن يفحصوا ويراجعوا جميع المعاملات في دفتر الصندوق يومياً وأن يرصدوا الحسابات فيه ويقابلوا الرصيد بالتدريج الموجود لديهم في نهاية كل يوم وأن يفحصوا جميع دفاتر الرصولات والرخص التي تمت الاستعمال ويعارضوا الرصولات الصادرة بالمعاملات القديمة في دفتر الصندوق لأن الجبل يمكن ذلك أي تقع المعاملات في دفتر الصندوق ويراجعة وحولاً لا يكون وافياً بالبرهنة . وعندما تكون المعاملات الثقيلة خلال أسبوع لا تستغرق أكثر من خمسة وأربعين يوماً في دفتر الصندوق فيكتبها بإيضاح الحسابات فيه أسبوعياً أو أسبوعين إن لم يكن جميع المعاملات القديمة المذكورة يومياً كما نص على ذلك في هذا النظام .

١١٦ - أ - على مأموري المحاسبة في المراكز الموجودة فيها أن يقابلوا أسبوعياً في نهاية كل شهر أيضاً دفتر الحساب الخاص مع البنك بالمعاملات القديمة في دفتر الصندوق ويضمن أن يتأكدوا مأموري المحاسبة من أن جميع

المبالغ المدفوعة للبنك قد أدخلت في دفتر الصندوق خلال الشهر الذي دفعت فيه .

ب - على جميع المحاسبين ومأموري المحاسبة المشرح لهم بأن يكون لهم حساب في البنك أن يقدموا مع حساباتهم الشهرية بياناً بحسابهم مع البنك بين بالتفصيل التحويلات غير المدفوعة والدفعات غير المقبوضة وأن يقدموا كذلك شهادة الرصيد موقعة من مدير البنك .

١١٧ - على مأموري المحاسبة أن يوقعوا على دفاتر الصناديق يومياً بعد أن يتحققوا من صحة حساباتهم .

١١٨ - يجب اختيار وزير المالية في الحال بكل فرق أو تبان يظهر في رصيد الصندوق أو البنك ويتعذر إيضاحه معرفة منشأه .

١١٩ - كل رصيد زائد لا يمكن إيضاحه أيضاً مرضياً وإجراء تسويته يقيد إيراداً وكل نقص لا يمكن إيضاحه أيضاً مرضياً وإجراء تسويته يضمنه مأمور المحاسبة المسؤول .

١٢٠ - عندما يسلم أحد مأموري المحاسبة حساباته فعليه أن يورد دفتر الصندوق وأن يدرج فيه شهادة مؤداها أن التقد السلم إلى خلفه مرافقاً للرصيد المبين في دفتر الصندوق وعلى الموظف المستلم أن يدرج شهادة مؤداها أن القيمة المستلمة تتفق والرصيد المبين في دفتر وعلى شهادة مماثلة في السجل المختص عندما تكون الأشياء المسلمة مواداً ذات قيمة ، وبالإضافة إلى ذلك على المستلم والسلم أن يوقعا ما شهادة بوجود الصندوق أو المواد ذات القيمة على نسختين ترسل إحداها لوزير المالية وتحفظ الثانية لدى الموظف المستلم .

الفصل الثامن

التحويلات

١٢١ - لا يجوز قبول التحويلات باعتبارها مقبوضات نقدية إلا في الأحوال التي يعينها وزير المالية حيث لا يكون قبول التحويل مجزئاً بمحقق الحكومة ويستثنى من ذلك : -

١ - التحويلات التي وقع عليها مدير البنك المحلي التي هي مسحوبة عليه متعمداً بقبولها ، أو

٢ - التي كفلت بكتاب موجه لوزير المالية من مدير البنك المحلي التي سحبت عليه .

١٢٢ - أ - يجوز للمحاسب أن يصرف التحويلات التي يسحبها الموظفون في المراكز التي يقيمون فيها على أن :

١ - لا يكون فرع لا ي بنك في ذلك المركز .

٢ - لا يتجاوز تحويل موظفي الصف الأول غير المسددة في أي وقت (١٠) دنانير أردنية ، و (٥) دنانير أردنية للموظفين الآخرين .

٣ - لا يتجاوز مجموع قيمة التحويلات المبرورة في غضون الشهر نائب الموظف الشهري

٤ - لا يتقاضى الموظف راتبه عليها .

ب - يجوز للمحاسب دون أن يبين سبباً ما أن يرفض صرف أي تحويل كان .

١٢٣ - يجب تنظيم جميع التحويلات لأمر وزير المالية أو المحاسب المختص .

١٢٤ - يجب أن تكون جميع التحويلات مسطرة كي لا تصرف إلا حساباً ، وإذا لم تكن كذلك فعلى الموظف الذي استلمها أن يضع عليها حين الاحتلام سطرين متوازيين تأمينا لهذه الغاية .

١٢٥ - التحويلات التي تستلم في مركز لا يوجد فيه بنك يجب أن يعبرها المحاسب المرسل لأمر المحاسب في المركز الذي أرسلت إليه .

١٢٦ - جميع التحويلات الواردة تسلم إلى البنك في يومها أما في المركز حيث لا يوجد فرع للبنك فيجب إرسالها في اليوم

يوم استلامها إلى محاسب المركز الذي سحبت عليه وتضمن المستندات باعتبارها نقوداً متفرقة بين صناديق المال .

١٢٧ - لا يجوز الحوالات البريدية عند استلامها وتدفيع البنك في ذات اليوم . وفي المراكز التي لا يوجد فيها بنك ترسل

كحوال إلى أقرب محاسب يحفظ لديه حساباً للبنك . الحوالات المالية يجب أن تسطر وتدفع للبنك في يوم

استلامها في حالة تقديم حوالة مالية مركز يودي في مدينة لا يوجد فيها بنك فيحول الحوالة إلى مدير البريد المحلي

حرفاً لتوديعه في ثلاث نسخ مواضعة فيها تفاصيل الحوالة المالية كرقمها التسلسل وتاريخ إصدارها ومركز

هذا من الأصول

اصدارها وقيمتها . الحزالات المسخوبة على مكتب البريد في المراكز الاخرى تحول الى محاسب المركز المسخوبة عليه الحزالات . ولا يجوز في اي حال من الاحوال لمحاسب المركز او اي محاسب آخر ان يقبض قيمة الحزالات المالية او البريدية من مكاتب البريد نقدا .

١٢٧- يجب ان ترسل التحاويل والاوراق الاخرى ذات القيمة بواسطة البريد المضمون وان تختم غلافها او طرودها باعتناء ، اما اوراق النقد فلا يجوز ان ترسل بالبريد .

١٢٨- لا يجوز في حال من الاحوال قبول التحاويل ذات التاريخ المتقدم .

١٢٩- لا يجوز قبول السفاتج (البوالص) والكسبالات دون موافقة وزير المالية .

(الدفع بالتحاويل)

١٣٠- حينما يوجد حساب مع بنك تجري جميع الدفعات التي لا تقل عن خمسة وعشرين دينارا بتحويل موقع من الحاسب المفوض ومثنى عليه بتوقيع موظف آخر في الدائرة بعينه وزير المالية للقيام بهذا العمل .

١٣١- على رؤساء الدوائر ان يجزوا وزير المالية عن الاشخاص المحولين حق التوقيع على التحاويل .

١٣٢- اذا كانت هذه التحاويل تزيد على (٥٠٠) دينار فيجب ان يوقعها وزير المالية او من ينسب به بالاضافة لتوقيع الموظفين المذكورين في المادة (١٣٠) وفي جميع الاحوال يجب ان يوقع على الاوروم من وقع على التحاويل من الموظفين .

ب- نقد الاوراق التسلسلة للتحاويل المسخوبة في دفتر الصندوق في العمود المخصص لهذا الغرض ويشار فيه الى تفاصيل كل تحويل ابطال وتبرز التحاويل عند تقديم الحساب للتدقيق .

١٣٣- يجب ان تنظم (للاور) جميع التحاويل التي يسحبها مأمورو المحاسبة وان تسطر حينما تكون قيمتها تزيد على مائة دينار ويستثنى من ذلك التحاويل المسخوبة لاسم معتمدي الدوائر .

١٣٤- ان طلبات فتح الحسابات في البنك لاغراض رسمية تقدم الى وزير المالية من قبل رؤساء الدوائر وجميع الحسابات التي وافق على فتحها بهذه الصورة يجب ان تكون باسم الموظف الرسمي .

١٣٥- يستحصل على دفاتر التحاويل من البنك واساولا يجوز لمأموري المحاسبة ان يكون في حوزتهم من دفاتر التحاويل زيادة على احتياجاتهم العادية وعند ترصيد الحساب نهائيا يجب ان يعيدوا بانفسهم للبنك دفاتر التحاويل غير المستعملة وان يطولوا ما هو غير مستعمل منها في الدفاتر الجاري استعماله .

١٣٦- يجب ان تحفظ اروم جميع التحاويل الرجوع اليها حين الحاجة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

١٣٧- تحفظ دفاتر التحاويل غير المستعملة او التي استعمل قسم منها في الصناديق البريدية ان امكن ذلك او توضع في مكان معقول .

١٣٨- التحاويل التي يسحبها مأمورو المحاسبة غير تابعة لطوائع .

الفصل التاسع سجلات النفقات

١٣٩- عندما تقضى الضرورة ان يكون في جورة موظف غير محاسب اموال لانفاقها على خدمات عامة لا يمكن تقديم مستندات من اجلها الى المحاسب رأسا فيعطى سلفة نفقات بالتدوير الذي يصادق عليه وزير المالية .

١٤٠- سجلات النفقات نوعان هما :
أ - سجلات نفقات مؤقتة ولمدة معينة تسدوكل منها على حدة ويصورة كاملة في كل حالة .
ب - سجلات نفقات دائمة وهي التي يجري محسوبا من وقت الى آخر بتقديم مستندات المبالغ المدفوعة من اجلها الى وزارة المالية لاجل استبدالها بما يبادل قيمتها من النقود .

١٤١- تسريلا لاجل قضاء الحاجات يعطى القضاة وسكام الصلح سجلات دائمة النفقات بدفع منها اذيات الاملاك ونفقات الشهور على ان يتقدم حامل نفقة السلفة في المادة ١٤٨ وبالطريقة المالية الصادرة لتدقيق نفقات الشهور .

كل ما من الاموال

١٤٢- يقدم رؤساء الدوائر طلبات سجلات النفقات الى وزير المالية على ان تين الضرورة لسلفة النفقات في الطاب لينا فلما ، ويجب ان يقتصر في سلفة النفقات على اقل مبلغ يتفق مع الحاجة وان تكون مدتها قصيرة بقدر ما يكون ذلك معقولا ومناسبا .

١٤٣- يصدر وزير المالية اوامر سجلات النفقات على اربع نسخ يحتفظ كل من وزير المالية ومدير تدقيق وتحقق الحسابات ورئيس الدائرة ومحاسب المركز بنسخ منها .

١٤٤- يذكر في مستند الدفع رقم وتاريخ امر سلفة النفقات كما ابلغا من قبل وزير المالية وحين الدفع يوقع حامل السلفة على المستند اشعارا بالاستلام .

١٤٥- تصنف المستندات تحت عنوان سجلات النفقات مع اسم الشخص الذي دفعت له واسم وظيفته وحين تسديدها تصنف كذلك بهذه الصورة مستندات الدفع المقدمة الى وزارة المالية لتسوية المصروفات من حساب السلفة تنفق لحساب الفصل والمادة التي صرفت المبالغ من اجلها .

١٤٦- على حامي سجلات النفقات ان يراعا جميع الانظمة المتعلقة بمراقبة اتفاق الاموال العامة ومعاملات التأدية .

١٤٧- على جميع حامي سجلات النفقات ان يسكروا دفتر صندوق لسجلات النفقات في الشكل الذي يعينه وزير المالية وان يقدروا فيه جميع المقبوضات والمصروفات المتعلقة بكل سلفة نفقات وتطبق هذه القاعدة على سجلات النفقات الخاصة بالبرقيات وطوائع البريد .

١٤٨- عندما تزيد سلفة النفقات على خمسين دينارا يفتح حامل السلفة حسابا في البنك باسمه الرسمي ويكون محظورا على حامي سجلات النفقات ان يتجاوزوا ارصدة حساباتهم في البنك ، واذا زادت قيمة التحويل المسحوب على البنك على مائة دينار فيجب ان يحمل التحويل توقيعين .

١٤٩- ترد جميع النفقات كاملة في التاريخ المعين في الامر المخصص بها او قبل ذلك التاريخ اما سجلات النفقات الدائمة فتبقى قابلة للاستعمال في غضون مدة خدمة حاملها الا انها تنتهي لدى تغييره وحسب ما يوجب ردها كما هو مصرح في الامر المذكور آنفا .

وعندما يذكر تاريخ معين لانتهاء مدتها او يكون ذلك مرهونا باحوال معينة في امرها يطلب من المحاسب ومأموري المحاسبة ان يتحققوا من ان سلفة النفقات قد جرى محسوبا في تاريخ الاستحقاق او قبله كما يجب ، اما سجلات النفقات التي تستحق في ٣١ آذار فيجري محسوبا قبل انتهاء السنة المالية وكذلك جميع مستندات النفقات المدفوعة بواسطة اي موظف من حامي سجلات النفقات خلال السنة المالية فانه يجب ان تقدم الى اقرب محاسب من اجل ردها قبل آخر يوم من ايام العمل من السنة او قبل ذلك التاريخ كما يجري ادخالها في حساب تلك السنة .

١٥٠- يقيد في قيمة الوصول المعطى مقابل سلفة النفقات المردودة مقدار ما رد منها نقدا وما رد بتقديم مستندات بقيته ويعتبر حاملو سجلات النفقات مسؤولين عن كل ما يؤدونه من دفعات غير مخصص بها او غير صحيحة او على غير ما يجب ولو ان تلك المستندات قد قبلها المحاسبون .

١٥١- اذا وجد المحاسب عند انتهاء السنة المالية انه بالنظر لعدم الرد عن الاستقاضات او لنسب آخر ان المستندات المتعلقة بسلفة النفقات التي ينبغي ردها او اجراء محسوبا قبل ختام السنة لا يمكن ان تدخل في دفتر الصندوق في الوقت المعين فيرسلها حينئذ الى وزير المالية لاجلها مع حسابات الحكومة النهائية بواسطة تسوية اذا امكن ذلك قبل ان يتم تصنيف هذه الحسابات ويجب ان يربط تقرير بالمستندات المذكورة .

١٥٢- يعلم المجلسون وزير المالية عندما يقصر حامل سلفة النفقات في اجراء محسوب السلفة المطبقة له في الوقت المعين في امرها .

١٥٣- على حامي سجلات النفقات ان يثبوا بيانا سنويا او كل ربع سنة بالشكل التالي ويقدم هذا البيان الذي يجب تنظيمه على ثلاث نسخ من قبل المحاسب الى وزير المالية مع حساب الشهر الذي يتعلق به ، وعلى حامي السجلات

التي تزيد على خمسين ديناراً أن يقدموا بيانهم كل ربع سنة وعندما تكون التبعة دون الخمسين ديناراً تقدم سنوياً.

حامل السلفة

رقم الامر

تاريخ اصدار سلفة النفقات

تاريخ انتهاء الاجل المبين في الامر

اشهد بأنه عند انتهاء العمل في اليوم من شهر سنة ١٩

كان حساب سلفة النفقات الموجودة باسمي صحيحاً وبيانه كما يلي :-

الرصيد في البنك بموجب شهادة البنك

وقائمة التحويلات غير المدفوعة والمردود المربوط

النقد الموجود (يلزم)

مستندات النفقات غير المستردة (تبرز)

المجموع، وهذا يكون مطابقاً لمجموع امر سلفة النفقات

توقيع حامل سلفة النفقات

التاريخ ١٩ / /

اشهد بان البيان المدرج في اعلاه صحيح وان مستندات الدفع التي ابرزت الي للاطلاع عليها صحيحة وهي تختص بمصرفات انقفت فعلاً بصورة ضرورية .

توقيع المحاسب

التاريخ

يعطى مع امر السلفة لجميع حاملي سلفة النفقات فاذج قمتهم من انفاذ هذا الشرط وعندما يطلب البيان لكل ربع سنة يوقعه المحاسب في اليوم الثلاثين من حزيران والثلاثين من ايلول والواحد والثلاثين من كانون الاول والواحد والثلاثين من آذار او في يوم العمل الاخير الذي يسبق هذه التواريخ وفي جميع الاحوال التي يستحق فيها رد سلفة النفقات على المحاسب ان يدخلها في الحساب بتمامها في او قبل التاريخ المبين في امرها وان يعطى الموظف حامل سلفة النفقات وصولاً ذا اربعة مقابل مجموع تلك السلفة .

تعطى نسخة من الشهادة المدرجة في اعلاه الى الاشخاص الاتية امهاتهم :-

١- الى حامل السلفة .

٢- الى المحاسب .

٣- الى المحاسب ليوصلها الى وزير المالية مع الحساب الشهري .

١٥٤- يقيد المحاسبون ما يعطى ويسترد من جميع سلفات النفقات في دفاتر خاص تدون فيه المعاملات المتعلقة بحساب حامل سلفة النفقات مطوياً كان ذلك ام ذمة حسب الاقتضاء ويذكر رقم امر السلفة في كل لعامة .

١٥٥- ان حسابات حاملي سلفات النفقات تكون عرضة للتدقيق من قبل المحاسبين الذين من حقهم ان يشيخوا من صحة ارصدة النقد والبنك المتعلقة بالسلفات المذكورة ، وعلى محاسبي المراكز ان يفتشوا حسابات حاملي سلفات النفقات التي تزيد على خمسين ديناراً كل ثلاثة شهور وما جاوز ذلك في كل سنة وان يقدموا تقريراً عن تفتيشهم الى وزير المالية .

١٥٦- على حاملي سلفات نفقات الطوائع البريدية ان يسكروا لما حساباً يبين كميات الطوائع المستعملة وكيفية استعمالها ومؤلا يحظر عليهم استعمال الطوائع المذكورة لاغراض سوى اقصاها على الرمال والترجمة .

١٥٧- يمكن تحويل السلفة من حاملها الى آخر اذا احين ذلك من قبل وزير المالية خطياً على ان تعمل برادة السلفة لاسم الموظف بصلته الرسمية وبموجب شروط الزيادة وعلى الموظف الذي يملك السلفة ان يستعملها على برادة خطية من خلفه واعرفان يعطى بثلث السلفة السابقة وان يحال بقية من قبل رئيس الدائرة الى وزير المالية .

الفصل العاشر السلفات

١٥٨- يجوز لوزير المالية ، بناء على طلب رؤساء الدوائر ، ان يعطي سلفات شخصية غير السلفات النصوص عليها في أنظمة خاصة للموظفين تناولوا بصورة دائمة الى مركز آخر او عند تعيينهم لأول مرة على أنه لا يجوز ان يتجاوز هذه السلفات مرتب شهر واحد عدا الملاوات ويجب ان يقتنع رؤساء الدوائر في احوال كلهم ان الموظف قد أصبح نجاة ثقة فورية وإضافة لا يقل مقدارها عن مبلغ السلفة التي نسبوها كما ويجوز لوزير المالية ان يمنح سلفات لا تزيد عن راتب الموظف الأساسي في ظروف خاصة يقتنع بها .

١٥٩- رؤساء الدوائر مسؤولون عن مراقبة استرداد السلفات الشخصية بمقتضى أحكام الشروط التي أعطيت تلك السلفات بموجبها وهذا لا يرفع المسؤولية عن المحاسبين فيما يتعلق بأخذ الاجراءات لاسترداد السلفات المتأخرة .

١٦٠- تسترد السلفات الشخصية من الموظفين الذين يتقاضون رواتب سنوية تبلغ ثلاثمائة وأربعة وعشرين ديناراً فما فوق على ثلاثة أقساط شهرية متساوية ، أما الموظفون الذين تقل رواتبهم عن ثلاثمائة وأربعة وعشرين ديناراً تسترد السلفات منهم على حصة أقساط شهرية متساوية ما لم يأمر وزير المالية في كلتا الحالتين بخلاف ذلك .

١٦١- على كل محاسب ان يسلك دفتراً للسلفات يخصص فيه حساب منفرد لكل سلفة وتدوّن الحسابات بصورة تبين كل مبلغ مسترد على حدة وتساعد على معرفة الرصيد الباقي اذا كان هنالك من رصيد بحيث يسهل التثبت من صحته . يجزى المحاسبون وزير المالية بأية سلفة قد اغفلت بالمرء أو تأخر استرداد أقساطها في الوقت المعين .

الفصل الحادي عشر الامانات

١٦٢- على كل من مأموري المحاسبة ان يسلك دفتراً للامانات يحتوي حساباً منفرداً باسم الشخص او العهد او الشروع الذي من اجله او الخدمة التي سببها دفعت الامانة وتدوّن للبالغ التي ترد بصورة تمكن بسهولة من التثبت من صحة الرصيد . بد اماً فيما يتعلق بمأموري الاجراء فيجب ان يحتوى دفتر الامانات حساباً واحداً لكل قضية اجرائية ويعرف هذا الحساب بوضع رقم الدعوى الخاص في الدفتر المذكور ، ويجب ان يذكر رقم الدعوى في جميع مستندات القبض والصرف المتعلقة بامانات الاجراء .

ج- لا يدفع شيء من الدوائع سواء لسد مصاريف الشهود او اجور البريد . الخ أو للمحكوم لهم اولاصحاب الدوائع الا بتفويض خطي من القاضي او حاكم الصلح ثم بعد اذن الدفع على ثلاث نسخ يدرج فيه رقم وتاريخ مستند القبض ويشير الى القضية التي تتعلق بها الوديعة وبعد توقيعه من قبل القاضي او حاكم الصلح ترسل النسخة الاصلية والنسخة الثانية الى امين صندوق المحكمة للدفع وتحفظ النسخة الثالثة في ملف القضية المختص للرجوع اليها عند فحص الحسابات .

١٦٣- كل امانة لا يطالب بها بعد مضي خمس سنوات من نهاية السنة المالية التي تسلمت فيها تهتد بحساب الإيرادات العامة من قبل وزير المالية وعلى الموظف المسؤول ان يزود وزارة المالية بمسند يذكر فيه رقم وتاريخ مستند القبض والمبلغ توطئة لعمل التنوية اللازمة في حسابات المالية ولا يجوز دفع هذه الامانة بعد ذلك الا باذن من وزير المالية .

ب- على مأموري المحاسبة ان يارضوا شهراً حسابات الامانات التي لديهم بحسابات وزير المالية للقبالة لها وكل فرق او تبائن لا يمكن ايضاحه ايضاحاً تاماً او تصحيحه في الحال يعطى المحاسب عنه معلومات الى وزير المالية .

١٦٤- على المحاسبين ان يقدموا الى وزير المالية شهراً بيانات تشمل على ارصدة الحسابات التالية كما هي مبينة في دلائر الامانات للمنسوبة لدى مأموري المحاسبة وعلى ارصدها كما هي مبينة في دلائر الامانات لديهم :-

١- حسابات امانات مأموري الاجراء .

٢- حسابات امانات المحاكم .

٣- حسابات امانات اخرى يطلتها وزير المالية .

١٦٥- يقدم مدير الجمارك الى وزير المالية شهراً خلاصة حسابات امانات الجمارك على النموذج المعين .

هذا من الأصول

الفصل الثاني عشر شهادة الراتب

- ١٦٦- لا يجوز أن يدفع المحاسبون رواتب من غير أن يوافقهم بصيغة أو غير مصفوفة بتجاوز راتب الواحدة منها ستة دنانير شهرياً ما لم تربط براءة التشكيكات بمسند الراتب الأول أو يشار إلى رقمها وتاريخها على المسند.
- ١٦٧- على كل موظف دفع له راتبه خارج المملكة الأردنية الهاشمية في غضون اجازته أن يبرز عند عودته شهادة دفع آخر راتب وذلك قبل أن تدفع له مرتباته في المملكة، أما إذا جرى دفع الراتب في غضون الاجازة عملياً فيدوم على دفعه بالصورة ذاتها بعد عودة الموظف إلى وظيفته ما لم يخبر وزير المالية بأي تغيير يرغب فيه.
- ١٦٨- يجب أن يتبى المحاسب فلا يدفع راتباً لموظف كان اعطاه شهادة دفع آخر راتب ما لم يرد إليه الشهادة المذكورة أولاً.
- ١٦٩- إذا أراد موظف أن يستوفي راتبه حيناً يكون في الاجازة بواسطة وكلاء التاج في لندن فعليه أن يستحصل من وزير المالية بواسطة رئيس دائرته على شهادة دفع آخر راتب وعلى وزير المالية أن يرسل إلى وكلاء التاج نسخة من هذه الشهادة.
- ١٧٠- يجب أن تحتوي شهادة دفع آخر راتب على تفاصيل المبالغ المستحقة للموظف أو عليه والشروط التي بمقتضاها يجب أن تسترد منه السلفات أو تقتطع المائدات المتأخرة.
- ١٧١- إذا أراد موظف ما أن يستمر في دفع راتبه عملياً حيناً يكون في اجازته خارج المملكة الأردنية الهاشمية فيجب عليه أن يبعث إلى رئيس دائرته في نهاية كل شهر بشهادة الحياة مصدقة من حاكم الصالح أو كاتب عدل أو رئيس ديني أو طبيب أو قنصل المملكة الأردنية الهاشمية أو مدير بنك لكي يمكن دفع راتبه.

الفصل الثالث عشر حفظ الأموال والطوابع وغيرها

- ١٧٢- أموال الحكومة والطوابع والمواد القيمة التي بحيازة أي موظف يجب أن تحفظ في البنك أو في صندوق حديدي ومن واجب ذلك الموظف أن يطلب تزويده صندوق حديدي عند اللزوم من وزير المالية.
- ١٧٣- يحظر على الموظفين أن يحفظوا في خزائهم لمدة لحظ أموال الحكومة أي أموال أو مواد أخرى لا تدخل ضمن نطاق عملهم الرسمي الذي يفرض عليهم قبض وحفظ هذه الأموال.
- ١٧٤- يجب إصدار إيصال بجميع الأموال أو المواد المسجلة للحفظ وتحفظ هذه الإيصالات بكل دقة من قبل الموظف المستلم.
- ١٧٥- يحفظ سجل خاص في كل مركز يبين به المواد المحفوظة والسلة ويوقع الموظف الذي بحيازته مفتاح الصندوق الحديدي على كل مادة استلمت أو سلمت.
- ١٧٦- تسلم للمستندات أو المواد القيمة للودعة للحفظ بطلب من الموظف للودع أو الشخص المتحول عند إبراز الوصل للمطى وقت الإيداع ويجب حفظ هذا الإيصال للرجوع إليه وقت الحاجة.
- ١٧٧- يجب التقيد بالتعليمات الآتية حول حفظ القوائم الاحتياطية للصادق الحديدي :-
- أ- عندما تكون القوائم الأصلية في حيازة عمادى الدوائر تحفظ للقوائم الاحتياطية لدى رئيس الدائرة المختصة.
- ب- عندما تكون القوائم الأصلية في حيازة رؤساء الدوائر أو محاسبى الأفضية تحفظ للقوائم الاحتياطية لدى وزير المالية أو البنك الذي يعبته.
- ج- تحفظ القوائم الاحتياطية في ظرف مغلق ومشتمل وتكتب أرقام القوائم والخزائن على ظهر الظرف كما وتسجل هذه المعلومات في سجل خاص.
- ١٧٨- يفرض على رؤساء الدوائر أن يحفظوا سجلات القوائم الاحتياطية التي بحيازتها موظفهم مبنياً وصفاً كاملاً لكل صندوق وصفة الموظف المسؤول عنها وعن حفظ القوائم الأصلية والاحتياطية المائدة لتلك الصناديق وعلى رئيس الدائرة أن يتحقق من أن آخر عن صحة هذه القيود وأن يخبر وزير المالية إذا وجد أي تباين نتيجة لتفتيشه.
- ١٧٩- يجب أن تحفظ مفاتيح الصناديق أو الخزائن المحصنة في حيازة الموظف أو الموظفين المسؤولين عنها وهم مسؤولون عن ضياع القوائم أو محتويات القوائم.

- ١٨٠- يجب أن يبلغ المسؤول رئيس دائرته فوراً إذا ضاع أو اُتلف مفتاح الصندوق المسؤول عنه وعلى رئيس الدائرة أن يعطي تقريراً مفصلاً يبين الظروف التي اكتشفت ضياع أو اُتلف هذا المفتاح إلى وزير المالية.
- ١٨١- يتحمل الموظف المسؤول تقفات تصليح أو صنع مفتاح الصندوق الذي اُتلف أو ضاع.
- ١٨٢- لا يجوز نقل أي صندوق من دائرة إلى أخرى أو من مركز لآخر في نفس الدائرة دون موافقة وزير المالية.
- ١٨٣- عندما تكون مفاتيح أي صندوق في عهدة أكثر من موظف فعلى أولئك الموظفين أن لا يرجعوا مكان الصندوق طيلة الوقت الذي يكون فيه مفتوحاً.
- ١٨٤- لا يجوز بأي حال من الأحوال حفظ أكثر من مفتاح واحد لصندوق واحد في حيازة أي موظف وعندما يمرض أحد الموظفين أو يؤذن يسلم للمفتاح إلى الموظف الذي يتدب للقيام بعمله.
- ١٨٥- يزود محاسبو المراكز بصندوق حديدي لمراكزهم ذات مفاتيح يحفظ أحدها لدى محاسب المركز والآخر مع موظف يتدببه وزير المالية. يكون محاسب المركز مسؤولاً عن محتويات الصندوق في مركزه، ويزود محاسبو المراكز بصناديق لامتلاء الصناديق ويكون حامل مفاتيحها مسؤولاً عن محتوياتها. يجب أن يسلم الرصيد النقدي الموجود لدى أمين الصندوق في آخر ساعات العمل إلى محاسب المركز لايداعه في خزانة المركز ولا يجوز في أية حال من الأحوال أن يحفظ النقد في خزانة أمين الصندوق ليوم التالي.
- ١٨٦- تحفظ طوابع الإيرادات في خزانة محاسب المركز ويطلب من المحاسب عند استلامه كمية من الطوابع أن يتحقق بنفسه من أن العدد مضبوط بموجب مسند الإرسال وأن تمنح المظاريف المحتوية على الطوابع في حضور موظف آخر وأن يخبروا وزير المالية عن أي فرق قد يظهر.
- ١٨٧- على المحاسب أن يدقق سجل الطوابع مع موجودات الطوابع عند انتهاء العمل في اليوم الذي يباع فيه من هذه الطوابع وفي الحالات الأخرى أن يدقعه مرة في الأسبوع على الأقل وأن يوقع السجل في كل من هذه الحالات.
- ١٨٨- على المحاسبين أن يحصوا موجودات صناديقهم (عنا عن النقد والطوابع) مرة في الشهر على الأقل ويدققوها مع السجل المختص وأن يخبروا مدير دائرتهم عن أي فرق يظهر نتيجة لهذا الفحص الذي عليه أن يخبر وزير المالية بذلك.
- ١٨٩- يقتصر استعمال الصناديق التي بحيازتها غير محاسبى المراكز على الموجودات البينة أدناه:
- أ - حفظ الإيرادات المبلغ لا يزيد على خمسين ديناراً
- ب - حفظ قيمة السلفة التي بحيازتها ذلك للموظف
- ج - قيمة المبالغ المدة للتوزيع
- ١٩٠- عند إجراء الاستلام أو التسليم بين مأموري المحاسبة يسجل ذلك في سجل الصندوق وسجل الطوابع أو أية سجلات أخرى قيد فيها شيء من موجودات الصندوق وعلى رؤساء الدوائر أن يراقبوا أن القوائم التي بحيازتها أو عهدة موظفهم قد أمنت في بناء جدار الدائرة أو بتوثيقها توثيقاً محكاً لبناء العبارة.

الفصل الرابع عشر أعلى حد للأرصدة

- ١٩١- يصدر وزير المالية من آن لآخر تعليمات تتعلق بأعلى حد للأرصدة التي يجوز الاحتفاظ بها لدى محاسبى الخزينة والدوائر الأخرى.
- ١٩٢- يخبر المحاسبون وزير المالية بما زاد على الحد الأعلى للرصيد مما يمكن نقله وتحول النقود من هذا القليل لحساب وزير المالية بواسطة البنك في المركز وفي حالة عدم وجود بنك في المركز ترسل هذه النقود تحت حراسة كافية إلى بنك الحكومة.
- ١٩٣- في حالة تمدي الحد الأعلى للأرصدة فعلى المحاسبين أن يذكروا أسباب عدم تحويل هذه الزيادة بدقتر الصندوق واعلام وزير المالية بذلك حالاً.
- ١٩٤- يعين وزير المواصلات (البريد) من آن لآخر بموافقة وزير المالية أعلى حد للكليات التي يمكن حفظها لدى مكاتب البريد من الطوابع البريدية وطوابع الواردات والأدوات البريدية.
- ١٩٥- يعين وزير المالية من آن لآخر أعلى حد للكليات التي يمكن حفظها لدى مأموري المحاسبة.

هذا من العمل

الفصل الخامس عشر

نقل النقود

١٩٦- يوافق جميع ارساليات النقود والاوراق النقدية المنقولة خفراء من الجنود وعندما يحتاج مأمور المحاسبة الى جنود من اجل هذه الغاية يقدم طلباً الى الممثل المحلي للجيش العربي الاردني وبين في الطلب عدد صناديق النقود اكياسها والمبلغ المراد نقله (ذهباً او فضة او نيكلا او اوراقاً نقدية) والمكان الذي سيجري النقل اليه بواسطة النقل والوقت المعين له قبل مدة مناسبة ، وعلى مثل الجيش العربي ان يعين القوة المطلوبة للحراسة مراعي في ذلك ظروف الارسالية .

١٩٧- عندما تزيد ارسالية النقود او الاوراق النقدية المراد نقلها من مركز الى آخر على (٥٠٠) دينار فعلى المحاسب المرسل ان يدعو لجنة تتألف من موظفين اثنين لاعد النقود المنقولة .

١٩٨- على اعضاء اللجنة ان يعدوا العملة والاوراق النقدية وان يضموها بحضور المحاسب في اكياس وان يحتفظوا هذه الاكياس بخاتم المركز وان يصاقوا رقماً على الاكياس تبين محتوياتها ويوقعوا على هذه الرقعة ويؤرخوها .

١٩٩- يشهد المحاسبون وعضو اللجنة حزم طرود العملة والاوراق النقدية ويتحققون من ان ربط الطرود قد اوتق باحكام ولها عتومة بخاتم المركز .

٢٠٠- تسلم الطرود الى الجنود الخفراء حالاً يتم ربطها وختمها وعندما لا يكون الجنود متاعين تحفظ الطرود في المكان الحصين او الحراثة الحديدية ريثما يتيسر للجنة ان تسلمها .

٢٠١- ليس للمحاسب مها كان الامر ان يتصل بالطرود بعد وضعها في المكان الحصين او الحراثة الحديدية الا اذا كانت ذلك بحضور اللجنة .

٢٠٢- تنقل ارساليات النقود المنقولة على الطرق العامة لاستعمال السيارات لهذا الغرض او بالسكة الحديدية .

٢٠٣- سالتا تصل ارسالية الى مركز يوجد فيه بنك يعامل الحكومة بحضر المحاسب عددا او يوزع لاجد موظفيه ان يحضر هذا العد وعلى هذا الموظف ان يتحقق من ان الطرود والحوائث كانت سالمة قبل ان تفتح وان عددا اجري بالضبط وعند الانتهاء من ذلك يوقع بمثل كل من البنك والمحاسب على الشهادة المدرجة في ذيل مستند ارسالية النقود المنقولة .

٢٠٤- حالما تصل ارسالية الى مركز ليس فيه بنك يعامل الحكومة يتحقق المحاسب من ان الحوائث والطرود سالمة ويدعو بها امكن من السرعة لجنة مؤلفة من ثلاثة موظفين لاعد ارسالية واذا لم يكن من المستطاع تأليف لجنة من ثلاثة موظفين فيجوز تشكيلها من موظفين اثنين على ان يضم في هذه الحال الى شهادة اللجنة تقريراً يوضح الاحوال التي لم يكن بالاستطاعة معها تعيين عضو ثالث وعندما يتم فحص ارسالية بهذه الصورة فلا اللجنة الشهادة المدرجة في ذيل مستند ارسالية وتوقع عليها واذا ظهر اي تبين فعلى المحاسب حينئذ ان يأمر باعادة التعداد .

٢٠٥- اذا وجدت اية طرود غير سالمة فيجب ان يقدم عددها على غيرها وعلى المحاسب في هذه الحالة ان يحضر العد بالذات حتى اذا وجد اي نقص رفع تقريراً عنه الى وزير المالية .

٢٠٦- يجوز الاستغناء عن لجنة التعداد في الاحوال التي يستطيع المحاسب المسؤول ان يوافق النقود المنقولة انما لا يجوز في هذه الحال ان يستغنى عن قوة الحراسة .

٢٠٧- تعوز جميع معاملات ارساليات النقود على ثلاث نسخ تحفظ النسخة الاصلية منها لدى المحاسب الذي ارسل النقود المنقولة ويثبت بالنسخة الثانية والثالثة الى المحاسب الذي ارسلت اليه فيوقع عليها دلالة على استلامه المبالغ ويعد النسخة الثانية الى المحاسب مرسل النقود المنقولة مع وصول ذي رقم من وصولات الخزينة ويحفظ النسخة الثالثة لتأريده القيد في دفتر الصندوق وعلى المحاسب المرسل ان يربط وصول الخزينة بالنسخة الاصلية ويثبت بالنسخة الثانية من المستند الموقع عليه من المستر الى وزير المالية مع حساباته الشهرية .

٢٠٨- عندما ارسل النقود المنقولة الى البنوك التي تعاملها الحكومة في مستنداتها ان سلفها يدفع لحساب المحاسب في المعاطفة او وزير المالية .

٢٠٩- يجب ان تعطى معلومات برقية مقدما عن كل ارسالية نقدية ، ثم ثانية عند ارسالها لكي تتخذ التدابير لاستلامها وعلى المرسل ان يتأكد من ان ارسالية قد اعترف بوصولها والا فليعلم ان يقوم فوراً بالتعري عليها بأسرع الوسائل .

٢١٠- في جميع الاحوال على الموظف المستلم ان يعلم المحاسب المرسل برقبيا بوصول ارسالية .

٢١١- ترسل بركات ارساليات النقود بالطريقة الرمزية (شيفرة) .

٢١٢- اذا ظهر اي تبين في ارسالية ما فيجب ان يقدم في الحال تقرير الى المحاسب المرسل وان ترسل نسخة منه الى وزير المالية واذا كان التباين كبيراً فتجري التعديلات هاتفاً او برقبيا ويقوم المحاسبان بالاستقصاء التام .

٢١٣- يقيد مجموع المبالغ المبينة في مستندات ارساليات النقود في دفتر الصندوق في المركز المستلم ويصنف تحت حساب (ارساليات النقود المنقولة بين الصناديق) .

٢١٤- اذا وجدت زيادة ما في ارسالية فيجب ان تحسب هذه الزيادة امانة لاسم المحاسب المرسل ريثما يجري التحقيق في الحال بواسطة المحاسب المستلم .

٢١٥- اذا ظهر نقص ما فعلى المحاسب مستلم ارسالية ان يوزع بتنظيم مستند بقداره وان يقيد في دفتر الصندوق سلفة على اعضاء لجنة التعداد المرسة باعتبارها مطلوبة منهم على السواء وذلك ريثما تقرر المسؤولية .

٢١٦- تعد اللجنة المرسة مسؤولة عن اي نقص او عن اي عملة غير قانونية او مزيفة ارسالت ما لم تثبت المسؤولية على خلاف ذلك .

٢١٧- توخيا لصيانة ارساليات النقود يجب ان يوضع الذهب والاوراق النقدية عند ارسالها في اكياس او وزم على حدة وان يوزع هذان النوعان بين العملة الفضة او النيكل بصورة تجعل التزامها صعباً .

٢١٨- لا يجوز ارسال النقود والاموال النقدية في البريد .

٢١٩- على الموظفين الذين يرسلون النقود المنقولة الى ما يستغرق سفر يوم ان يقوموا بذلك في وقت يساعد على عدم بقاء ارسالية على الطريق بعد الغروب واذا امكن فليعلم ان يبعثوا بها في وقت يساعد على وصولها في غضون ساعات عمل البنك او الدائرة .

٢٢٠- يجب عند الامكان ان ترسل ارساليات النقود في وقت يساعد على وصولها الى المل الذي ارسلت اليه في شهر ارسالها ويعمل لتحقيق هذا الامر خاصة في آخر الشهر من السنة المالية لكي تكون تقارير لجنة التعداد السنوي عن الصناديق المختلفة مشتملة على جميع النقود الموجودة تحت عهدة وزير المالية .

الفصل السادس عشر

الدفاتر الحسابة والسجلات وغيرها

٢٢١- يطلب من كل محاسب ان يحفظ الدفاتر الرئيسية التالية : -

- ١ - دفتر الصندوق .
- ٢ - دفتر السلفات .
- ٣ - دفتر سلفات النفقات .
- ٤ - دفتر الامانات .
- ٥ - سجل جلود الوصولات والرخص ذات القسام .
- ٦ - سجل المستندات .
- ٧ - سجل الحوائث المالية .
- ٨ - سجل النقود .
- ٩ - سجل الوكالات وبرادات التامين لادارة التراكات .
- ١٠ - اية سجلات يأمر وزير المالية بحفظها .

هذا من الأصول

٢٢٢- على جميع مأموري الرخص أن يمسكوا سجلات للأشخاص الذين اعطيت لهم رخص وذلك بشكل يمكنهم من مراقبة تجديد الرخص الدورية في أوقاتها .

٢٢٣- ترقم بالمداد صفحات جميع الدفاتر الحسابة المخزونة او المستعملة فيها اذا لم تكن مرقمة .

٢٢٤- على مأموري الحاسبة ان يتحققوا من ان جميع الدفاتر قد مسكت بصورة صحيحة وانها مشتملة على العلامات لآخر تاريخ وان الارصدة والمجاميع قد عينت واثبتت فيها بالمداد .

٢٢٥- على مأموري الحاسبة ان يتبوا ان جميع ما يهدهم من السجلات والمستندات تحت مسؤوليتهم وان يحفظوا بها في خزائن حديدية مغلقة وكل نقص او ضياع من هذه السجلات او المستندات يعرضهم للمسؤولية .

الفصل السابع عشر

الرخص وجاود الوصولات

٢٢٦- على مأموري الحاسبة ان يمسكوا سجلات تفيد فيها فوراً تفاصيل جميع جاود الوصولات والرخص والتذاكر المستلمة والصدرة

١- وزير المالية هو الذي يزود محاسبي الاقضية او رؤساء الدوائر بدفاتر الاجيالات والرخص ذات القسائم .

٢- على محاسبي الاقضية ان يزودوا محسلي الإيرادات في الدوائر التي تقع ضمن منطقتهم بما يحتاجونه من هذه الدفاتر .

٣- على رؤساء الدوائر ان يخبروا وزير المالية بتوصياتهم لتزويد محسلي الإيرادات في دوائرهم بالدفاتر المالية المطلوبة .

٤- بعد ان يتحقق وزير المالية من ان محسلي الإيرادات قد قدموا الكفالات المطلوبة يوصي محاسب المنطقة بتزويدهم بما يحتاجهم من هذه الدفاتر .

٢٢٨- على مراقبي التوزيع ان يحفظوا بالقيود التالية : -

أ - سجل المهدة ويحدد فيه جميع الاجيالات والرخص المسلمة لهم من وزير المالية والتي توزع على محاسبي الاقضية ومحسلي الإيرادات وعليه ان يحدد كل نوع من هذه الدفاتر في صفحة خاصة .

ب - سجل التوزيع ويحدد فيه جميع ما يوزع على محاسبي الاقضية ومحسلي الإيرادات بالتفصيل وما يصاد من هذه الدفاتر ومن الأفضل ان يفتح سجل خاص لكل محاسب او محصل إيرادات اذا اقتضت الضرورة لذلك .

٢٢٩- تحفظ جميع هذه الدفاتر سواء كانت جديدة او مستعملة في خزائن مؤمنة ومغلقة وتكون خاضعة للتفتيش بين آونة وأخرى وعلى الموظف المسؤول ان يعطي فوراً تقريراً مفصلاً عن الظروف التي أدت الى فقدان اي دفتر نتيجة لهذا التفتيش . وعلى مراقبي التوزيع ان يخبروا وزير المالية ومدير التدقيق ، وعلى محسلي الإيرادات ان يقدموا تقاريرهم الى مراقبي التوزيع وعلى مراقبي التوزيع ان يتخذ الاجراءات اللازمة للتحقيق في الاسباب التي أدت الى هذا الفقدان وان يستحصلوا على اوامر وزير المالية ومدير التدقيق بهذا الصدد .

٢٣٠- يحفظ وزير المالية بسجل مهدة يسجل فيه جميع الدفاتر المالية التي يزودها محاسبي الاقضية ورؤساء الدوائر مع رقم وتاريخ مستند الصرف ويجب ان يبين هذا السجل جميع الدفاتر للمادة من قبل محسلي الإيرادات الى مراقبي التوزيع وعلى محسلي الإيرادات ان يزودوا مراقبي التوزيع بكشف شهري يبين عدد الدفاتر المالية المستعملة كلياً أو جزئياً أو غير مستعملة والتي لا تزال مجازتهم .

٢٣١- على محسلي الإيرادات ان يبدوا جميع الدفاتر المالية المنتهية والتي جرى تدقيق محتوياتها من قبل تدقيق الحسابات الى مراقبي التوزيع وعلى مراقبي التوزيع ان يزودوا وزير المالية بكشفات شهرية يبين الدفاتر المالية التي مجازتهم جديدة كانت أو مستعملة أو مدققة أو منتهية ، وعلى محسلي الإيرادات ان يزودوا مراقبي التوزيع في نهاية السنة بكشف يبين الدفاتر التي مجازتهم سواء كانت جديدة أو منتهية أو تحت العمل ، وعلى مراقبي التوزيع ان يزودوا وزير المالية بكشف يبين هذه المعلومات . (وعلى مراقبي التوزيع ان يزودوا دائرة تدقيق وتحقق الحسابات بكشفات شهرية يبين عدد وأرقام جاود الوصولات والرخص والشهادات والدفاتر المالية الأخرى ذات القيمة المرسلة الى فروع الدوائر الرئيسية في المركز والمقاطعات) .

٢٣٢- ترسل جميع الدفاتر المالية بموجب مستند صرف يحفظ لدى الموظف المستلم واذا كان إرسالها بالبريد فيجب ان تكون الرزم مسجلة ومشمعة .

٢٣٣- على الموظف المسؤول ان يسجل الدفاتر التي استلمها مع أرقامها الكاملة في سجلها الخاص وأن يدقق شخصياً رقم كل منها ويقتنع بصحة الترقم ، واذا ظهر نقص في جلد ما فيجب ان يعاد فوراً الى وزير المالية مع تقرير مفصل .

٢٣٤- أ - يجب ان تشتمل جميع جاود الوصولات والرخص على شهادة مطبوعة تتضمن انها صحيحة وأن يوقع على هذه الشهادة مأمور الحاسبة وذلك قبل ان توضع موضع الاستعمال ، وهذا نص الشهادة المذكورة : -

دقق من قبلي في هذا اليوم الـ من شهر سنة
فوجدته محتوياً ورقة مرقمة ترقيمياً صحيحاً .

سلم توقيع الموظف المستلم

ب - تكون الشهادة مطبوعة على القسم الداخلي من الغلاف وتحفظ مع القسائم .

٢٣٥- على المأمور المسلم ان يدرج التفاصيل التالية على الوجه الخارجي من أغلفة جاود الوصولات والرخص ذات القسائم وهذه الجاود تحفظ بما اشتملت عليه من القسائم .

أ - لمن سلم

ب - الدائرة

ج - المركز

٢٣٦- يعطى المستلم للسلم في جميع الاحوال وصولات خطية على مستند الاخراجات أو بصورة أخرى كتابية وذلك مقابل جاود الوصولات والرخص المسلمة أو المادة .

٢٣٧- على مأموري الحاسبة ان يستعملوا جاود الوصولات والرخص ذات القسائم حسب ترتيب استلامها ، ويجب ان تستعمل الوصولات والرخص وأن تدون في القيود تحت أرقام متسلسلة ولا يسمح بتمزيق أو تحريك أي نموذج مالي وعندما يلغى أي وصل أو رخصة أو أي سند مشابه يجب ان يذكر ذلك على نفس النموذج مع الاسباب التي أدت الى الغائه ويبقى محفوظاً مع نفس الدفاتر التابع له ، كما لا يسمح بقطع أي وصل أو رخصة أو أي مستند مشابه بقصد استعماله كمنوذج للطبع .

٢٣٨- مأمورو الحاسبة مكلفون ان يتحققوا دائماً من وجود كمية كافية لديهم من الجاود ذات القسائم ومن أن ما سلوه منها الى الموظفين الذين هم دونهم أو الى جباة الواردات قاصر على ما تتطلبه الحاجة الراهنة .

٢٣٩- تحفظ التذاكر وجاود الوصولات والرخص المستعملة أو التي استعمل قسم منها في مكان حصين مغلق بقال .

٢٤٠- لا تعطى جاود الوصولات أو الرخص التي تستعملها الحكومة الى البلديات أو المجالس المحلية أو أي هيئة أخرى .

الفصل الثامن عشر

تقديم الحسابات والجداول

٢٤١- على المحاسبين ان يقدموا الى وزير المالية لسبوعياً بعد نهاية العمل في ايام الخميس شهادة بالرصيد التقديري .

الحسابات الشهرية

٢٤٢- على المحاسبين ان يقدموا الى وزير المالية في غضون ثلاثة ايام بعد نهاية كل شهر الحسابات والجداول كما يلي : -

١- النسخة الاصلية مع دفتر التدقيق .

٢- مستندات القبض والصرف الاصلية على ان تحفظ النسخة الثانية لدى المحاسبين .

٣- شهادة الرصيد التقديري .

٤- بيان ارصدة البنك مؤيداً بقائمة البنك مع قائمة لتتأمل على التعاريف المتأخرة وكشف بين الرصيد الظاهر

هذا من الأصول

في مورد البنك في دفتر صندوق المحاسب مطابقاً لرصيد المحاسب في البنك في آخر الشهر كما هو مبين في شهادة البنك .

٥- بيان سلفات النفقات المصروفة والمستردة .

٦- بيان السلفات المصروفة والمستردة .

٧- بيان الأمانات المقبوضة والمردودة .

٨- جدول تسيق الواردات .

٩- جدول تسيق الصرفيات .

١٠- خلاصة الحساب .

١١- بيان المستندات المتأخرة .

٢٤٣- ترسل الحسابات والجداول المذكورة آنفاً مع كتاب على النموذج مطبوع لهذا الغرض وفي حالة عدم وجود مادة تعباً في خاتمة من الحالات المذكورة تشطب بالحبر ويوقع مقابلها من قبل المحاسب .

٢٤٤- على رؤساء الدوائر من تكون دوائهم مؤلفة ان يقدموا حساباتهم وجدولهم بما يمكن من السرعة بعد نهاية كل شهر وان يعلوا وزير المالية بسبب أي تأخير يقع من دون مبرر .

٢٤٥- على المحاسبين ان يعلوا وزير المالية بكتاب في غضون ثلاثة ايام من نهاية الشهر بمجموع الواردات والصرفيات الشهرية ويجب ان يصل هذا الاعلام الى وزير المالية قبل اليوم السابع من الشهر .

٢٤٦- أ- على المحاسبين تزويد وزير المالية خلال عشرة ايام بعد نهاية كل شهر بكشف على النموذج المختص بالتقديرات والتحصيلات والاعفاءات وبقايا الضرائب (عدا ضريبة الدخل) .

ب- على المحاسبين تزويد وزير المالية في نهاية كل شهر بكشوفات على النموذج المختص ببقايا القروض والسلفات المعجلة على مواد المصروفات كالقروض الزراعية وقروض البلديات الخ .

الحسابات الربيع السنوية

٢٤٧- أ- على رؤساء الدوائر ان يقدموا الى وزير المالية كل ربع سنة في نهاية حزيران وايلول وكانون الاول وآذار بياناً عن جميع بقايا الواردات (عدا واردات الضرائب) .

ب- على رؤساء الدوائر ان يقدموا كل ربع سنة في نهاية حزيران وايلول وكانون الاول وآذار الى وزير المالية كشوفات على ثلاث نسخ تبين بقايا الواردات (عدا الضرائب التي ينسب شطبها) .

ج- على رؤساء الدوائر ان يقدموا سنوياً وفي اقرب وقت ممكن الى وزير المالية بعد انتهاء السنة المالية كشوفات بفقدات المستودعات والتقد والتطبيقات كلاً على حدة التي جرى شطبها خلال السنة .

الفصل التاسع عشر

لجان التعداد والتفتيش

٢٤٨- يعين رئيس الوزراء لجاناً كل سنة لتعداد النفود والطوائع ومراجعة ارصدة البنك ، التي هي في حيازة وزير المالية ومأموري المحاسبة في المركز الرئيسي بعد نهاية العمل في آخر يوم يجري فيه العمل او قبل البدء في اليوم الاول من السنة الجديدة وكذلك يجري على قدر الامكان تشكيل لجان من قبل الرئيس الموما اليه لتقييم المهمة المذكورة في المراكز الفرعية .

٢٤٩- يعين رئيس الوزراء من آن الى آخر لجاناً تقوم على حين غرة بتعداد النقد والطوائع التي تحت حبرة وزير المالية ومأموري المحاسبة .

٢٥٠- أ- تكون لجان التعداد التي تشكل يتفحص المواد الآتية الذكر مؤلفة من رئيس وعضوين اذا امكن ذلك على ان يكون الرئيس موظف من المصنف الاول .

ب- ترفع نسخة عن تقرير كل لجنة من هذه اللجان مع شهادة موقعة من قبل مدير البنك تبين اوجدة البنوك وقت التعداد الى رئيس الوزراء ووزير المالية والدائرة المختصة بالحسابات .

٢٥١- على وزير المالية ان يقوم بالذات او بواسطة مندوب من قبله من آن الى آخر بتفتيش حسابات المحاسبين بصورة فجائية .

٢٥٢- على رؤساء الدوائر بما فيهم حكام المقاطعات وغيرهم من الموظفين الاداريين ان يقوموا من آن الى آخر بالذات او بواسطة مندوبهم بتفتيش حسابات مرؤوسهم على حين غرة ويشمل التفتيش (سلفات النفقات والطوائع وغيرها) على ان يقدم تقرير عن النتائج الى وزير المالية على النموذج المعين .

٢٥٣- على رؤساء الدوائر ان يعزوا الى موظف مستقل بان يقوم من وقت الى آخر بزيارات فجائية في اوقات دفع الرواتب والاجور وعليه حيث ان يقع على مستندات الرواتب والاجور وان يقدم تقريراً عن أي شذوذ يلاحظه وترسل نسخة من ذلك التقرير الى وزير المالية .

الفصل العشرون

القرطاسية والنماذج

٢٥٤- أ- تكون الدفاتر الحسابية والمستندات والنماذج وغيرها بما هو متعلق بالشؤون المالية على الاشكال المعينة في القانون او النظام او بصورة اخرى مصادقة من وزير المالية وعند الاستطاعة ينبغي ان تكون الدفاتر والنماذج المستعملة على شكل واحد .

ب- لا يجوز طبع الدفاتر الجديدة والنماذج والوصلات والرخص والمستندات ودفاتر الحسابات والنماذج الاخرى بما هو متعلق بالشؤون المالية الا بموافقة وزير المالية .

٢٥٥- تقدم الى مراقب التارزم طلبات الدفاتر والقرطاسية والمطبوعات على نحو ماورد في المادة () من نظام التارزم أي مرة في كل نصف سنة للدفاتر والقرطاسية اما المطبوعات فحسب الحاجة .

٢٥٦- على رؤساء الدوائر ومأموري المحاسبة ان يبذلوا جهودهم الشخصية للحيولة دون حيازة موجودات زائدة .

٢٥٧- على مأموري المحاسبة ان يحافظوا على ما يوجد لديهم من الدفاتر والقرطاسية بوضعها في محل له غل وان يبذلوا جهودهم للحيولة دون التبذير في استعمالها ويجب ان تمسك سجلات يقيد فيها جميع ما يستلم ويسلم من الدفاتر والقرطاسية على ان يفتش هذه الدفاتر ويوقعها ورئيس الدائرة المسؤول او بمثله المحلي في نهاية كل شهر .

الفصل الحادي والعشرون

انظمة الدوائر

٢٥٨- على وزير المالية ان يتحقق من ان كل دائرة من الدوائر الرسمية تتبع في تنظيم حساباتها طريقة موافقة للاصول الحسابية .

٢٥٩- لا يجوز ادخال تغييرات على الطريقة الحسابية المقررة دون موافقة وزير المالية .

٢٦٠- على رؤساء الدوائر ان يقدموا الانظمة التي تطبق في دوائهم خاصة الى رئيس الوزراء بواسطة وزير المالية للنظر فيها والموافقة عليها ويجب الاعتناء التام بملاحظة مبادئ هذه الانظمة المالية ومقتضاها .

الفصل الثاني والعشرون

مواد شتى

٢٦١- يجب تعليق اعلان في محل بارز في كل مكتب يبين الساعات التي يفتح ذلك المكتب في اثنتان لمعاطة العمل مع الجمهور .

٢٦٢- لا يجوز اجراء المعو في اية حسابات انما يجري التصحيح اللازم بشطب الارقام الزائدة حذفاً بخط واحد في الحبر الا ان تكتب الارقام الصحيحة فوقها بالحبر المذكور ويشهد الموظف المسؤول بالتصحيح وذلك بوضع توقيعهم حذاه .

٢٦٣- يعطى لكل محاسب خاتم بما هو مختص بالحرازة المالية ويحفظ هذا الخاتم في خزانة المحاسب ويستعمل لحتم

هذا من الاصل

بمقتضى المادة العاشرة من قانون الشرطة السينا

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٤-٣-١٩٥١

نصدر ارادتنا الملكية بتصديق النظام الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى انظمة الدولة :-

صادر بمقتضى المادة العاشرة من قانون مراقبة اشربة السينا رقم ٥٢ لسنة ١٩٥١

١- تستوفى الرسوم التالية عن طلبات عرض الاشرطة السينمائية كما يلي .

1901-3-17

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

وزير الداخلية
محمد عباس ميرزا

وزير العدل
هزاع المجالي

عقضي المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٦ - ٣ - ١٩٥١

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٦ - ٣ - ١٩٥١
تصدر ارداتنا الملكية بتصديق القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت وإضافته الى
قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

ضاديق النفوذ وجميع الطرود التي تحتوي اشياء ذات قبة ولا يعهد به الى موظف يكون دونه درجة . وعلى رؤساء الدوائر ان يحضروا اختتاماً من هذا القبيل لتستعمل في دوائرهم .

٢٦٤- عند وقوع أي اختلاس أو ضياع في الأموال الامنيّة أو الطوائع والرسولات ذات القسائم أو أموال الحكومة الأخرى فعلى مأمور المحاسبة المسؤول أن يعلم رئيس الدائرة بواقعة الحال فوراً وهذا عليه أن يجري التحقيق على الوجه الذي يراه موافقاً واستعان بالشرطة عند الحاجة .

ب- على رئيس الدائرة ان يعلم وزير المالية ومدير تدقيق والحسابات باي ضياع كهذا وعلى وزير المالية ان ينظر فيما اذا كان يجب اجراء التحقيق عدا الذي ورد ذكره في المادة السابقة الا اذا كانت وقائع التضيعة جلية بلاء تاما . ويعوز لوزير المالية ومدير تدقيق والحسابات ان يتعارفا في التحقيق اذا ظهر ان ذلك مرغوب فيه .

ج- على رئيس الدائرة ان يقدم بعد التحقيق وبلا ابطاء تقرير اضافيا مع تنسيبته الى وزير المالية وهذا يجوز له ان يطلب اية معلومات اخرى قد يحتاج اليها ثم رفع القضية الى رئيس الوزراء مع تنسيبته وملاحظات مدير تدقيق وتحقيق الحسابات اذا كان يوجد لديه ملحوظات .

٢٦٥- في الاحوال التي يستفاد فيها من خدمة مصلحة البريد ترسل جميع بيانات الحسابات والمستندات والطوابع والوثائق ذات القيمة بواسطة البريد المضمون.

٢٦٦ - يحق للوزير المختص موافقة وزير المالية شطب أية خسارة تقع في الأموال الاميرية اذا كانت قيمتها تتجاوز (٢٥) ديناراً وفيما ذلك لا تشطب أية خسارة إلا بتسبب من وزير المالية وقرار مجلس الوزراء العالي .

٢٦٧ - في حالة عدم وجود نص قانوني بالاعفاء يجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء على إعفاء الضرائب وبقاها بتسليم من وزير المالية .

٢٦٨ - تنشر أية أنظمة جديدة أو تعديلات للأنظمة المالية في الجريدة الرسمية .

٢٦٩ - أ - تحفظ الدفاتر الحسبية على اختلاف أنواعها وما يتعلق بها من الخلاصات والمستندات والوثائق الأخرى وما استعمل أو أبطل استعماله من جلود الوصولات والرخس ذات القسائم الخ ... مبدئاً لا تنقل عن المسند المذكورة في أدناه. وبعدئذ يحوز انقلاصها بموافقة وزير المالية

١ - القيود والسجلات الخاصة بالموظفين الخ . مما يمكن أن يحتاج إليه في تخصيص رواتب التقاعد والاكراميات أو الجزولية تحفظ مدة لا تقل عن ستين سنة .

٢ - دفتر الامتياز واليومية الرئيسيان ودفاتر الصندوق الخاصة بالجزئنة والدفاتر والسجلات الخاصة أو المخصصة بما فيها دفاتر المقررات وسجلات القروض وما يتعلق بها من القيود تحفظ مدة لا تقل عن عشرين سنة .

٣- الإصابات ودقات اليومية الثانية ومستندات القبض والعريف وما استعمل من جلود الوصولات والرخص والتذاكر والشهادات ذات الصائم والبقاى الأخرى ذات القيمة تحفظ مدة لا تقل عن سبع سنين .

الأخرى ذات القيمة إذا روي لزوم لذلك قبل القضاء السبع سنوات .

المالية أو الإدارة وهذا التقييمان إلى وزير المالية شهادة تؤيد وقوع الاختلاف.

٢٧٠- يجوز لوزارة المالية من آن الى آخر اصدار تعليمات لتأمين تطبيق هذا النظام .

١٧٧٠-١٧٧١ هـ. يهين بهار العظم اعقاب من ا-٤- (١٥٩)

1901-4-48

وزير المالية والاقتصاد

وزير المالية والاقتصاد

مطابق الثابت

قانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٥١

قانون رخص المهن

نسبة القانون المادة (١)
ويبدأ العمل به يسمى هذا القانون الموقت (قانون رخص المهن لسنة ١٩٥١) ويعمل به اعتباراً من أول شهر نيسان سنة ١٩٥١.

المادة (٢)
تعريف تعني كلمة (شخص) حيناً ووردت في هذا القانون فرداً واحداً أو أكثر وتشمل الشركة والمؤسسة والبيت التجاري والتجارة.
وتعني كلمة (مهن) حيناً ووردت في هذا القانون أية تجارة أو صناعة أو حرفة أو أي عمل آخر.

المادة (٣)
لا يعتبر صاحب المهنة مرخصاً ما لم يدفع رخصة مهنة بمقتضى أحكام هذا القانون ويؤدي الرسم المستحق على تلك المهنة.

المادة (٤)
مدة الرخصة وكيفية الحصول عليها - يعمل بالرخصة الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون لمدة سنة مالية كاملة تبدأ في اليوم الأول من شهر نيسان وتنتهي في غاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار.

ب- وفيما يختص بالشخص الذي يتعاطى مهنة للمرة الأولى في أي وقت خلال السنة المالية يعمل بالرخصة الصادرة له بمقتضى أحكام هذا القانون عن المهن التي لم يمتد من السنة المالية التي صدرت الرخصة خلالها.

المادة (٥)
١- على كل شخص يتعاطى مهنة عند تفتاد هذا القانون أن يقدم في غضون خمسة عشر يوماً طلباً خطياً إلى محاسب المالية في المقاطعة التي يزاول مهنته فيها للحصول على رخصة يبين فيه اسمه ونوع مهنة وعمل اقامته وإذا كان في هذه المهنة أكثر من شخص واحد لفتين في هذا الطلب أسماء الأشخاص الآخرين والبيانات اللازمة عنهم وفي كل الأحوال يذكر في الطلب اسم صاحب الملك الذي يتعاطى الشخص مهنته فيه.

ب- على كل شخص يتعاطى مهنة في أي وقت خلال السنة المالية أن يقدم الطلب الخطي المذكور في الفقرة (أ) من هذه المادة في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ مباشرته المهنة.

ج- تعفى الطلبات المذكورة في الفقرتين (١) و (ب) من هذه المادة من رسوم الطوابع.

المادة (٦)
أ- تكون الرخصة الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون شخصية حاملها وغير قابلة للتحويل إلا في الأحوال التي نصت عليها الفقرتان (ج) و (د) من هذه المادة.

ب- في الأحوال التي يتعاطى فيها المهنة أكثر من شخص واحد ينظم الرخصة باسم الشخص القائم بإدارة العمل وفي الأحوال التي يتعاطى فيها المهنة أكثر من شخص واحد تشكل شركة أو مؤسسة أو بيت تجاري أو نقابة تنظم الرخصة باسم وعنوان تلك الرخصة أو المؤسسة أو البيت التجاري أو النقابة.

ج- عند وفاة حامل الرخصة في أي وقت خلال السنة المالية والعلاج أو المرض أو السفر أو لأي سبب آخر يفتقضي طلباً خطياً من صاحب المهنة إلى المحاسب المالية في المقاطعة التي يزاول المهنة فيها للحصول على رخصة جديدة.

د- عند فتح شركة أو مؤسسة أو بيت تجاري أو نقابة أو إعادة تشكيلها تحت اسم آخر أو تشكيل آخر يجوز لها أن تتعاطى مهنتها بالاسم الجديد أو بالشكل الجديد بمقتضى الرخصة السابقة إلى أن تنتهي السنة المالية التي صدرت الرخصة خلالها بشرط أن لا يكون حذف العمل من نوع جديد.

هـ- وبشرط في الحالتين السابقتين إشعار وزير المالية والحصول على موافقة على الاستمرار بالعمل بالشكل الجديد.

المادة (٧)
عند إصدار الرخص بمقتضى أحكام هذا القانون تسوفي الرسوم المعينة في الجدول (أ) الملحق بهذا القانون.

المادة (٨)
الاعفاء من الرسم يعفى الأشخاص المذكورون في الجدول (ب) الملحق بهذا القانون من الحصول على رخصة مهنة أو تأدية الرسوم.

المادة (٩)
أ- لا يؤخذ رسم إضافي عن الشركاء الذين يشتغلون معاً في مهنة واحدة مهما بلغ عددهم.

ب- إذا تعاطى شخص أكثر من مهنة واحدة أو تعاطى بيع أصناف متعددة في محل واحد فيعتبر العمل الرئيسي أو الصنف الرئيسي أساساً لتقدير الرسم.

ج- إذا كان للشخص الواحد محل خاص بشكل عمل يمارسه فيؤخذ هذا الرسم عن كل عمل على حدة وفي الأحوال التي يكون فيها للشخص وكالات لشركات الزيت أو السيارات أو التابخين أو النقل البري أو البحري أو اطارات السيارات أو قطعها أو الماكينات على اختلاف أنواعها فيؤخذ رسم مستقل عن وكالة كل شركة.

د- إذا تعاطى شخص البيع بالجملة أو بالاشنات (المفرق) في وقت واحد فيؤخذ الرسم على أساس البيع بالجملة ويعتبر قايماً بالجملة كل من تعاطى البيع لبضاعة المفرق في المدن والقرى أو تعاطى الاستيراد والتصدير.

هـ- إذا كان للشخص مستودع في مركز عمله غير بضاعته فقط فلا يؤخذ رسم إضافي عن ذلك المستودع.

و- في الأحوال التي يشتغل فيها شخص تابع للرخصة بمقتضى أحكام هذا القانون بالتعهدات بموجب عقود خاصة لا تزيد قيمتها على خمسمائة دينار في السنة فلا يعتبر متعهداً ولا يؤخذ منه رسم إضافي، أما في الأحوال التي لا يكون فيها للشخص الذي يشتغل بالتعهدات مهنة خاصة تابعة للرخصة فيعتبر في الأقاليم ويؤدي الرسم المعلن في الجدول (أ) الملحق بهذا القانون، وتشمل هذه المادة ملتزمي أقلام البلديات الذين تحال عليهم بطريق المزايدة أو المناقصة أو بخلاف ذلك إذا تجاوزت قيمة الالتزامات ألف دينار في السنة.

المادة (١٠)
تعيين الرسم بالنسبة للصنف الأول والثاني من السنة يقين الرسم عن كل رخصة ويختلف باختلاف نوع المهنة كما هو مبين في الجدول (أ) الملحق بهذا القانون وأما الشخص الذي يبدأ بالعمل للمرة الأولى في أي تاريخ خلال السنة المالية فيكون مقدار الرسم المستحق عليه كما يلي:

أ- في أي تاريخ خلال النصف الأول من السنة المالية - مقدار الرسم كاملاً.

ب- في أي تاريخ خلال النصف الثاني من السنة - نصف مقدار الرسم الكامل.

المادة (١١)
الحصول على رخصة جديدة إذا فقد شخص الرخصة التي صدرت له أو تلفت تلك الرخصة عليه أن يقدم طلباً إلى وزير المالية

هذا من المأمور

بدل رخصة . يبين فيه واقعة الحال وإذا اقتنع وزير المالية بفقدان الرخصة أو تلفها فيجوز له أن يأمر بإعطاء رخصة غائبة أو تالفة . جديدة بدلاً من الرخصة المفقودة أو التالفة يعمل بها لمدة الباقية من السنة المالية بعد دفع رسم قدره عشرة في المائة من مقدار الرسم الأصلي .

تغيير نوع المادة (١٢)

١ - إذا أعطيت رخصة لشخص وغير ذلك الشخص نوع المهنة التي أعطيت الرخصة من أجلها فعلى الشخص المذكور أن يعلم في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ التغيير بحاسب المالية في المقاطعة التي يتعامل مهنته فيها بهذا التغيير وبعد ذلك تعطى رخصة بالعمل الجديد ، وإذا تبين أن الرسم الذي ينبغي تحصيله عن العمل الجديد يزيد على الرسم المدفوع سابقاً فعلى الشخص أن يدفع رسم الرخصة الجديدة على النحو التالي : -

١ - إذا وقع التغيير خلال النصف الأول من السنة المالية يدفع مقدار الفرق بين رسم الرخصة الجديدة ورسم الرخصة السابقة .

٢ - إذا وقع التغيير خلال النصف الثاني من السنة المالية يدفع مقدار الفرق بين نصف رسم الرخصة الجديدة ونصف رسم الرخصة السابقة .

ب - وإذا تبين أن الرسم الذي ينبغي تحصيله عن العمل الجديد أقل من الرسم المدفوع سابقاً فلا يرد فرق الرسم .

ج - إذا ترك حامل الرخصة العمل بتماماً في أي وقت خلال السنة المالية فلا يرد إليه الرسم الذي دفعه أو أي جزء منه .

تجديد الرخصة المادة (١٣)

أ - عند انقضاء السنة المالية التي أعطيت الرخصة خلالها يترتب على حامل الرخصة إما بالذات أو بواسطة بماله القانوني أن يقدم في خلال خمسة عشر يوماً طلباً خطياً للحصول على رخصة جديدة إلى حاسب المقاطعة التي يتعامل مهنته فيها وأن يرفق بطلبه رخصته السابقة وعلى الحاسب أن يبطل تلك الرخصة بالصورة التي يأمر بها وزير المالية .

ب - عندما يقدم طلب تجديد الرخصة من قبل حاملها أو من قبل بماله القانوني ويقتنع بحاسب المالية بأن الطلب مستكمل الشروط من جميع الوجوه يصدر لطلب الرخصة رخصة جديدة بعد تأدية الرسم المستحق .

إبراز الرخصة المادة (١٤)

يجب إبراز كل رخصة أعطيت بمقتضى هذا القانون للمعينة والتدقيق عندما يطلب ذلك أي موظف مالي أو مدقق حسابات أو أحد أفراد الشرطة والدرك .

تحويل الرسوم المادة (١٥)

أية رسوم لا تدفع بمقتضى أحكام هذا القانون يجوز تحصيلها وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة (١٦)

كل شخص كان يتأخر نفاذ هذا القانون أو بعده يتعامل مهنة : -

أ - وقصر في التسجيل بمقتضى أحكام المادة الخاصة ، أو

ب - قصر في الحصول على رخصة مهنة وفي دفع رسومها في غضون المدة المعينة ، أو

ج - تحول رخصة إلى شخص آخر بصورة غير مشروعة أو خالف بأية صورة أخرى أحكام المادة السادسة ، أو

د - قصر في تجديد رخصته وفي دفع رسومها بخلاف أحكام المادة الثالثة عشرة ، أو

هـ - قصر في إبراز رخصته بخلاف أحكام المادة الرابعة عشرة ، أو

و - خالف بأية صورة أخرى أي حكم من أحكام هذا القانون ، فإنه علاوة على دفع الرسم الذي يتحقق عليه يعاقب بغرامة تعادل الرسم المذكور أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وفي حالة تكرار هذه المخالفة يعزى الرسم الذي يتحقق عليه إلى المجلس مدة لا تتجاوز ستة أشهر .

المادة (١٧)

أ - إذا اقتنع وزير المالية بأن التصدير والمخالفات المشار إليها في المادة السادسة عشرة من هذا القانون ناشئة عن أسباب مشروعة فله أن يأمر بصرف النظر عن حالة مرتكب التصدير أو المخالفة على المحكمة وأن يكتبي بأخذ الرسوم منه كما لو كان قد تقدم لدفعه خلال المدة القانونية .

ب - يجوز لوزير المالية إذا اقتنع بوجود أسباب مشروعة للتصدير أو المخالفة ولو أحيل مرتكبها إلى المحكمة أن يطلب صرف النظر عن البير في الدعوى إذا لم يكن قد صدر حكم قطعي بشأنها .

المادة (١٨)

المجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك المعظم أن يصدر أنظمة يلقي أو يضيف أو يعدل بموجبها الرسوم المبينة في الجدول (أ) الملحق بهذا القانون .

المادة (١٩)

لوزير المالية أن يصدر تعليمات لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة (٢٠)

تلقى القوانين التالية :

أ - قانون رخص الصناعات لسنة ١٩٣٣ المنشور في العدد (٣٨٤) من الجريدة الرسمية .

ب - قانون تعديل قانون رخص الصناعات لسنة ١٩٣٤ المنشور في العدد (٤٦١) من الجريدة الرسمية .

ج - قانون تعديل قانون رخص الصناعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٩ المنشور في العدد ٩٧٦ من الجريدة الرسمية والجدولان الملحقان به .

د - القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ المنشور في العدد ٩٨٨ من الجريدة الرسمية .

المادة (٢١) - رئيس الوزراء ووزير المالية والمالية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥١/٣/٢٨

عبد الرحمن

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

وزير المالية والاقتصاد
سليمان التائبلي

وزير المالية
هزاع الحجابي

الجدول (أ)
النصف الأول

الرسم
قلس دينار

٩٦

٢٤

٨

٤٨

١ - أ - للصارف وللؤسسات التي تتعامل أعمال المصرفية

ب - الصرافون الذين يتعاملون أعمال الصيرفة برأس مال يزيد على مائة دينار .

ج - الصرافون الذين يتعاملون أعمال الصيرفة برأس مال لا يزيد على مائة دينار .

٢ - أ - شركات النقل (الجوي والبحري والبري والتخليص على البضائع) وشركات التأمين والبيوت التجارية

الرسم
فلس دينار

ب- وكلاء شركات النقل الجوي والبحري والبري والتأمين والسيارات والزيوت المعدنية والماكينات على اختلاف أنواعها وأحجار الطاحن وإطارات السيارات وقطعها .

٣ - أ - التجارة بالجملة لكافة أصناف البضائع والسلع التجارية

ب - الوسطاء (القومسيونجية) والسباسة

٤ - التمديدون

٥ - الهندسون

٦ - الرسامون الرخصون (غير الهندسين) وللساحون الرخصون

٧ - فاحصو الحسابات والمحاسبون القانونيون

٨ - مكاتب سيارات الاجرة للركوب أو النقل ومكاتب السياحة والسفر (اذا لم تكن تابعة لشركة نقل)

٩ - أ - الخياطون الذين غيطون الالبسة ويصنعونها

ب - خياطو الالبسة القرية والانزيمية والخياطات وللطرزون

١٠ - أ - الباعة بالفرق لأصناف مختلفة عن يستخدمون شخصين أو أكثر لإدارة شؤون المحل

ب - باعة الأحجار الكريمة والمعادن الغنية والجواهر والصناعات الذهبية والويليا (اثاث البيوت) والسجاد والبسط

ج - الباعة بالفرق لمواد البناء واللوازم الصحية

١٧ - الباعة بالفرق للمواد التالية : -

أ - كافة أنواع الأقمشة والألبسة الجاهزة ولوازم الخياطة والقرطاسية والآلات للموسيقى وأجهزة الراديو ولوازمها وصناديق الموسيقى (غرامافون) وتسجيل الموسيقى والأصوات والاسطوانات والأحذية الجديدة ولوازمها والروائع والزيوت العطرية والزهور الصناعية وأدوات الزينة والأواني الزجاجية والنحاسية والحديدية على اختلاف أنواعها والخناقب واللوازم الكيميائية (لا تشمل ما يباع من اللوازم الكيميائية في الصيدليات) والنظائر والنظارات ولوازمها والساعات والسلاخ والكهربائية وتواينها وآلات التصوير وأجهزتها والأفلام وألعاب الأطفال والأطقم والمهرجانات والبرقيات والمراجاة العادية والبزئين والزيوت المعدنية وزيت البرافين والأسبيرو التي يستعمل في الصناعة والآتارة وشباك الصيد والحبال والخيطان والخيش والضارب والحجم

ب - يستوفى نصف الرسم من بائعي اللوازم المذكورة في الفقرة (١) اذا لم يكن لهم دكاكين خاصة ومن باعة الألبسة القديمة وأثاث البيوت المستعمل .

١٣ - الباعة بالفرق للمواد التالية : -

أ - البقالة والأخضر والفواكه والدواجن ومتجاتها والزهور والألبان ومتجاتها والمرببات والحبوب والدقيق والسموم

ب - يستوفى ثلثا الرسم من بائعي اللوازم المذكورة في الفقرة (١) في الأحياء خارج الأسواق على أن تبين حدود الأسواق في كل مدينة أو بلدة أو قرية بواسطة وزير الداخلية .

ج - يستوفى نصف الرسم المذكور في الفقرة (١) من باعة الأخضر اذا لم تكن لهم دكاكين خاصة .

١٤ - أ - المطاعم ومحلات طعام الجولات

ب - المطاعم التي تقتصر على التزاول والنواشف والقوالون والزرؤاسون

١٥ - أ - المقاهي العامة

ب - المحلات التي يقتصر فيها على صنع القهوة والشاي فقط

الرسم
فلس دينار

١٦ - الحمامات العامة

١٧ - الحلاقون وصالونات الحلاقة والتجميل

١٨ - صالون الاحذية (غير الاسكافين)

١٩ - أ - التجارون والحدادون

ب - يستوفى نصف الرسم المذكور في الفقرة (١) من الذين يقتصرون على صنع الأدوات الزراعية دون غيرها ولا يستعملون ما كانت لصنعها .

٢٠ - للصورون

٢١ - الفنادق والزل (البانسيونات)

أ - التي تكون اجرة المبيت فيها مع للأكل أكثر من دينار واحد في الليلة الواحدة

ب - التي تكون اجرة المبيت فيها مع للأكل من (٧٥٠) فلسا الى دينار واحد في الليلة الواحدة

ج - التي تكون اجرة المبيت فيها مع للأكل أقل من (٧٥٠) فلسا في الليلة الواحدة

د - التي لا مأكلا فيها وتكون اجرة المبيت فيها (٥٠٠) فلس فأكثر في الليلة الواحدة

هـ - التي لا مأكلا فيها وتكون اجرة المبيت فيها أقل من (٥٠٠) فلس في الليلة الواحدة

٢٢ - دور اللهو (السينما والتياترو والراقص)

٢٣ - أجواق التثيل والفناء والرقص وما شاكل ذلك التي ترتاد البلاد الاردنية من بلاد أخرى لأقامة حفلات لبضعة أيام ، يؤخذ من صاحب الجوق ثلاثة دنانير عن كل حفلة ليلية أو نهائية تمام ويستوفى مثل هذا الرسم من التمثيل الذي جاء بالجوق ولا يسمح بالعمل ما لم يتم الحصول على رخصة بذلك وتدفع رسومها .

٢٤ - أ - المحلات المخصصة لايواء السيارات بالأجرة

ب - المحلات المخصصة لتنظيف السيارات وتصلح الاطارات

ج - المحلات المخصصة لدفع السيارات وتصلح فراشها

٢٥ - ملزمو أقلام البلديات (اذا كانت قيمة الالتزامات ألف دينار أو أقل في السنة الواحدة)

٢٦ - الاقران

أ - للعدة لحبز الخبز وبيعه

ب - للعدة لحبز الخبز بالأجرة فقط

ج - أقران التنور

٢٧ - جميع الأشخاص الذين يتعاطون مهنة لم يرد ذكرها في اللوازم من (١ - ٢٦) من هذا الجدول ولم

غير معفيين بمقتضى الجدول (ب) للمحق هذا القانون

ان الرسوم المذكورة في اللوازم من (١ - ٢٧) من الصنف الاول هي التي تستوفى في عمان وأما في

الأماكن الأخرى فتستوفى بالنسب الآتية : -

أ - في القدس والسلط واربد ونابلس والخليل والكرك ومعا ورام الله واليرة وبيت لحم ثلثا الرسم

ب - في جرش وبيت جالا وبيت ساحور والطيرة وجنين وطولكرم وعنتا وعجلون ومادبا والزرقاء

والفرق والرمثا وأرمحا ويز زيت نصف الرسم

ج - في الأماكن الأخرى ثلث الرسم

هذا من المأهول

الرسم
فلس دينار

الصف الثاني

- ١ - دور القوى الكهربائية التي يعتمد عليها في انارة أكثر من مدينة أو بلدة واحدة
- ٢ - دور القوى الكهربائية التي تدير مدينة أو بلدة واحدة أو قسم منها
- ٣ - العامل والصانع التي تدار بما كانت
- ٤ - المؤسسات التي تستخدم للأكتاف لصنع اللبنة المشبعة بالهواء (غازوز) والسكر والتلج الصناعي واللحوم والاسماك المستحضرة والصابون والشمع وزيت البذورات النباتية والدهن والزيوت والحلويات والقوالب والاضفار المستحضرة.
- ٥ - المحلات التي لا تدار بما كانت والحامصة صنع الصابون والزيوت والحلويات وصناعة المجونات والقوالب والاضفار المستحضرة والشمع والروائح العطرية وادوات الزينة والزجاج والفخار
- ٦ - مصانع صقل احجار الرخام
- ٧ - دور الطباعة والحداثة والتجارة
- ٨ - دور تصليح الموتورات على اختلاف انواعها
- ٩ - المحلات المحصنة لصنع أو تركيب هياكل السيارات
- ب - محلات صنع علب الكرتون وما شابهها التي تدار بما كانت
- ج - محلات صنع الكرتون وما شابهها التي لا تدار بما كانت
- د - محلات صنع البلاط والادوات الصحية التي تدار بما كانت
- هـ - محلات صنع البلاط والادوات الصحية التي لا تدار بما كانت
- ١٠ - معامل التبريد التي تصنع فيها الثلجات أو تبيع ومحلات تبريد المواد الاخرى
- ١١ - مطاحن البن والملح والبهارات
- ١٢ - مصانع الاحذية الجديدة التي تصنع وتبيع للباعة
- ١٣ - المؤسسات التي يصفق فيها حجر اللاس
- ١٤ - الطواحين والمعاصر التي تدار بما كانت (عن قوة كل حصان)
- ١٥ - ما كانت طحن الاحجار
- ١٦ - طواحين المياه
- ١٧ - الصايغ والمداين

المجدول (ب)

- ١ - المزارعون واصحاب السنان والحداث والكروم ومربي الماشية والنحل وغيرهم من يتعاملون ببيع منتجاتهم او ارضهم وبيع حيواناتهم وتاجها بشرط ان لا يكون لهم دكاكين أو محل تجاري لتعاطي هذه المنتجات.
- ٢ - الرعاة ومعال الزواجر.
- ٣ - صايد السمك وبجاجة وقوارب صيد الاسماك.
- ٤ - النساء اللواتي يحصلن على معاشهن بواسطة حياكة اليد أو تعاطي بعض المن أو الاعمال أو في التجارة البسيطة بشرط ان لا يكون لهن محلات للبيع الا لبيع البضائع بواسطة عاملات يطلن في محلات.
- ٥ - الاشخاص المتقنون في البلدات ويحصلون اموالهم أو بضاعتهم بالبيع أو على دولهم أو المهن اليدوية دون ان يكون لهم مكان معين (أي دكان أو مكتب أو معمل) ولا يشمل ذلك الاشخاص الذين يتعاملون اعمال المعيرة ولا باعة الاضفار والقوالب في عربات غير متحركة من محل لاكثر ولا الوسطاء (الوسطاء التجارية) والسائرون والدلالون.

- ٦ - الاشخاص والمؤسسات التابعة لرسم الرخصة بمقتضى قانون خاص عن صناعة أو مهنة أو مهمل أو تجارة يشتغلون فيها بصورة مستقلة كالأطباء والصيادلة والمحامين وبيع السكرات وكتاب الاستعدادات وسائقي المركبات واصحاب المركبات المعدة للايجار وغيرها ولا يشمل ذلك معامل التبغ والسجائر ، وإذا دفعت رسوم الرخصة التي تصود للبلديات ، فلا يخول دافعا حق الاعفاء بمقتضى هذا القانون .
- ٧ - اصحاب المعامل والمؤسسات الصناعية التي يقرر مجلس الوزراء اعفاءها لمدة مؤقتة تشجيعا للصناعات المحلية على ان لا يتجاوز هذا الاعفاء مدة ثلاث سنوات .
- ٨ - العمال الماديون .
- ٩ - جميع المستخدمين والمستخدمات .
- ١٠ - المدارس والمؤسسات الدينية والحيرية والمباني الاثرية والعلمية والمستشفيات والنوادي الثقافية والرياضية .
- ١١ - الاشخاص الذين يتعاملون مهنتهم بصورة منحصرة في مكان واحد عدد سكانه دون الخمسة نفوس على ان لا يشمل هذا الاعفاء المعامل ودور القوى الكهربائية والمؤسسات الصناعية والمعاصر التي تدار بما كانت والمطاحن على اختلاف انواعها بما قد يكون موجودا في ذلك المكان .
- ١٢ - معاصر زيت الزيتون التي لا تدار بما كانت ايما وجدت .

كل هذا من الأعمال

مراقبة اللوائح
وزارة المالية والاقتصاد

الحرية للحكومة الأردنية الهاشمية

حمان : يوم السبت في ١ رجب سنة ١٣٧٠ الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٥١

(ملحق رقم ١- للمعد ١٠٦١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١-٤-١٩٥١)

الفهرس

٩٤١	الأوسمة والتوجيهات
٩٤٢	الوظفون
٩٤٢	مجلس إدارة صندوق الزكاة
٩٤٣	تدليل أسماء القرى
٩٤٣ - ٩٤٥	اتفاقية بين الحكومة الأردنية الهاشمية وبين وكالة هيئة الأمم للإغاثة والعمل للاجئين الفلسطينيين
٩٤٦	تصحيح جملة في نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٥١
٩٤٦	رسوم البلديات
٩٤٧	المجلس الاستشاري للإذاعة والدعاية
٩٤٧	الجنسية الأردنية
٩٤٩ - ٩٤٧	الاستملاك
٩٥٠ - ٩٥١	عقد اتفاق لتأمين حاجة الحكومة من سيارات الشحن
٩٥١ - ٩٧٠	تطبيق قانون ضريبة الاراضي
٩٧١ - ٩٧٠	قانون ضريبة الاملاك في المدن
٩٧٢	قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦
٩٧٢	قانون النقل على الطرق
٩٧٣ - ٩٧٦	الاعلانات
٩٧٧	تصحيح خطأ مطبعي

الطبعة الوطنية : حمان

٥٢٦

هذا من الأصول

الأوسمة والتوجيهات

١ - صدرت الارادة الملكية السامية بتوجيه لقب (باشا) على معالي هزاع باشا المجالي وزير العدلية .
ب- صدرت الارادة الملكية السامية بالانعام على :-

- ١ - معالي بشارة بك غصيب وزير المواصلات بوسام الكوكب الاردني من الدرجة الاولى .
- ٢ - معاودة حيدر بك شكرى مدير البنك العماني بوسام الكوكب الاردني من الدرجة الاولى .
- ٣ - صاحب القبطا بطريرك تيموثاوس بوسام الكوكب الاردني من الدرجة الاولى .
- ٤ - سيادة الطران غايل عساف بوسام الاستقلال من الدرجة الاولى .
- ٥ - إحسان بك هاشم بوسام الكوكب الاردني من الدرجة الثانية .
- ٦ - القائم مقام راضي بك عناب بوسام النهضة من الدرجة الثانية .
- ٧ - جورج بك سيد سكرتير بطريركية الروم الارثوذكس في القدس بوسام الاستقلال من الدرجة الثانية .
- ٨ - أمين بك حداد بوسام الاستقلال من الدرجة الثانية .
- ٩ - الاب اثيناغوروس رئيس أساقفة سبطية بوسام الكوكب الاردني من الدرجة الثانية .
- ١٠ - الأستاذ زكريا لطفي جمعة رئيس تحرير جريدة الزمان المصرية بوسام الكوكب الاردني من الدرجة الثالثة .
- ١١ - كل من الباكترولوج الدكتور بول ليدرمن ومدير الصحة العام في النجفة العراقية الدكتور محمود الدجاني بوسام الاستقلال من الدرجة الثالثة .

١٢ - على كل من الشباط وأفراد الجيش العربي الاردني الدرجة اسماؤهم في أدناه بالوسام اللين مقابل اسمه :-

- | | | |
|----------------------------------|----------------|-------------------|
| القائد محمد بك المعاطة | وسام النهضة | من الدرجة الثالثة |
| القائد عبد الرحمن بك الصحن | وسام النهضة | من الدرجة الثالثة |
| وكيل القائد عبد الحليم بك الساكت | وسام النهضة | من الدرجة الثالثة |
| وكيل القائد جبران بك حوا | وسام الاستقلال | من الدرجة الثالثة |
| وكيل القائد كاظم بك ابو غزالة | وسام الاستقلال | من الدرجة الثالثة |
| وكيل القائد ابراهيم بك ، اجمه | وسام الاستقلال | من الدرجة الثالثة |
| الرئيس السيد محمود الرفاعي | وسام الاستقلال | من الدرجة الرابعة |
| الرئيس السيد ارشيد مرشود | وسام الاستقلال | من الدرجة الرابعة |
| الرئيس السيد يونس الحاج ، وسى | وسام الاستقلال | من الدرجة الرابعة |
| الرئيس السيد محمد الروسان | وسام الاستقلال | من الدرجة الرابعة |
| ملازم اول السيد كركور فارغفران | وسام الاستقلال | من الدرجة الرابعة |
| ملازم اول السيد محمد داود | وسام الاستقلال | من الدرجة الرابعة |
| ملازم ثان السيد فاطم ثنيان | وسام الاستقلال | من الدرجة الرابعة |
| ملازم ثان السيد وديع الفار | وسام الاستقلال | من الدرجة الرابعة |
| وكيل حسن يوسف | وسام الاستقلال | من الدرجة الخامسة |
| وكيل محمود محمد بكر | وسام الاستقلال | من الدرجة الخامسة |
| قيب علقه عليق | وسام الاستقلال | من الدرجة الخامسة |
| قيب جيل سام | وسام الاستقلال | من الدرجة الخامسة |
| نائب محمد بكر | وسام الاستقلال | من الدرجة الخامسة |
| نائب محمد سعيد | وسام الاستقلال | من الدرجة الخامسة |
| ١٦١٨٣ عريف محمود عواد | وسام الاستقلال | من الدرجة الخامسة |
| ٥٣٣٧ عريف أحمد محمد صالح | وسام الاستقلال | من الدرجة الخامسة |
| ١٢٥٩٥ جندي حامد مشايل | وسام الاستقلال | من الدرجة الخامسة |
| ٥١٠٨٣ جندي محمد حماد | وسام الاستقلال | من الدرجة الخامسة |

هذا من المجلد

الموظفون

١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي للتضمن تعيين الدكتور انيس محمد علي ايراني لوظيفة طبيب في الحكومة من الدرجة الرابعة من تاريخ ١٩٥١-٤-١ .
* صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي للتضمن الاستغناء عن خدمات طبيب الحكومة في جرش الدكتور شاكر الزهار من تاريخ ١٩٥١-٤-١ .
* صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ترفيع كل من الضباط للدرجة اسماؤهم بادناه الى رتبة ملازم اول اعتبارا من التاريخ اللين مقابل كل اسم منهم .

السيد سعاده الجلال من ١٩٥١-٤-١

السيد سمود الهنداوي من ١٩٥١-٤-٢

السيد يوسف عيش من ١٩٥١-٤-٣

* صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على تثبيت الضابط السيد هاشم محمود نجم في خدمة الجيش العربي الاردني برتبة رئيس من تاريخ ١٩٥١-٤-١ .

بقرار مجلس الوزراء العالي في جلسته للثامنة بتاريخ ١٩٥١-٣-٢١ إحالة السيد طاهر سليمان الموظف في دائرة البرق والبريد على التقاعد من تاريخ ١٩٥١-٤-١

ج- وافق فخامة رئيس الوزراء على :-

١ - قبول استقالة السيد احمد الصافي من دار الاذاعة الاردنية الهاشمية من تاريخ ١٩٥١-٣-١٩ .

٢ - نقل السيد غالب القواس المحاسب في القدس لوظيفة محاسب في دار الاذاعة الاردنية الهاشمية بدرجة وراتبه الحاليين من تاريخ ١٩٥١-٤-٩ .

د - وافق معالي وزير الانشاء والتعمير على تعيين السيد اسماعيل شحادة حمدان كاتباً في وزارة الانشاء والتعمير في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥١-٣-١٥ .

هـ - وافق معالي وزير الصحة على تعيين الآتية معونة ميشيل نعمة مخرضة من الدرجة الثامنة اعتباراً من تاريخ ١٩٥١-٣-٢١ .

و- وافق معالي وزير المواصلات - البريد - على :-

١ - ترفيع السيد نور الدين النجداوي مأمور برق عمان الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥١-٣-١ .

٢ - ترفيع السيد حسين قوناش مأمور بريد عمان الى الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥١-٣-١ .

٣ - تعيين السيد سعيد عبد الجبار مأمور برق من الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥١-٣-١ .

٤ - تعيين السيد شاكر العزب مأمور بريد من الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥١-٣-١ .

مجلس ادارة صندوق الزكاة

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٥١-٣-٢١ للتضمن تأليف مجلس ادارة صندوق الزكاة خلال سنة ١٩٥١-٩٥٢ المالية من الدوات الآتي ذكرهم :-

- | | | |
|-------------------------------------|--------------------------|--------|
| ١ - سماحة الشيخ عبد الله افندي غوشه | (قاضي القضاة) | رئيساً |
| ٢ - علي بك مسبار | (وكيل وزارة العدلية) | عضواً |
| ٣ - احمد بك الظاهر | (وكيل وزارة الداخلية) | عضواً |
| ٤ - فضيلة الشيخ محمد افندي فال | (مفتي الديار الأردنية) | عضواً |
| ٥ - فضيلة الشيخ نديم افندي الملاح | | عضواً |

تبديل اسماء القرى

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٧) بتاريخ ٢٥-٣-١٩٥١ للتضمن تبدل اسم قرية (الباردة) باسم (الهاشمية) .

ينشر فيما يلي نص الاتفاقية التوى عقدها فيما بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ووكالة هيئة الامم للاغاثة والعمل للاجئين الفلسطينيين التي اقراها مجلس الوزراء العالي في جلسته للتعقد بتاريخ ١٤ - ٣ - ١٩٤١ وافتتحت بتصديق حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك للعلم .

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

اتفاقية

بين الحكومة الاردنية الهاشمية وبين وكالة هيئة الامم للاغاثة والعمل للاجئين الفلسطينيين
لما كانت الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة في دورتها الرابعة قد قررت بقرار رقم ٣٠٢ (٤) المؤرخ في ٨ كانون أول سنة ١٩٤٩ تشكيل وكالة لها للاغاثة والعمل للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وشار إليها هنا فيما بعد (بالوكالة) وذلك من اجل تنفيذ شروط هذا القرار .
ولما كانت اتفاقية اللاجئين الفلسطينيين في السابق موضع اتفاقية بين المملكة الاردنية الهاشمية وبين مدير وكالة هيئة الامم للاغاثة والعمل للاجئين الفلسطينيين وان هذه الاتفاقية قد مدد العمل بموجبها تلقياً من الحكومة الاردنية الهاشمية ريثما يتم الوصول الى اتفاقية بين الحكومة للشار إليها وهذه الوكالة .
وحيث ان الحكومة الاردنية الهاشمية تؤيد قرار الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة للشار إليها آتفاً والقرار للتخذ في الجمعية العمومية في جلستها ٣١٥ بتاريخ ٢ كانون أول سنة ١٩٥٠ والذين وافقت عليها الدول العربية الاعضاء في هيئة الامم المتحدة ، وبما ان الحكومة الاردنية الهاشمية قد سنت تشريعاً لاستقرار اللاجئين الفلسطينيين داخل المملكة الاردنية الهاشمية بناء على طلب اللاجئين انفسهم لذلك فقد اتفقت للملكة الاردنية الهاشمية والوكالة على تأييد البرنامج الحالي الذي وضته وزارة الانشاء والتعمير بالاتفاق مع الوكالة والذي يؤدي الى تقرير وتنفيذ مشاريع الإسكان ومشاريع العمل الاخرى .
ولما كانت الحاجيات التي ستوزع والاموال التي تتفق هي تبرعات من الحكومات الاعضاء في هيئة الامم ومن امم اخرى لاجل تنفيذ نصوص القرارات للار ذكرها .
وحيث ان سياسة الوكالة هي صرف هذه الاموال بشكل ضمن وصول اكبر مقدار من الفائدة الى اللاجئين .
وحيث ان الملكة الاردنية الهاشمية ترغب في استمرار تعاونها مع الوكالة لاجل تنفيذ نصوص القرارات المذكورة آتفاً والتي تؤيدها الملكة الاردنية الهاشمية ، لذلك فقد اتفق كل من الحكومة الاردنية الهاشمية والوكالة على التسهيلات والحصانات التالية اللازمة لاستمرار نجاح برنامج الوكالة : -

المادة الاولى

توافق الحكومة الأردنية الهاشمية على منح مدير الوكالة واعضاء لجنته الاستشارية وموظفي الوكالة الرئيسيين حسب يتفق عليه خطياً بين الحكومة الأردنية الهاشمية وبين مدير الوكالة ميزاناً ومخبرات كمثل التي يتمتع بها عادة حسب العرف الدولي للقوضون الديبلوماسيون من الرتبة المماثلة .
وتوافق الحكومة الأردنية الهاشمية علاوة على ذلك على منح الامتيازات والحصانات والإعفاء من ضريبة الدخل والضرائب

الاخرى الى جميع الموظفين المينين دولياً من موظفي الوكالة وفق نصوص امتيازات وحصانات هيئة الامم التي تزويدها الحكومة الأردنية الهاشمية والرفق صورة عنها بهذه الاتفاقية .

المادة الثانية

توافق الحكومة الأردنية الهاشمية على ان تمنح مستخدمي الوكالة الدوليين والمحليين الذين تبلغ اعمارهم للحكومة الأردنية الهاشمية شهادات هوية او تذكر مرور تخولهم : -

- ١ - حرية التنقل في اي وقت في جميع انحاء المملكة الأردنية الهاشمية في أية منطقة يوجد بها أي عدد من اللاجئين أو في المناطق للنوي تنفيذ مشاريع الاستقرار فيها .
- ٢ - حرية التنقل بين المملكة الأردنية الهاشمية وبين الدول العربية المجاورة .
- ٣ - يجوز لوزير الخارجية أن يسحب هذه الشهادات او التناكر من الموظفين الدوليين كما انه يجوز لوزير الانشاء والتعمير سحبها من الموظفين المحليين في أي وقت لأسباب تتعلق بالامن العام أو لارتكاب أعمال غير مشروعة ، غير أنه في جميع هذه الأحوال لا يتم ذلك قبل اشعار للموظفين المسؤولين في الوكالة .

٤ - توافق الحكومة أيضاً على أن تصدر تصاريح دخول للسافرين وسيارات الركوب والشحن خاصة الوكالة التنقل بحرية في كل وقت داخل حدود المملكة وأن تقدم لها التسهيلات لسرعة قطع الحدود ، على أن يكون مفهوماً أن حرية التنقل للشار إليها اعلاء تخضع للانظمة الخاصة بالسلامة العسكرية في المناطق التي تكون فيها هذه الأنظمة سارية المفعول .

٥ - توافق الحكومة الأردنية الهاشمية أن تصدر الى مدير الوكالة واعضاء لجنته الاستشارية وجميع موظفي دائرة المدير تأشيرات سفر تمكنهم في جميع الأوقات بان يدخلوا للمملكة الأردنية الهاشمية وان يخرجوا منها ، وتوافق أيضاً على اعفاء هؤلاء الموظفين عند سفرهم بأعمال رسمية للوكالة من رسوم الجواز الصحي والجمارك والتأشيرات ومن أية رسوم اوضرائب مشابهة تبجي لصالح الملكة أو لصالح أية ادارة أو جمعية منها كان نوعها .

المادة الثالثة

توافق الوكالة على أنه من سياستها وفي حالة التساوي في الشروط والأحوال ان تعطي الأولوية في انتخاب الموظفين وفي الاستفادة من الخدمات الى اللاجئين أو للخدمات التي يملكها أو يديرها اللاجئين . وتوافق أيضاً في حالة التساوي في الشروط على شراء جميع الحاجيات للطاولة من الأسواق المحلية حسبما تكون متوفرة فيها .
يتم تعيين الموظفين المحليين بناء على توصيات من لجنة انتقاء الموظفين للوكالة التي يجب أن تكون الحكومة ممثلة فيها .

المادة الرابعة

توافق الحكومة الأردنية الهاشمية على أن تدفع للوكالة اعتباراً من أول آذار سنة ١٩٥١ ، كمساهمة مبلغ قدره (٥٠٠٠) دينار أردني في الشهر لقاء جميع غايات الاغاثة والادارة .
وتوافق الحكومة أيضاً على تأمين سلامة البضائع والتبضعات واللوازم والمهمات في جميع الأوقات داخل حدود المملكة الأردنية الهاشمية .

توافق الوكالة على أن تدفع الى الحكومة الأردنية اعتباراً من أول آذار سنة ١٩٥١ مبلغ خمماية دينار شهرياً مقابل التكاليف الناجمة عن إيجارات الأراضي المشغولة من قبل مخيمات اللاجئين وعن تأمين المياه للتملكة من قبل اللاجئين في الملكة الأردنية الهاشمية على أن يكون مفهوماً بأن مسؤولية تأمين المياه ومواقع الخيمات والبث في جميع المسائل الناشئة عن تأمين ذلك تلقى على عاتق الحكومة .
وتوافق الحكومة الأردنية الهاشمية أن تتحمل جميع التكاليف الناجمة عن إيجارات الأراضي المشغولة من قبل مخيمات اللاجئين وأمان المياه للتملكة من قبل اللاجئين اذا زادت تلك التكاليف عن خمماية دينار شهرياً .

هذا من المرفق

للمادة الخامسة

أن البضائع والتتجات واللازم والاهيات بما فيها منتجات البترول المخصص للاجئين في الأردن تدخل وتغنى من جميع الرسوم والموائد الجمركية ومن رسوم الاستيراد من أى نوع والتي تجب لصالح الملكية أو لصالح اية إدارة أو جمعية من أى نوع كانت .

ان الحكومة الأردنية الهاشمية - بدون الاجحاف بمقتضيات الأمن للمقولة - تتخلى عن حق تفتيش ما ذكر آنفاً من البضائع واللازم والتتجات والاهيات وتغنى كذلك من ضرورة الحصول على رخص الاستيراد والتصدير ، على ان الحكومة تحتفظ بحق إلغاء هذا الاعفاء عند تقديم بينة الى موظفي الوكالة المسؤولين ان هذا الحق قد أسيء استعماله .

للمادة السادسة

ان البضائع واللازم والتتجات والأجهزة بما فيها منتجات البترول الواردة للملكية الأردنية الهاشمية عملاً بالمواد السابقة تبقى ملكاً لحية الأمم لحين تسليمها الى الأفراد المستحقين أو الى أن تتقبلها الوكالة رسمياً الى الحكومة .

للمادة السابعة

توافق الوكالة على أن جدولاً للاجئين يجب أن ينظم بعد اتمام الاحصاء الحالي للاجئين في الملكية الأردنية الهاشمية ذلك الاحصاء الذي أقرته الحكومة ، كما توافق على انه يجوز بعد ذلك تعديل هذا الجدول بالحذف أو الاضافة من قبل مدير وكالة القوت في الأردن بالاتفاق مع وزير الانتشاء والتعمير ومع عدم تجاهل ضرورة تشجيع اللاجئين القادمين على العمل على إيجاد أعمال لهم وكذلك عدم تجاهل مسؤولية الوكالة عن صرف أموالها طبقاً للهمة للتدبئة لها .

للمادة الثامنة

توافق الحكومة الأردنية الهاشمية على ان أية أموال تكون عائدة للوكالة عند انتهاء برنامجها بما يكون وقتئذ في حساب الودائع أو في الحساب الجاري في الأردن كنتيجة لورودها عن طريق تحويل رسمي يمكن بناء على طلب مدير الوكالة إعادة تحويلها الى العملة الاجنبية التي وردت فيها أصلاً بالسر الرسمي السائد في وقت إعادة التحويل . وتوافق الوكالة أيضاً على أن تحول جميع أموال الوكالة الى الملكية الأردنية الهاشمية بالطرق الرسمية .

للمادة التاسعة

توضع الشروط المعينة التي ستفقد بموجبها مشاريع الاسكان والعمل بمقتضى اتفاقيات خاصة بين الحكومة الأردنية الهاشمية والوكالة .

للمادة العاشرة

تتعهد الحكومة الأردنية الهاشمية بمسؤولية المحافظة في داخل الملكية الأردنية الهاشمية على اللازم والتتجات ومنشآت للياه وغيرها التابعة للوكالة ، وتعهد بصورة عامة بأن تقدم جميع التسهيلات التي تساعد الوكالة على تحقيق الأغراض المبينة في مقررات الجمعية العمومية للهيئة بهذه الاتفاقية تلك المقررات التي تراعيها الحكومة الاردنية وتؤيدها باشتراكها في الاجراء المتخذ من قبل الدول العربية الاخرى في الدوريتين الرابعة والخامسة من دورات الجمعية العمومية .

للمادة الحادية عشرة

تعتبر الشروط والالتزامات بمقتضى هذه الاتفاقية أنها ملزمة للفرقتين للتعاقدتين اعتباراً من تاريخ توقيعها ، اما نصوص المادتين الرابعة والخامسة للملتحقين بالساهمة والخدميات للتدبئة من حكومة الملكية الأردنية الهاشمية فتعتبر أنها ملزمة اعتباراً من ١ مايس سنة ١٩٥٠ استناداً لمصر على خلاف ذلك .

نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٥١

(نظام الشؤون التالية)

قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته للتعقد بتاريخ ١-٤-٥١ للواقعة على استبدال جملة (الاذون البريدية) الواردة في الفقرة الخامسة من ملاحق نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٥١ للنشور في العدد ١٠٥٣ من الجريدة الرسمية بجملة (الحوالات البريدية)

(رسوم البلديات)

قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته للتعقد بتاريخ ٢٥-٣-١٩٥١ للواقعة على تعديل الرسوم التي تجبها بلدية جرش على الصورة التالية والعدل بها من تاريخ ١-٥-١٩٥١ .

- ١- رسوم الاوجات والعلامات
يستوفى عن اثنا عشر المربع الواحد ديناراً وخمسة فلس في السنة، وعلى هذه النسبة يستوفى الرسم عن اجزاء المتر عندما يزيد الحجم عن المتر المربع ، اما اذا نقص الحجم عن المتر المربع فيستوفى رسم مقطوع قدره اربع مائة فلس . وكل صاحب مخزن مكلف بوضع لوحة على باب مخزنه .
- ٢- رسوم الموزونات (القبان)
يستوفى عشرة فوس عن كل خمسين كيلو غراماً او اي جزء منه فوق خمسة كيلو غرامات عن الموزونات التي تباع في الاسواق العامة خارج المخازن والحوانيت .
- ٣- رسوم البطات والمظلات
يستوفى رسم سنوي قدره ثلاثمائة فلس عن كل متر مربع او اي جزء منه عن كل بسطة او مظلة صرح المجلس البلدي باقامتها في اي شارع او رصيف او مكان او ميدان ضمن منطقة البلدية .
- ٤- رسوم الفواكه والخضار الطازجة التي تباع في الاسواق العامة
 - ١- يستوفى عن التفاف التي لا يزيد وزنها عن الرطلين خمسة فلس .
 - ٢- يستوفى عن التفاف التي يزيد وزنها عن الرطلين ولا يتجاوز العشرة اوطال خمسة عشر فلساً .
 - ٣- يستوفى عن كل حمل بهم ثلاثون فلساً .
 - ٤- يستوفى عن كل حمل بقل او كدش اربعون فلساً .
 - ٥- يستوفى عن كل حمل جل ستون فلساً .
 - ٦- يستوفى عن كل قطار من الفواكه والخضار الطازجة بما فيه البطاطا والقنار والبصل والبس والبرتقال والبطيخ والمكفوف والبيون والرمبان والقمهين وغيرها من الاثمار الخشبية وغير الخشبية التي تنقل بالعربات والسيارات والوسائط الاخرى ، مائة فلس .
- ٥- رسوم المقامي والملاهي والحانات
 - ١- يستوفى عن المقامي رسم قدره دينار واحد وخمسة فلس في السنة او في اي جزء منها .
 - ٢- يستوفى عن الملاهي رسم قدره ديناران وخمسة فلس في السنة او اي جزء منها .
 - ٣- يستوفى عن الحانات رسم قدره اربعة دنانير في السنة او اي جزء منها .
 - ٤- يستوفى عن ايجواق التيشل والرقص رسم قدره مائة فلس عن كل حفلة .
 - ٦- يعمل بهذه التعريف من تاريخ ١-٥-١٩٥١ .

هذا من الملاحق

المجلس الاستشاري للاذاعة والدعاية

وافق غلامه رئيس الوزراء بالاستناد الى المادة الاولى من نظام المجلس الاستشاري للاذاعة والدعاية على تعيين الدواب الآتي ذكرهم أعضاء في المجلس الاستشاري للاذاعة والدعاية .

قديري بك طوقان
عبد الحليم بك الجود
أمين بك ابو الشعر
السيد بشير الصباغ
السيد حسن ابو الوفا الدجاني

الجنسية الاردنية

قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته للتعقد بتاريخ ٢١ - ٣ - ١٩٥١ للواقعة على منح كل من (شافي كايد محمد الدليم) و (لطف دلي ردحان) الجنسية الاردنية بالتجنس .

الاستملاك

صدورت الارادة الملكية السامية بالمرافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٩ بتاريخ ٢١ - ٣ - ١٩٥١ المتضمن ما يلي :

- ١ - اعتبار استملاك ما مساحته (٩٥٦) متراً مربعاً من ارض السيد سماد محمد علي زينب لدمج موقعها في السعة المقررة للطريق العمومي بجبل الوبيدة وفق المخطط رقم (٢٦٤ - ١٥) تاريخ ١٢ - ١١ - ١٩٥٠ المنظم خصيصاً لهذه الغاية مشروعاً لتفنع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ .
- ٢ - اعتبار استملاك ما مساحته (٤٤) متراً مربعاً من ملك السيد محمد صالح التونسي لدمج موقعها في السعة المقررة للشارع العام بجبل الجوفه الشرقي وفق المخطط رقم (٥٦٣ - ١٥) تاريخ ١٨ - ١٢ - ١٩٥٠ المنظم خصيصاً لهذه الغاية مشروعاً لتفنع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ .
- ٣ - اعتبار استملاك ما مساحته (٢٣٠) متراً مربعاً من ملك السيد سالم اللوزج لدمج موقعها في السعة المقررة للشارع العام بجبل عمان الجديد وفق المخطط رقم (٢٦٠ - ١٥) تاريخ ١٧ - ١٢ - ١٩٥٠ المنظم خصيصاً لهذه الغاية مشروعاً لتفنع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ .
- ٤ - اعتبار استملاك ما مساحته (٧٤) متراً مربعاً من ملك السيد يحيى الدين حبيوقه لدمج موقعها في السعة المقررة للشارع الذي يتفرع عن شارع مادبا مؤدياً للطريق بين الخطوط وفق المخطط رقم (٢٦٥ - ١٥) تاريخ ٢٦ - ١٢ - ١٩٥٠ المنظم خصيصاً لهذه الغاية مشروعاً لتفنع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ .
- ٥ - اعتبار استملاك ما مساحته (٧٣٦) متراً مربعاً من ملك السيد محمود شهاب الزاغة لدمج موقعها في السعة المقررة للشارع العام بجبل الجوفه الشرقي وفق المخطط رقم (٢٥٩ - ١٥) تاريخ ٢٦ - ١٢ - ١٩٥٠ المنظم خصيصاً لهذه الغاية مشروعاً لتفنع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ .

٢ - اعتبار استملاك مساحات الاراضي المبينة مفرداتها واسماء اصحابها بادناه بنية دمج مواقعها في السعة المقررة للشارع العام بجبل الوبيدة وفق المخطط رقم (٢٦٤ - ١٥) تاريخ ٢٢ - ١٢ - ١٩٥٠ المنظم خصيصاً لهذه الغاية مشروعاً لتفنع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ .

٣٥٨ من ارض السيد وفا الدجاني
١٥ من ارض السيد عبده الحايك
٤٩٦ من ارض السيد سعيد شيخ السروجيه
١٠ من ارض معالي محمد باشا الشريقي
٧٣ من ارض السيدة سليمة بنت سلطي البشارت

اعلان

اعلن بمقتضى احكام البند (ت) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بان امانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاصدار القرار اللازم باعتبار استملاك ما مساحته (٢٣٤) متراً مربعاً من ارض السيد الياس ابراهيم بنية دمج موقعها في السعة المقررة للشارع العام بجبل عمان الجديدة كما يقضي بذلك مخططه العمومي المصدق مشروعاً لتفنع العام بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله .

امين العاصمة
(عبد الرحمن خليفة)

١٢ - ٣ - ١٩٥١

اعلان

اعلن بمقتضى احكام البند (ت) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله بان امانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاصدار القرار اللازم باعتبار استملاك :

س	متر مربع	س	متر مربع
٤٨	٥٠	٨٨	٥٠

من ملك السيد خليل السليمان بنية دمج موقعها من المساحات في السعة المقررة لجرى سيل عمان بجوار المبلغ كما يقضي بذلك مخططه العمومي المصدق مشروعاً لتفنع العام بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله .

امين العاصمة
(عبد الرحمن خليفة)

١١ - ٣ - ١٩٥١

هذا من المجلد

قانون الأراضي (استهلاكها للغايات العامة) لسنة ١٩٤٣

اعلان بقضى المادتين الخامسة والسابعة

ليكن معامداً أن الأرض المينة اوصافها في الذيل ادناه يحتاج إليها وزير المالية والاقتصاد لغايات عامة بصورة مطلقة، وهو مستعد للمفاوضة بشأن استهلاكها.

فعلى من يدعي باي حق او منفعة في الأرض المذكورة ويوجب في الحصول على تعويض عنها، ان يرسل خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية الى مدير دائرة التسجيل والأراضي والمساحة بالقدس بياناً بما يليه من حق او منفعة فيها، مؤيداً بالبينة التي ينبغي ان تكون شاملة لتفاصيل التسجيل، ان كان ثمة تفاصيل فسيما يتعلق بالتسجيل في سجلات الأراضي وبياناً بكل ادعاء يقدمه ذاكراً تفاصيل الادعاء انطالاً به بميزا المبالغ المطالب بها وكيفية حساب كل تعويض على سده.

وليكن معامداً ايضاً ان وزير المالية والاقتصاد ينوي وضع اليد على الأرض المذكورة في الحال لانها ضرورية فوراً للغاية التي يراود استهلاكها من اجلها، وقد امر وزير المالية والاقتصاد انه يجب على الاشخاص الذين يدعون باي حق او مصلحة في الأرض المذكورة ان يرفعوا يد عن الأرض.

- الذيل -

قطعة أرض تبلغ مساحتها دونه واحد و ٩٠٨ امتار مربعة تعرف بالقسمتين ١ و ٢ من قطعة تسجيل خربة الاملاك في القرى رقم ٢ الواقعة في الموقع المسمى «خربة الخان» (فكاره) من أراضي قرية سواد التابعة لقضاء رام الله في لواء القدس وهي مخططة ومبينة على خارطة المساحة رقم ٣٦ / ٥١ المعروفة بمحاولة تخفر شرطة عون الحرامية. وقد اودعت نسخ من الخارطة المذكورة في مكتب متصرف لواء القدس وفي مكتب قائمقام رام الله وفي مكتب مدير دائرة التسجيل والأراضي والمساحة بالقدس حيث يجوز لذوي الشأن الاطلاع عليها خلال اوقات الدوام العادية.

وزير المالية والاقتصاد

سليمان النابلسي

اعلان

صادر بقضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١

مما باحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ اعلن اني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ساقدم الى مجلس الوزراء العالي طلباً بقصد ابرام قرار بأن مشروع استهلاك ما مساحته دونه واحد و ٢٤٧ متراً مربعاً من القطعة رقم ٥٠ من حوض المدينة رقم ٣٣ حي الماشية رقم ٦ من أراضي مدينة حان بقصد ضمها الى ابنية موقوفات القصور الملكية العامة في حان مشروع للنفقة العامة بالمعنى المقصود من قانون الاستهلاك.

ج. ف. ولبول

مدير الأراضي والمساحة

عقد اتفاق

في هذا اليوم السادس من شهر آذار سنة ١٩٥١ تم الاتفاق بين وزير المالية والاقتصاد المعروف فيما بعد بالحكومة وبين السيد عوده النبر على تأمين حاجة الحكومة من سيارات الشحن لنقل اللوازم العسكرية الواردة لميناء العقبة من ذلك الميناء حتى محطة رأس النقب حسب الشروط التالية:

١- يعمل بهذا التمهيد لمدة ستة اشهر اعتباراً من تاريخ توقيعه ويظل ساري المفعول لمدة اخرى لا تزيد على ستة اشهر اذا لم يتقدم احد الفريقين المتعاقدين بإبلاغ الفريق الآخر في وقف العمل به. وفي هذا الحال يجب ان يتقدم الفريق الراغب في وقف العمل به بإشعار الفريق الآخر قبل مدة شهر واحد من التاريخ الذي يحدد به وقف العمل.

٢- على التمهيد ان يؤمن العدد المطلوب من سيارات الشحن التي تطلبها الحكومة لايصال نقل لوازنها من ميناء العقبة الى رأس النقب وذلك في خلال فترة لا تزيد على ساعتين من اجل سيارة الشحن الكاملة على ان لا يزيد السعده المطلوب من السيارات عن ٢٠ سيارة في كل يوم.

٣- أ- يشترط ان تكون السيارة التي يقدمها التمهيد من نوع مناسب من حيث النظافة والمناخ ويحق لوكيل وزارة المالية او من يفوضه ان يرفض أية سيارة لا تتفق مع هذا الوصف ولا تؤمن للغاية المطلوبة من اجلها.

ب- اذا اقصر التمهيد او تأخر في تقديم العدد المطلوب من السيارات في الوقت المحدد او خالف حكم الفقرة السابقة فوكيل وزارة المالية او من يفوضه ان يستأجر او يسمح باستئجار سيارة او سيارات شحن لنقل اللوازم المذكورة بالاجرة الرائجة ويفرم التمهيد الفروق بين السعدين واية اضرار اخرى تتبهم مثل الارضية والاجرة الاضافية التي تترتب من جراء تأخير تعبئة الشاحنات وغير ذلك من اضرار.

ج- يكون قول وكيل وزارة المالية مرجحاً فيما يتعلق باحكام هذه المادة بالنسبة للدرائر الحكومية وقول رئيس اركان حرب الجيش بالنسبة للوازم الجيش.

٤- على وكيل وزارة المالية او من يفوضه تبليغ التمهيد عن توقع وصول اللوازم الحكومية للعقبة قبل وصولها بجوالي اسبوع على الاقل وعن الكمية التقريبية للوازم الواردة.

٥- يقوم التمهيد علاوة على نقل البضائع من العقبة لرأس النقب بتزويد البضائع على ارضية محطة رأس النقب واعادة نقلها للشاحنات وعليه ان يستحضر الآلات اللازمة لرفع اللوازم القابلة للتكسير والعمال اللازمين لذلك على ان لا تزيد حصة اي طرف منفرد عن (٧) طن.

٦- يتم تنزيل اللوازم من السيارات الى ارضية محطة رأس النقب وتعبئتها في الشاحنات وفق التنظيم الذي يجره مأمور النقلات او الموظف الذي ينتدبه وزير المالية لذلك وتحت اشرافه وموافقة.

٧- يتحمل التمهيد جميع الاضرار التي تلحق اللوازم لاي سبب من الاسباب اثناء عملية نقلها من الميناء لمحطة النقب وكذلك خلال عملية تنزيلها من السيارات وشحنها وتوزيعها داخل الشاحنات.

٨- يتحمل التمهيد جميع النفقات التي يمكن ان تلحق بتلك اللوازم من جراء تأخره في شحن البضائع بسبب عدم توفر العمال اللازمين او الادوات اللازمة ويضمن في تلك النفقات الارضية والاجرة الاضافية التي تترتب من جراء تأخر الشاحنات زيادة عن المدة المقررة في انظمة السكة ولوائحه الا اذا اثبت ان ذلك يعود لقصور او تأخر مأمور النقلات هناك او لتقصير سكة الحديد وفي مثل هذه الحالة تعطى اجور انتظار للسيارات بمعدل ١٥٠ فلساً عن كل ساعة.

٩- الحكومة غير مسؤولة عن اي عطل او ضرر قد يقعان على سيارات التمهيد المستأجرة في حالة استهلاكها من قبل الحكومة.

١٠- أ- تحسب اجور السيارات وفقاً لسعر نقل الطن وتعتبر المحلة التي يؤخذ بها تلك المسجلة في بيانات الشحن.

ب- لا يعطى للتمهيد شيء لقاء اجور عودة السيارة من رأس النقب للعقبة.

١١- تؤدي الاجور المستحقة للتمهيد حسب الانظمة المالية.

١٢- يسرى هذا التمهيد على السيارات التي تستخدمها الحكومة والجيش العربي.

١٣- لا يجوز للتمهيد نقل التمهيد من اسم الى اسم اي شخص آخر الا بموافقة الحكومة.

هذا من المجلد

١٤- يكون المرجع المسؤول عن تطبيق هذا التعهد في جميع ما يتعلق بالسيارات التي تلزم لتقل الوازم الحكومية من العقبة لرأس النقب فيما يتعلق بالوازم الحكومية وكيل وزارة المالية والاقتصاد ورئيس اركان حرب الجيش العربي فيما يتعلق بالوازم الجيش العربي الاردني وفي حالة وجود اي خلاف يحكم معالي وزير المالية .
فلس دينار

١٥- اجرة نقل الطن من ميناء العقبة لرأس النقب مع تنزيهه على الارصفة وتعبئته في الشاحنات والتقيد بجميع الشروط المتقدمة في العقد ولا يدخل في ذلك اجرة التحميل في العقبة الذي يجب ان تتولاه الحكومة .

١٦- يضع التعهد في خزانة الدولة مبلغ خمسمائة دينار كضمان لتنفيذ شروط هذا التعهد او يقدم كفالة مالية معتبرة من احد البنوك تدفع حين الطلب الى وزير المالية والاقتصاد .

اعلان

علا باحكام المادة الثامنة من قانون غريبة الاراضي رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ ، نذكر في ادناه قائمة بالضرائب الاضافية التي ستفرض على قطع الاراضي المذكورة فيها والكائنة ضمن قضاء الكرك الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء العالي رقم ١٤٥ المترون بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في العدد ١٠٥٨ من الجريدة الرسمية .

ج . ف . ولبول
مدير الاراضي والمساحة

القضاء - الكرك

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الاضافية ابتداء من السنة المالية ٩٥٢ - ٩٥١ فلس	ملاحظات
العراق	فقيس	٨	٦٩	٣٤٧	
			٧٠	٥٤	
			٧١	٣١٦	
			٧٢	٢١١	
			٧٣	٠٨٩	
			٧٤	١٥٦	
			٨٣	٢٤٦	
		٩	٦	١٩٨	
			١١	٣٦٠	
			١٢	٦٧١	
			١٣	٠٣١	
			١٤	٢١٦	
			١٥	٢٣٢	
			١٦	٣٧٣	
			١٧	٠٧٠	
			١٧٠	١٧٠	

ام حاطه

القضاء - الكرك

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الاضافية ابتداء من السنة المالية ٩٥٢ - ٩٥١ فلس	ملاحظات
العراق	ترعين	١١	٢٠	١٢٩	
			٢١	٠٤٠	
			٢٥	٢٢٥	
			٢٨	١٧١	
			٣٠	٠٤٦	
			٣٢	١٧١	
			٣٤	١٤٤	
			٣٥	٢٦٠	
			٣٦	٢٨٥	
			٣٨	٢٦٢	
			٤١	٠٦٨	
			٤٢	١٨١	
			٥٥	١٧٥	
			٦١	٣٢١	
			٦٢	٣٥٨	
			٦٥	٤١٦	
			٦٨	٠٧٧	
			٧١	٠٧٩	
			٧٢	٠٧٠	
			٧٣	٣٧٣	
			٧٩	١٤٦	
			٨١	٠٦٢	
			٨٢	١٧٨	
			٨٣	١٢١	
			٨٤	٥٤٠	
			٨٥	٠١٠	
			٨٦	٢٣٢	
			٨٨	٠٣٠	
			٩٠	٢١٩	
			٩٧	٢٠٤	
			٩٣	٢٥١	
			٩٤	١٠١	
			٩٥	٥١٣	
			٩٦	٠٧٢	
			٩٨	١٥٧	
			٩٩	١٦٤	
			١٠٠	٤٤١	

هذا من المصل

الفناء - الكرك

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية ابتداء من السنة المالية ٩٥١ - ٩٥٢ فلس دينار	ملحوظات
العراق	توعين	١١	١٠١	٥١٨	
			١٠٣	٢٦٩	
			١٠٩	١٩٥	
			١١٠	١٦١	
			١١٤	٢٤٥	
			١١٥	٠٥٨	
			١١٨	٠٦٩	
			١١٩	٠٨٣	
			١٢٠	٠٩٨	
			١٢١	٢٠٦	
			١٢٣	٣٠٧	
			١٢٤	٣٠١	
			١٢٥	١٢٦	
			١٢٦	٨٦	
			١٢٨	٠٢١	
			١٢٩	٢٠١	
			١٣١	١٣١	
			١٣٤	٠٧٢	
			١٣٦	٠٥٧	
			١٣٩	٠٣٨	
			١٤٠	٠٤٧	
			١٤٣	٦٦٢	
			١٤٤	٠٤٠	
			١٤٥	٤١٤	
			١٤٦	١٠٣	
			١٤٧	٠٧٠	
			١٤٨	٠٩١	
			١٤٩	١٤٥	
			١٥٢	٧٨٤	
			١٥٣	٦٤٣	
			١٥٤	٣٤٨	
			١٥٧	٥٦٨	
			١٦٠	٢٠٧	
			١٦٢	٣١٣	
			١٦٤	٠٧٠	
			١٦٧	٢٥٠	
			١٦٨	١٥٨	

الفناء - الكرك

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية ابتداء من السنة المالية ٩٥١ - ٩٥٢ فلس دينار	ملحوظات
العراق	توعين	١١	١٦٩	٢٣٢	
			١٧١	٠٧٦	
			١٧٢	٠٥٩	
			١٧٣	٠٣٣	
			١٧٤	١١٣	
			١٧٥	٠٤٢	
			١٧٧	١٢٧	
			١٨٢	١١٣	
			١٨٨	١٠٢	
			١٩٥	٠٢١	
			١٩٦	٠٣٥	
			١٩٨	١٠٦	
			٢٠٦	٧٤٤	
			٢٠٨	٠٩٢	
			٢٠٩	١٥٧	
			٢١٠	١٦٧	
			٢١١	٤٥٣	
			٢١٢	١٦٢	
			٢١٤	٣١٥	
			٢١٥	١٨٩	
			٢١٦	٢١١	
			٢١٧	١٢٧	
			٢٢٢	٨٥٧	
			٢٢٦	٠٣٥	
			٢٢٧	١١٦	
			٢٢٨	١٤٦	
			٢٢٩	٤٠١	
			٢٣٠	٠٥٨	
			٢٣١	١٢١	
			٢٣٢	٠٤٢	
			٢٣٣	٠٦٦	
			٢٣٦	٢٥٠	
			٢٣٧	٠١٣	
			٢٤٤	٠٢٠	
			٢٤٨	٨٦٤	
			٢٤٩	٤٠٣	
			٢٥١	١٨٤	

هنا من المصل

القضاء - الكرك

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية ابتداء من السنة المالية ٩٥١ - ٩٥٢	ملحوظات
المراق	ترعين	١١	٢٥٢	١٤١	
			٢٥٣	١٧٢	
			٢٥٤	١٤٢	
			٢٥٥	١٢٢	
			٢٥٧	٠٨٦	
			٢٥٨	٢٩٢	
			٢٥٩	١٣٩	
			٢٦٠	٠٤١	
			٢٦٢	٢٢٦	
			٢٦٣	٣٥٤	
			٢٧٢	٤٧٠	
			٢٧٣	٨٠٧	
			٢٧٥	١٥٩	
			٢٧٨	٣٨٥	
			٢٨٠	٠٨٠	
			٢٨١	٢٢٨	
			٢٨٣	٢٤٦	
			٢٩٣	١٧٢	
			٢٩٤	٢٥٦	
			٢٩٥	٣٤٢	
			٢٩٦	٥١٣	
			٣٠٠	١١٣	
			٣٠٢	١٦٣	
			٣٠٤	١٨١	
			٣٠٧	١٥٦	
			٣٠٨	٢١١	
			٣٠٩	٢٣٦	
			٣١٠	٢١١	
			٣١١	١٨٦	
			٣١٢	٠٨٨	
			٣١٣	٨٢٤	
			٣١٤	٠٦٥	
			٣١٥	٣٧٠	
			٣١٧	٥٧٥	
			٣٢٠	١٦٦	
			٣٢٣	٠٥٦	
			٣٢٨	٠٦٤	

هذا من المأهول

القضاء - الكرك

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية ابتداء من السنة المالية ٩٥١ - ٩٥٢	ملحوظات
المراق	ترعين	١١	٣٣٨	٢١١	
			٣٤٠	١٧٥	
			٣٤١	١٨٩	
	القنات	١٨	١	٣٠١	
			٢	١٣٢	
			٨	٠٨٠	
	خراب عي وبينه	١	٢	٥٥٨	
	المجر	٢	٢	٦٧٧	١
	بيت سم	١٠	٤	٠٧٧	
			٦	٣٥٧	
			٧	٠٩٨	١
			٨	٨٥٤	
			١١	١٣٠	
			١٣	٤٢٢	
			٢٣	٩٠٤	
			٢٥	٢٨٩	
			٢٨	١٣٨	
			٢٩	٢٢٥	
			٣٠	٥٣٧	
			٣١	٣٨٦	
			٣٧	٥٦١	
			٣٨	٢٤٢	
			٣٩	١٦٧	
			٤٠	٤٩٠	
			٢	٦٢٧	
	ام الملق	١٤	٢	٣٦٣	
	الطبية	١٧	٢	٠٣٧	
			٤	٣٨٤	
			٦	٤٤٧	
			٧	٦٧٧	
			٨	٦١٨	
			١١	٢١٢	
			١٣	٠٨٩	
			١٥	٨٨٥	
			١٦	٣٩٢	
			١٧	٥٣٨	
			١٨	٠٦٥	

القضاء - الكرك

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية ابتداء من السنة المالية ٩٥١ - ٩٥٢ فلس	ملحوظات
خزيرة	الطيبة	١٧	١٩	٢٧٨	
			٢٠	٠٩٧	
			٢١	٩١٩	
			٢٢	٧٣٥	
			٢٣	٣٠٩	
			٢٤	٣٦٣	
			٢٥	٢٥١	
			٢٦	٩٣٩	
			٢٧	٣٣٦	
			٢٨	٤٧٩	
			٢٩	٢١٤	
			٣٠	٣٣٨	
			٣١	١٩٣	
			٣٢	٢٧٢	
			٣٣	٨٠٧	
			٣٥	١٨٥	
			٣٦	٢٣٨	
			٤٠	٤٣٨	
			٤١	٦٢٦	
			١٢	٥١٠	
			٢٢	٢٠٩	
			٧	٠٧٨	
			١٠	٢٤١	
			١١	٣٤٤	
			١٢	٢٢٥	
			١٤	٢٩٩	
			١٥	٣٤٢	
			١٢	٥٣٠	
			٢٠	١٩٦	
			٢٢	٠٥٦	
			٢٣	١٠٨	
			٢٤	٠٩٢	
			٢٥	٠٦٨	
			٢	٢٩٠	
			٩	٢٩٠	
			١٩	٠٩٩	
			٢٦	١٢٢	

العائد
خزيرةالجله
المشارين

البلد

المجس

القضاء - الكرك

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية ابتداء من السنة المالية ٩٥١ - ٩٥٢ فلس	ملحوظات
خزيرة	المعجمي	٢٦	٢	١٩٧	
			٤	٢٩٧	
			١٠	١٧٦	
			١١	٦٦٥	
			١٢	٦٧٥	
			١٤	٢٣٣	
			١٨	٠٤٢	
			٢٢	٥١١	
			٢٣	١٥٣	
			٢٩	٢٨٥	
	التجيلة وحابل	٢٧	١٧	٢٨٣	
			١٨	٣٠٢	
			٢٣	٤٨٤	
			٢٤	٣٠	
			٤٤	١٦٣	
			٤٥	٦٦	
			٤٦	٤٥٩	
			٤٨	٣٨٢	
	السد	٢٨	٣	٧٩٥	
			٥	٦٥٣	
			٨	١٠٠	
			٩	٣١٦	
			١٠	٥٢٦	
	الجوزة	٣٠	٢٣	٥٣٦	
	المزادع	٣١	٢٣	١٧٦	
			٣١	٤٥٨	
			٣٢	٤٧٩	
	حمرش	٤٤	١٦	٤٤١	
			١٧	٣١٤	
			١٨	١٨٢	
	الماغط	٤٥	١٥	١٨٢	
			١٦	٧٣٣	
	جديرا	٥٢	١	٣٠٢	
			٢	٦٨٥	

هذا من الأصول

اعلان

عملاً بأحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الاراضي « القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ » تنشر في اذناه قائمة تعديل ضريبة الاراضي المفروضة على الاحواض البينة اذناه الكتاتية ضمن قضاء الكرك الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء العالي رقم ١٤٥ المقترن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد البظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والنشر في العدد ١٠٥٨ من الجريدة الرسمية .

ج . ف . ولبول
مدير الاراضي والمساحة

القضاء - الكرك

اسم القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	قيمة الحصول فلس دينار	ملحوظات
الدراق	زيد	١	٩٥٠ ٥٠٦	
	الحلية	٢	٥٢٧ ٤١١	
	ام الجامع	٣	٧٤٩ ٤٦٩	
	ام اللبس	٤	٤٦٦ ٣٥٩	
	البراش	٥	٩٤٧ ٢١٨	
	الناحيث	٦	٢٢٨ ١٧٩	
	حمامه	٧	٥٨٦ ٢٨٦	
	ققيس	٨	٤٥٦ ٤٠١	
	ام حمامة	٩	٧٥٢ ٢٢٧	
	ترعين	١١	٢١٣ ٨٤٢	
	ابو هلاله	١٢	٩٢ ١٣٩	
	النامورة	١٣	٧٤٤ ٨٩	
	ضلع شحاده	١٤	٤٦٣ ٥٨	
	الحشاع	١٥	٨٥٢ ٤٠	
	القطار	١٦	٥٤٣ ١٤٧	
	ام صوانة	١٧	١٦٣ ١١٥	
	القنان	١٨	١٠٥ ٥٩٨	
	الخراب	١٩	٩١٤ ٥	
	للرايش	٢٠	٢١٢ ١٨٤	
	البحر	٢١	٧٥٦ ١٨٤	
	السدير	٢٢	٧٤١ ١٧٤	
	ابو غازي	٢٣	٤٦٥ ٢٠٦	
	مسعود	٢٤	٥٢٢ ٣٤٧	
	الديليات	٢٥	٦٨٧ ١٢٧	
	الحليالية	٢٦	١٣٠ ٣١٢	
	الغطف	٢٧	٥٥٣ ٩٥	
	الجباين	٢٨	٤٧٣ ٣٢٦	
	بيت سيم	٢٩	٢٠ ٢٧٨	

خراب عي وبيت
خزيره

القضاء - الكرك

اسم القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	قيمة الحصول فلس دينار	ملحوظات
خزيره	للبح	١١	٢٠١ ١١٠	
	وادي لاجم	١٢	٧١٧ ٣٠٤	
	السناد	١٣	٨٤٣ ٢٣٤	
	ام العلق	١٤	٦٤٢ ١٨٠	
	ضباب	١٥	٢٢٨ ١٧٢	
	البيج	١٦	٦٦٢ ١٦٥	
	الطيه	١٧	٦٧٧ ٢٢٢	
	البيادر	١٨	٥٧٦ ١٨٤	
	ام الواسع	١٩	٥٢٤ ٢١٦	
	العائد	٢٠	٤٤٤ ١٦٧	
	عمدان الاسد	٢١	٩٧ ٣٢١	
	خزيره	٢٢	٦٥٧ ٣٩٤	
	الحنه	٢٣	١٣٣ ٢٢٩	
	الشاريق	٢٤	١١٤ ٢٢٦	
	الباد	٢٥	٢٢٠ ١٩٩	
	العجمي	٢٦	٥٤٧ ١٤٨	
	التحيلة وحابل	٢٧	٩١ ٣٠٩	
	السد	٢٨	٦٢٠ ١١٨	
	الشعاب	٢٩	٢٧٨ ٢٨٥	
	الجوزة	٣٠	٣٣٨ ٣٤٢	
	للزارع	٣١	٨٤ ٢٧٢	
	الزاسه	٣٢	٥٢٣ ١٩٤	
	الحله	٣٣	٩٦ ٢٦٤	
	جور الشوك	٣٤	٥٨٤ ٢٩٠	
	مدينة الراس	٣٥	٤٤٠ ٢٣٧	
	الرتاق	٣٦	٣٦٠ ٢٣٤	
	النقار	٣٧	٩٢٨ ٥٠٤	
	الرفه	٣٨	٨٠٣ ١٥٢	
	الطاله	٣٩	٥٦٣ ٣٧١	
	الحنيس	٤٠	١١٩ ١٣٣	
	ابن ريقان	٤١	٢٥٣ ١٦٢	
	ام رجم	٤٢	٣١٤ ١٧٨	
	المحايوط	٤٣	٤٠٣ ٢٥٢	
	خمرش	٤٤	٦٢٩ ٢١٩	
	الماغط	٤٥	١١٧ ٣١١	
	الزرايع	٤٦	٦٢٧ ٢٤٩	
	الشنيحه	٤٧	١٧٤ ٢٣٣	
	الغارب	٤٨	٥٩٢ ٠٧٤	

كل من التملك

القضاء - الكرك

اسم القرية	اسم الخوض	رقم الخوض	قيمة المحصول فلس دينار	ملحوظات
خازيرة	ام العباسين	٤٩	٢١٤ ٠٦٠	
	المخوفة	٥٠	٠٧٥ ١٤٥	
	وادي عامر	٥١	٤١١ ٢٧١	
	جديرا	٥٢	٩٣٤ ٠٧٩	

اعلان

عملا باحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الاراضي « القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ » تنشر في أدناه قائمة تعديل ضريبة الاراضي المقررة على الاحواض الينة أدناه الكائنة ضمن قضاء ماديا ذكرها بقرار مجلس الوزراء العالي رقم ١٤٥ للقرن بتسديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والنشور في العدد ١٠٥٨ من الجريدة الرسمية .

ج . ف . ولبول

مدير الاراضي والمساحة

القضاء - ماديا

اسم القرية	اسم الخوض	رقم الخوض	قيمة المحصول فلس دينار	ملحوظات
للدير	الرقية	١	٩٢٧ ٧٦	
	تلاع الدير	٢	٠٥١ ٢٥٦	
	الزانية	٣	٥٥٣ ١٢٨	
	ابو الصحن	٥٠	٨٧٢ ٢٧٠	
	صيرة	٦١	٥٢٨ ١١٦	
	القيبي	٧١	١٥٨ ١٥٤	
	القيبية	٨٠	٦٢٩ ١٥٥	
	تلعة الشخاينة	٨١	٧٦٠ ٣٠٨	
	بلوطه	٩١	٩٠٣ ٤٦٤	
	جروان	٩٢	٨٢٤ ١٣٣	
	الجديدة	٩٣	٥٧٥ ١٧٣	
	وادي النمر الشرقي	٩٤	٥٣٢ ١٠٠	
	الراجيع	٩٥	٥٥٧ ٨٣٦	
	ام حوط	٩٦	٥٣٩ ١٩٠	
	السكون	٩٧	٨٧٧ ١٣٩	
	وادي النمر الغربي	٩٨	٥٣٥ ٤٥٧	
	الريمين	٩٩	٩٨٩ ٦٤١	
	ظليمة	١٠٠	٥٥٢ ١٩٤	

الجديدة

اعلان

عملا باحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الاراضي « القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ » تنشر في أدناه قائمة بالضرائب الاضافية التي ستفرض على قطع الاراضي المذكورة فيها الكائنة ضمن قرية العين من احوال قضاء الكرك الزايدة ذكرها بقرار مجلس الوزراء العالي رقم ١٤٥ للقرن بتسديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والنشور في العدد ١٠٥٨ من الجريدة الرسمية .

ج . ف . ولبول
مدير الاراضي والمساحة

القضاء - الكرك

القرية	اسم الخوض	رقم الخوض	رقم القطعة	الضريبة الاضافية ابتداء من السنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢ فلس دينار
العين	مغارة عطا	٦	٣	٩٧٩
			٥	٦٦٧
		٨	٢	٠٤٥
	اليهودية		٤	٧٠٢
			٥	٠٦٧
			٦	٠٧٧
			٧	١٢٥
			٩	١٢٥
			١٠	٦٢٣
			١١	١٥٤
			١٢	١٣١
			١٣	٣٨٢
			١٤	٣٦٤
			١٥	٢٤٣
			١٦	١٠٩
			١٨	٢٥٨
			١٩	٣٨٥
			٣١	٠٢١
			٣٤	٠٩٢
			٤٣	٠٣٥
			٤٤	٠٥٤
			٤٥	٠٣٣
			٥٠	١٢٣
			٥١	٣٨٩
			٥٢	٠٧٦
			٥٨	١١٨
			٥٩	٠٨٩
			٦٣	١٢٧
			٦٧	٠٦٧

كلنا من العمل

القضاء - الكرك

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية ابتداء من السنة المالية ٩٥١ - ٩٥٢ فلس دينار
العينا	اليهودية	٨	٦٩	٠٧٤
			٧١	٢٧٣
			٩١	١٣٦
			١٠٦	١٠٧
			١١٥	٥٢٣
			١١٨	٥٨٠
			١١٩	٠٤١
			١٢٠	٠٧٥
			١٢١	٠٩١
			١٢٣	٦٩٧
			١٢٥	٥١٠
			١٢٦	٨٥٦
			١٣١	١١٣
			١٣٢	٠٠٠
			١٣٣	٢١٢
			١٣٧	٥٧٨
			١٣٩	١٢٢
			١٤٠	١٥٦
			١٤٣	٠٧٤
			١٤٤	١٢٥
			١٤٥	٠١٣
			١٤٦	٦٣٣
			١٥٢	٢٥٢
			١٥٣	٣١٦
			١٥٤	٠٢٥
			١٥٥	١٣٠
			١٥٦	٠٦١
			١٥٩	٠٣٧
			١٦٠	٠٣٠
			١٦٣	١٩١
			١	٩٨٠
			٢	٥٨٩
			٦	٢٢٣
			١٤	٤٠٣
			١٥	٢٩٦
			١٦	١٣١
			١٧	٠٥٢

ام طلحة

١٠

٣

القضاء - الكرك

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية ابتداء من السنة المالية ٩٥١ - ٩٥٢ فلس دينار
العينا	ام طلحة	١٠	١٨	٥٣٧
			١٩	٠٣٥
			٢٠	٠٩٨
			٢١	٢٠
			٢٢	١٢
			٢٣	١٣٠
			٢٤	١٩٤
			٢٥	٨٤
			٢٦	١٧٦
			٣١	١٠٢
			٣	٠٨٣
		١١	١٧	١١٨
			٢١	١٨٩
			٢٥	١٢٧

اعلان

عملا باحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الاراضي رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ ، تنشر في اذناه قائمة تعديل ضريبة الاراضي المفروضة على الاحواض المبنية اذناه للسكان ضمن قرية العينا من اعمال قضاء الكرك الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء رقم ١٤٥ المتقرن بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور في العدد ١٠٥٨ من الجريدة الرسمية .

ج . ف . ولبول
مدير الاراضي والمساحة

القضاء - الكرك

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	قيسة المحصول فلس دينار	ملاحظات
العينا	البلد	١	٤٧٩	٣٦
	الحربة	٢	٥٣٤	٩٣
	العرفوب	٣	٢٤٩	٢٢٣
	ابو شيبه	٤	٦٧٩	١٩٩
	الحج	٥	٨٤٠	٥٦٠
	مخارة عطا	٦	٨٧٦	٤٩٩
	ام صرة	٧	٩٧٣	٣٦
	اليهودية	٨	٥٤٦	٥١١
	الحربية	٩	٩١٤	١٩٥
	ام طلحة	١٠	٢٦٧	٣١٩
	الميدان	١١	٥٧٥	٥٣٤
	عين ابو عايشه	١٢	٨٦٣	٥٠٤

هذا من العمل

اعلان

ملا باحكام المادة الثامنة من قانون ضريبة الاراضي والقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ و تنشر في اذناه قائمة تعميد.
ضريبة الاراضي المفروضة على الاحواض المبنية اذناه الكائنة ضمن قضاء جرش الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء العالي
رقم ١٤٥ المقترون بتصديق صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والمنشور
في العدد ١٠٥٨ من الجريدة الرسمية .

ج . ف . و . ل . ب .

مدير الاراضي والمساحة

القضاء - جرش

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	قيمة المحصول فلس	دينار	ملاحظات
عين والمعبرية	عطية الشمالي	١	٨٥٠	٤٥	
	عطية الجنوبي	٢	١٢٠	٥٧	
	الحيزن	٣	٨٨٢	١١٠٤	
	ام تينه	٤	١٠٠	٥٣٤	
	اخو مريم	٥	٢٠٠	١٠٥٤	
	الداوير	٦	٩٥٠	١١٦٧	
	العقبه	٧	٢٨٠	٩٦٦	
	العزى	٨	٤٣٥	٧٧١	
	الذخاير	٩	٥٤٥	٤٥٤	
	الافرع	١١	٢٥٠	٧٤٧	
	تلعة قاسم	١٢	٨٠٠	٩٦١	
	الطوال	١٤	٨٩٥	١٣٣٧	
	الناره الشمالي	١٥	٧٦٢	٣٢٧	
	الناره الاوسط	١٦	٣٢٠	٢٢٩	
	الناره الجنوبي	١٧	١٢٥	٣٠٧	
	صنبه	١	٢٢٥	١٣٤	
مرصع	المنط	٢	٥٠٠	٩٣٤	
	شلاش	٣	٧٤٠	٩٦٤	
	العين	٥	٧٧٦	١٠٦٩	
	عقده	٦	٥٠٠	٩٠٣	
	ياسين	٧	٥٢٠	٦١١	
	النقرة	٨	٨٠	٧٠٣	
	الزعرور	٩	٣٦٠	٥٠٧	
	تل المضايح	١٠	٧٢٢	٤٨١	
	المتلج	١١	٦٨٠	٢٠٤	
	صنع	١٢	٦٤٠	٣٨١	
	تلعة حبود	١٣	٨٤٠	١٠٥	
	تلعة نزال	١٤	٤٠	٧٥	
الحرية السمراء					

هذا من اهل

القضاء - جرش

اسم القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	قيمة المحصول فلس	دينار	ملاحظات
الحرية السمراء	الزمنه	٦	٥٢٣	١٨٠	
	الرصنه الاوسط	٧	٤٣٥	١٥٤	
	الرصنه الجنوبي	٩	٨٨٠	٢٠٨	
	الظهير	١٠	٨٠٠	١٢٨	
	القارمه	١١	٨٣٦	٣٨٠	
	الرصنه الشمالي	١٢	٣٦٠	٢٨٣	
	المنقطه	١٣	٥٠٠	٣٢٢	
	مقلا الحبل	١٤	٥٣٢	٥١٣	
	كايد	١	٧٨١	١٠٣٣	
	الطوال	٢	٦٠٥	٧١٨	
	ابو الطراش	٣	٤٠٠	٦٦٦	
	القنطرة	٤	٥٤	٦٦١	
	الطوق	٥	٥٣٠	٤٨١	
	المضبعة	٦	٤٠٠	١٤٠١	
	الصنع	٨	٤٨٧	١١١٠	
	جنو هلال	٩	٢١٠	١٩٧٤	
غريسه	الطبي	٢	٧٦٠	٥٩٩	
	حد	٣	٤٠	٦٣٥	
	الضليل	٥	٦٩٠	١٠٨٩	
	المرج الشرقي	١	٦٧٥	١٢٩	
	المرج الغربي	٢	٤٠٠	١٢٧	
	المقارة	٣	٣٠٥	٣٦١	
	القطش	٤	٦٤٠	٢٩٠	
	الحناق	١	٢٧	٢٥١	
	القبانية	٢	٦٠٠	٦٤٢	
	التافريه	٣	٣٠٠	٦٣٦	
	الحزريه	٤	٢٦٠	٢٦٠	
	الرافيه	٥	٨٩٥	٤٤٠	
	الداوير	٦	٥٩٠	٧٠٠	
	الجابريه	٧	٩٨٨	٨٦١	
	مقطع رأس عدوان	٨	٧٢٠	٧٢٠	
حنيه	البراق	١٠	٤١٠	٧٦٠	
	المراسم	١١	٧٠٥	٤٧٤	
	الشرقيه	١٢	٩٠٧	٧٠٥	
	المراسم	١	٤٨٩	١٥٧٧	
	الحمام	٣	٥٧٩	٩٦٢	
	الظهير	٤	٧٠٢	٣٣٩	
	الحبي	٥	١٠٠	٦٣٢	

القضاء - جرش

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية - ابتداء من السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥١ فلس دينار
القبه	البياتين	١٤	٦٣	٠٤٠
			٦٤	٠٦٠
			٦٦	٦٥٠
			٦٧	١٧٣
			٦٩	١٥٠
			٧٠	١٤٦
			٧١	٣٠٠
			٧٢	٠٤٠
			٧٣	١٨١
			٧٧	٠٦٠
			٧٨	٣٧٦
			٧٩	٤٠٠
			٨٠	٨٨١
			٨١	١٠٣
			٨٢	٠١٧
			٨٣	٠٣٣
			٨٤	١٦٤
			٨٥	٠٥٢٤
			٨٦	٣٠٠
			٨٧	٠٣٢
			٨٨	٤٤٨
			٨٩	١٨٩
			٩٠	٠٤٦
			٩٧	٠٧٤
			٩٨	١٥١
			٩٩	١٢٤
			١٠٧	٠٦٤
			١٠٨	٠٨٧
			١٠٩	٠٩٣٢
			١١٠	٠٢٣
			١٢٣	٠١٧
			١٢٤	٠٧٣
			١٢٧	١٤٣
			١٢٨	٠٤٢
			١٣٣	٤٥٤
			١٣٤	٣٠٢
			١٣٥	٠٩٤

هذا من الأصل

القضاء - جرش

القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	الضريبة الإضافية - ابتداء من السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥١ فلس دينار
القبه	البياتين	١٤	١٣٦	٧٨٧
			١٣٧	٠١٨
			١٣٩	٠٥٨
			١٤٢	٧٠٦
			١٤٣	١١٢
			١٤٥	١٩٦
			١٤٦	٣٨٠
			١٤٧	١٩٠
			١٥١	٠٧٤
			١٥٤	١٢٠
			١٥٦	٠٩٢
			١٥٨	٣٥٢
			١٦٢	٢٣٢
			١٦٤	١١٠
			١٦٩	٠٧٩
			١٧٠	١١٥
			١٧١	١٩٠
			١٩٠	١٩٤
			٢٠٧	٩١٨

قانون ضريبة الاملاك في المدن

مرسوم صادر من قبل وزير الداخلية بمقتضى المادة الثالثة

استناداً الى الصلاحيات المخولة اليه بالارادة الملكية السامية المؤرخة في ١٩ تموز سنة ١٩٥١ والصادرة في العدد ١٠٣٢ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٦ آب سنة ١٩٥٠ وصلاً بالصلاحيات المنصوص عنها في الفقرة (١) من المادة الثالثة من قانون ضريبة الاملاك في المدن لسنة ١٩٤٠ كما تعدل اصدر للرسوم التالي -

المادة ١ - يطلق على هذا الرسوم اسم «مرسوم ضريبة الاملاك في المدن اسم للرسوم»
(اعلان اريحا منطقة مدنية) لسنة ١٩٥١ «

المادة ٢ - يستوفى سنوياً اعتباراً من تاريخ العمل بهذا المرسوم من مالكي الابنية والاراضي الواقعة ضمن المنطقة المبينة تفاصيلها في ذيل هذا المرسوم التي ستعرف بمنطقة مدينة اريحا ضريبة سنوية تخضع بدلا من ضريبة الاملاك في المدن وفقاً لاحكام قانون ضريبة الاملاك في المدن لسنة ١٩٤٠ بدلا من ضريبة الاملاك في القرى المستوفاة في تاريخ هذا المرسوم .

المادة ٣ - يبدأ العمل بهذا المرسوم اعتباراً من اليوم الأول من شهر نيسان سنة ١٩٥١ .

الرئيس

الاعلانات

اعلانات صادرة بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

* لقد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم التاسع عشر من شهر آذار سنة ١٩٥١ الشركة المسماة (شركة خبازة وعوضه) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة	خبازه وعوضه
اسماء الشركاء	خالد خبازه ومصطفى عوضه
مركز الشركة	عمان ويجوز فتح فروع لها في أنحاء المملكة الاردنية الهاشمية
رأس مال الشركة	٣٠٠٠٠ دينار اردني
أسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها	خالد خبازه ومصطفى عوضه منفردين
تاريخ ابتداء الشركة وأعمالها	١٩٥١ - ٣ - ١٩ لاجل غير مسمى
	تعاطي التجارة ، استيراد الاقمشة على اختلاف أنواعها

* لقد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم الرابع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٥١ الشركة المسماة (شركة النقل والتمهيدات للتحدة) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة	شركة النقل والتمهيدات للتحدة
اسماء الشركاء	سميح طوقان ، ودبيع القسوس ، جورج شكري ديب
مركز الشركة	عمان
رأس مال الشركة	٣٠٠٠ دينار أردني
اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها	جورج شكري ديب منفرداً
تاريخ ابتداء الشركة وأعمالها	١٩٥١ - ٣ - ١ لاجل غير مسمى
أعمال الشركة	التمهيدات ولقاولات على اختلافها وفرعاتها وتوكيلات الشركات وتوزيع منتجاتها والنقل والترانسييت داخل المملكة الاردنية الهاشمية وخارجها

* لقد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٥١ الشركة المسماة (الشركة الاهلية التجارية المحدودة) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة
اسماء الشركاء

الشركة الاهلية التجارية المحدودة
سري العالم البساطي ، ظافر الداود ، مصطفى الداود ، محمد جميل العماد ،
معمان قبعين ، محمد ابو العوف ، احمد الرضوان ابو السمن ، محمد علي
المناسوه ، رضوان طاهر الحيارى ، رجب احمد الجنيير ، ابراهيم النصار
حتر ، يرمم النيزل ، سالم العقوب ، وعواد للنور .
السلط ، ويجوز فتح فروع لها في أنحاء المملكة الاردنية الهاشمية .
٥٠٠٠٠ دينار اردني

مركز الشركة
رأس مال الشركة
اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون
الشركة والتوقيع عنها
تاريخ ابتداء الشركة
تاريخ انحلال الشركة
أعمال الشركة

سري العالم البساطي ومصطفى الداود ومحمد ابو العوف ومعمان قبعين
على ان يكون لأي ثلاثة منهم مجتمعين حق التوقيع عن الشركة ،
١٩٥١ - ٣ - ٢٥
لاجل غير مسمى
استيراد مواد البناء ومال المقنونة والقبان وكافة البضائع والأغذية بها .

* لقد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم الرابع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٥١ الشركة المسماة (شركة ابو الراغب وحماة) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة	شركة ابو الراغب وحماة
اسماء الشركاء	حسين ابو الراغب ، حسن حماد ، حسين حماد
مركز الشركة	عمان
رأس مال الشركة	١٥٠٠٠ دينار اردني
اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها	حسين ابو الراغب مع أي من الشركاء حسين حماد او حسن حماد
تاريخ ابتداء الشركة وأعمالها	١٩٥١ - ٣ - ٢١ لاجل غير مسمى
أعمال الشركة	الاشتغال بالتمهيدات العامة والقلبيات وجميع الاعمال التجارية من استيراد وتصدير ووكالات وما الى ذلك

* لقد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم السابع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٥١ الشركة المسماة (شركة الشرق الاوسط للاطارات المحدودة) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة	شركة الشرق الاوسط للاطارات المحدودة
اسماء الشركاء	شركة قرمان التجارية وشركة سكر وعنداري
رأس مال الشركة	١٠٠٠٠ دينار اردني (عشرة آلاف دينار)
مركز الشركة	عمان ويجوز فتح فروع لها في المملكة الاردنية الهاشمية وفي الاقطار الاخرى
اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة	أحد أعضاء شركة قرمان التجارية
اسماء الشركاء المفوضين بالتوقيع عن الشركة	أحد أعضاء شركة قرمان التجارية بالاشتراك مع أحد أعضاء شركة سكر وعنداري وتوقيع الاثنين مجتمعين مازم للشركة
الاعمال التي تتعاملها الشركة	القيام بأعمال الوكلاء الموزعين لمنتجات شركة فيدرال لاطارات الكنتشوك واستيراد وبيع وتوزيع جميع هذه المنتجات وتعاطي أعمال استيراد البطاريات ولوازم السيارات وبيعها وتوزيعها والقيام بجميع الاعمال التي يقوم بها عادة التجار والرأسماليون والتمهيدون
تاريخ ابتداء الشركة ومدةها	١٩٥١ - ٣ - ٥ آذار سنة لاجل غير مسمى
أعمال الشركة	خضر ورمضان وشركاهم (عائدين وفاحصو حسابات)

كل هذا من الاعمال

* لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثامن والعشرين من شهر اذار سنة ١٩٥١ الشركة المسماة (شركة التلاوي واولاده) وفقا للبيانات الموضحة تالياً : —

اسم الشركة	شركة التلاوي واولاده
اسماء الشركاء	اسماعيل محمد التلاوي وشفيق اسماعيل التلاوي ووفيق اسماعيل التلاوي
مركز الشركة	عمان .
اسماء الشركاء المفوضين بتسولي شؤون الشركة والتوقيع عنها	اسماعيل وشفيق ووفيق التلاوي مجتمعين ومنفردين .
رأس مال الشركة	١٠٢٠٠ دينار اردني
تاريخ ابتداء الشركة	١ كانون الثاني سنة ١٩٥١
تاريخ انتهاء الشركة	لاجل غير مسمى
اعمال الشركة	استيراد كافة مواد البناء والادوات الكهربائية والمهندسية والاعمال بها .

* لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثامن والعشرين من شهر اذار سنة ١٩٥١ الشركة المسماة (شركة الضمان العامة للشرق الادنى (الاتحاد الوطني) في ادناه : —

اسم الشركة التجاري	شركة الضمان العامة للشرق الادنى (الاتحاد الوطني)
اسماء مدراء الشركة وعناوينهم	يوسف سالم رينيه بوسون حليم بك ملحمة الشيخ فؤاد الحوري البارون جاك دي تفلير للصرف العقاري الجزائري التونسي حسن عويبي وشركاه ف. ا. ككتانة (ككتانة اخوان) خليل فتاح واولاده بيروت

مركز الشركة الرئيسي	بيروت
رأس مال الشركة للقرر والدفع وقبة	١٠٠٠٠٠ ليرة استرلينية مقسوم الى ٥٠٠٠ سهم قيمة السهم الواحد ٢٠ ليرة استرليني .
الاسهم الاصلية وعددها	واصف بأنها البشارات - ص ب ٢٧ - عمان (وكالة)
تمثل الشركة في الماسكة الاردنية الهاشمية	القائم بالاعمال الضمان كاختار النقل بحرا وبراً وجواً والحريق والزقة والحوادث والاختطاف بكل أنواعها .
غاية الشركة	

* تعلن الشركة الانانية الشرقية التجارية المسجلة في وزارة العدلية في اليوم التاسع من شهر آب سنة ١٩٤٩ والمعلن عنها في العدد ٩٩٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ - ٢٨ - ١٩٤٩ انسحاب احد الشركاء المدعو انور وانور وان من هذه الشركة اعتباراً من ٢٢ - ٣ - ١٩٥١ .

* تعلن شركة الشرق الارسط للتجارة والبقال (بشكو) المسجلة في وزارة العدلية في اليوم الثاني عشر من شهر اذار سنة ١٩٤٩ ، والمعلن عنها في العدد ٩٧٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢ - ٤ - ١٩٤٩ ، انضم السيد بديع داور بولس الى هذه الشركة برأسمالها الحالي على ان يساهم السيد بديع المذكور بخمس وأس المال والاربع . وقد انيط حق التوقيع عن الشركة باي اثنين من الشركاء اميل فراخ وحنا البينا وسليمان فراخ مجتمعين .

* تعلن شركة نقل بضائع الترانسيت الاردنية المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٣٠ - ٣ - ١٩٤٩ ، والمعلن عنها في العدد ٩٧٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ - ٤ - ١٩٤٩ . قبول السيد وشاد طوقان حقناً في الشركة اعتباراً من ١ - ١٠ - ١٩٥٠ .

* تعلن شركة نقل بضائع الترانسيت الاردنية المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٣٠ - ٣ - ١٩٤٩ ، والمعلن عنها في العدد ٩٧٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ - ٤ - ١٩٤٩ انتخاب كل من السادة الآتية أساقم لتقوموا باعمال مجلس الادارة .

السيد محمد علي بدير : رئيساً	
السيد منير شقير : أميناً للسر	
السيد عمر النعيلي	
السيد محمد ياسين التلوهني	
السيد الياس المشر	اعضاء
السيد جودت شعشاعة	
السيد عبدالرحمن ابو حسان	

* تعلن شركة محمد عبد الرحيم وفريد عازر المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٤ - ١١ - ١٩٥٠ والنشوء عنها في العدد ١٠٤٧ من الجريدة الرسمية بتاريخ ٢ - ١٢ - ١٩٥٠ بأنها قوت تبديل اسمها كما يلي : شركة محمد عبد الرحيم واولاده بدلا من محمد عبد الرحيم وفريد عازر ، وان السيد فريد عازر قد انسحب من الشركة اعتباراً من ١ - ٣ - ١٩٥١ .

خلاصة حكم

صادر من محكمة جنابات الساط

المشتكى : ظريفة بنت موسى زوجة محمد حسن دحبح

المحكوم عليه : زكي جريس المصري من سكان الشونة

ثبت بالهاتكة القياية مجاهرة المتهم زكي جريس المصري لارتكاب جرم عارلة منك عرض المشتكية ظريفة بنت موسى لهذا تقرر بالاجماع بتاريخ ٢٨ - ٢ - ١٩٥١ تجريم زكي المذكور بالجناية وفقاً للمادتين ١٩٨ و ٤٦ من قانون الجزاء . ووضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة سنة واحدة منزلة من ثلاث سنوات وتضيئه اربع دقائق وغرامة فلس وسوم عاكة حكماً غائبياً فألا لاعادة المحاكمة عند القبض عليه تحريراً .

هاتكة من الشاول